الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

موقف رجال الإصلاح من دعاة الإدماج

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

من إعداد الطالبتين :

- لهور نعيمة
- ناصف خيرة

إشراف الأستاذ

- بوسلامة محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: مداح عبد القادر	رئيسا
الأستاذ: بوسلامة محمد	مشرفا
الأستاذ: زاهي محمد	مناقشا

السنة الجامعية: 2016م/2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

موقف رجال الإصلاح من دعاة الإدماج

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

من إعداد الطالبتين :

- لهور نعيمة
- ناصف خيرة

إشراف الأستاذ

- بوسلامة محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: مداح عبد القادر	رئيسا
الأستاذ: بوسلامة محمد	مشرفا
الأستاذ: زاهي محمد	مناقشا

السنة الجامعية: 2016م/2017م

الشكر والتقدير

نشكر الله عز وجل الذي أضاء لنا الطريق، وبقدرته أزاح كل عائق، وبفضله وفقنا

في إتمال هذا العمل.

الشكر موصولا أيضا الأستاذ المشرف مع تمنياتنا له بالنجاح المستمر وطول العمر.

والوالدين الكريمين على دعمهما .

والأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة الموقرة التي شرفتنا بمناقشة هذه المذكرة.

الإهداء

تحية عطرة أهدي بها ثمار قطافي وحصاد جهدي وصنيع عملي الدراسي في الجامعة إلى:

من أحترقت تنير لي درب العلم إلى القلب الكبير الذي إحتواني بكل صدق إلى جوهرة

حياتي "أمي الغالية"

إلى من علمني أن الطموح أساس النجاح إلى رم العزة وإلى سندي الأول في الحياة

"أبي العزيز"

إلى من شاركوني بسمة الحياة وأفراحها ومسارتها

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج ذكراهم فؤادي أخواتي : مريم وزهرة ومحمد

إلى أولاد أختي: أشرف ونسرين أطال الله في عمرهم.

ناصف خيرة

الإهداء

إلى اللذين تعهداني بالرعاية والحماية في الصغر

وبالتوجيه والتشجيع والدعاء في الكبر.

إلى من أرتاح لحديثهما ويهتز كياني كلما أنظر إلى عينيهما .

إلى من قال فيهما جلت قدرته " وبالوالدين إحسانا "

إلى أبي وأمي حفظهما الله.

إلى كل الإخوة والأخوات، إلى رئيس قسم العلوم الإنسانية.

إلى الأستاذ المشرف بوسلامة محمد .

إلى جميع الأساتذة الكرام على إختلاف تخصصاتهم ورتبهم من الإبتدائي إلى الجامعة.

إلى كل أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا .

إليهم أهدي هذا العمل المتواضع راجية من الله التوفيق.

نعيمة.

دليل المختصرات

الاختصارات:

أولا: باللغة العربية:

الكلمة	الرمز
تحقيق	تح
تعليق	تع
تقديم	تق
مراجعة	مرا
ترجمة	تر
طبعة	ط
بدون تاريخ	ب.ت
جزء	ج
صفحة	ص
ميلادي	م
هجري	ه

ثانيا: باللغة الأجنبية:

Symbole	Mot
N	Numéro
P	Page
PP	Pages successives

مقـــــدمة

منذ أن وطئت أقدام الاحتلال الفرنسي الجزائر سنة 1830م، طبقة فرنسا فيها سياسات وأساليب هدفت من خلالها تثبيت دعائمها، وتحقيق مصالحها، ولا يكون هذا إلا إذا تم محو شخصيته وزعزع كيانه، بغرض الرقابة عليه، ومنعه من ممارسته العامة، ومعاقبته كل من يخالف ذلك، وأوشكت مقومات الشعب الجزائري على الفناء بسبب رواسب التخلف والجهود، وبفعل سياسة المسخ الاستعماري بالمقومات الشخصية الجزائرية والتي عملت على محاولة القضاء على الدين الإسلامي وعلى تشويه التاريخ الجزائري وتجهيل المجتمع وتفقيره وتفكيكه.

إلى أن ظهرت بوادر الحركة الوطنية في أوائل القرن العشرين تمثلت في حركات سياسية وإصلاحية والتي غايتها تحرير الوطن والمواطن من الظلم والعدوان.

ولم يكن للحركة الوطنية اتجاها واحد، بل كان لها اتجاهات عدة بسبب اختلاف بيئة التنشئة والمستوى التعليمي والمنظور السياسي للشباب الجزائري المتعلم آنذاك ومن هنا كان هذا التعدد في الاتجاهات والآراء والأفكار وعلى ضوء هذا يمكن تصنيف الاتجاهات إلى:

1. اتجاه الإدماج والمساواة.
2. الاتجاه الديني الإصلاحي.
3. الاتجاه الثوري الاستقلالي.

وبما أن بحثنا متعلق بالحركة الإصلاحية ودعاة الإدماج فسنتناول الاتجاه الإدماج والاتجاه الإصلاحي.

إشكالية البحث:

ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كحركة اسلامية ذات جذور اجتماعية قوية، كما انها ظهرت في وقت كثر فيه الحديث عن اندماج الجزائر في فرنسا والدعوة عن التخلي عن الهوية الإسلامية للحصول على الجنسية الفرنسية كيف كانت مساهمة الحركة الاصلاحية في محاربة سياسة التجنيس؟.

ولإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا بحثنا إلا ثلاث فصول، فالفصل الأول فهو تحت عنوان بروز الحركات السياسية والاصلاحية وانطوى تحته المبحث الأول بعنوان جماعة المحافظين وقمنا بتعريف المحافظين بالإضافة إلى التعريف ببعض الشخصيات، وأما المبحث الثاني فهو تحت عنوان جماعة النخبة. تطرقنا إلى تصنيفها ومواقفها من

بعض القضايا، أما المبحث الثلث فكان تحت عنوان الحركة الاصلاحية: تناولنا فيه العوامل المساعدة على نشأة الجمعية وأهدافها ومبادئها والتعريف ببعض شخصيات الجمعية.

والفصل الثاني يندرج تحت عنوان بروز دعاة الإدماج فاحتوى على أربعة مباحث، أما المبحث الأول بعنوان نشأة الادماج، والمبحث الثاني انعقاده، أما المبحث الثالث، أعماله والمبحث الرابع ذكر بعض رواده.

وبالنسبة للفصل الثالث فهو يندرج تحت عنوان موقف الحركة الاصلاحية من دعاة الادماج، انطوى تحت المبحث الأول تحت عنوان مقاومة جمعية العلماء للتجنيس، أما المبحث الثاني فيتحدث عن فتوى الجمعية من التجنيس والمتجنسين، وأما المبحث الأخير فهو لعنوان الاستعمار وسياسة التجنيس.

وختمنا بحثنا بخاتمة فيها حوصلة على البحث وقائمة المصار والمراجع.

ولقد كان اختيارنا لهذا الموضوع هو محاولة التعرف عن جمعية العلماء المسلمين ودورها في إحياء المعالم الاسلامية ومحاربة سياسة التجنيس ودعاة الإدماج.

ومن بين الأسباب التي دفعتنا إلى اختبار هذا الموضوع:

- المساهمة في التعريف بأعمال الحركة الإصلاحية الجزائرية وإعلامها ممثلة بشكل خاص في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- جهل الجيل الجديد من الشباب الجزائري، بنضال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين العلمي والتربوي والثوري من أجل تحرير الجزائر.
- ريادة الجمعية في النضال الاصلاحي والاعلامي في الجزائر، ومانتها الكبيرة في تاريخ الجزائر الحديث.

المنهج المتبع للدراسة:

- اعتمدنا المنهج التاريخي السردي الوصفي من أجل وصف الأحداث والسردي لسرد الأحداث والوقائع التاريخية ومرافقها من مظاهر ثقافية واجتماعية وسياسية وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا.
- وكذلك لمنهج الاستقرائي وذلك بدراسة استقراء بدايات الحوادث وتطوراتها وما ألت إليه.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدارسة من خلال:

- التعرف على ابرز الأحزاب السياسية التي شهدها مطلع القرن العشرين ومعرفة مطالبها ومبادئها.
- التعرف على الشخصيات التي قادت هذه الأحزاب.
- معرفة العراقيل التي وضعتها فرنسا في وجه جمعية العلماء المسلمين.

المصادر والمراجع:

اعتمدنا في مذكرتنا هذه على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

جريدة البصائر والشهاب، بالإضافة إلى كتاب البشير الإبراهيمي عنوانه في قلب المعركة، وكتاب ليل الاستعمار وكتاب تشريع حرب لفرحات عباس، أما بالنسبة للمرجع فقد اعتمدنا على عدة مراجع منها: كتاب رابح تركي: جمعية العلماء المسلمين التاريخية رؤسائها الثلاثة وكتب أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية الأجزاء الثلاثة، يحي بوعزير سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية وكتاب رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الوطنية، وكتاب الشيخ ابن باديس رائد الاصلاح والتربية في الجزائر.

الصعوبات البحث:

- فإذا تحدثنا عن صعوبات أي بحث فإننا لا نخرج من إطار تلك العراقيل التي تواجه أي صاحب بحث أكاديمي من تشتت المادة في المكتبات.
- وصعوبة التعامل مع المادة العلمية بسبب تضارب المعلومات والأفكار في بعض الأحيان مما أدى إلى البحث عن الحقائق التاريخية الأكثر دقة ووضحا.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في انجاز هذا العمل المتواضع لتقديمه في المستوى الذي يليق به.

المدخل

الوضع العام للجزائريين

في بداية القرن 20م

اعتبرت مسيرة الكفاح المسلح للشعب الجزائري في القرن التاسع عشر طويلة جدا، دامت سبعين عاما، قدم خلالها الشعب ثمنا غاليا فاستشهد الملايين من أبناءه، وتشرد ملايين آخرون، وجردوه من كل أملاكه وثرواته العقارية والحيوانية وطعنوه في كرامته الوطنية والقومية في مقدساته الدينية.

ومع بداية مطلع القرن العشرين، فكر الشعب الجزائري في تغيير أسلوب كفاحه انتقال من العنف إلى الأساليب السلمية ليأخذ قسطا من الراحة، ويدرس التجارب الماضية وليتفيد كل الوسائل الممكنة مع الإدارة الاستعمارية.

فاعتبر مطلع القرن العشرين بمثابة تحول تاريخي في مسار الحركة الوطنية الجزائرية، إذ تمثل هذه المرحلة عمرا جديدا للجزائريين، ومما لا شك فيه أن هذه الحركة لم تنطلق من فراغ وإنما جاءت نتيجة ظروف سياسية واجتماعية وثقافية وقبل التطرف إلى الوسائل والأساليب المنتهجة في مواكبة هذه المرحلة الجديدة وردورها في خدمة القضية الوطنية علينا أن تسلط الأضواء على الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر مع مطلع القرن العشرين.

أولا: الأوضاع السياسية

كان للسياسة الفرنسية في الجزائر منذ الإحتلال سنة 1830م ثلاثة أهداف:

1. جعل الجزائر مقاطعة فرنسية بكل ما يعنيه ذلك من أبعاد
2. طمس التاريخ والشخصية الوطنية الجزائرية وإزالتها من الاعتبار.
3. قهر اي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن أن تزعج أمن فرنسا في الجزائر واستخدام كل الأساليب والوسائل للوصول إلى ذلك الهدف[1].

وسعيا منها لتجسيد تلك السياسة الرامية إلى بسط نفودها بالجزائر، عمدت إلى إصدار جملة من القوانين والإجراءات الممهدة لمشروعها الاستيطاني الذي يسمح لها بإبتلاع الجزائر وجعلها جزء لا يتجزأ من فرنسا[2].

ففي عهد الجمهورية الثالثة (1870-1930م) قامت الحكومة الفرنسية بإصدار تشريعات جديدة تخدم مصالح الفرنسية والأوربية من بينها قرار انشاء منصب حاكم عام مدني، قرار أخر يلحق الجزائر بفرنسا وذلك عن

[1]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 89.

[2]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962م، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص 198.

طريق دمج شؤونها في مختلف الوزارات الفرنسية بباريس بالإضافة إلى قانون كريميو Cremieux الذي صدر في 14 أكتوبر 1879م والذي منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر دون مطابتهم بالخلي عن أحوالهم الشخصية[1].

وإلى جانب هذه القرارات سنت قوانين أخرى كان أهمها قانون الإدماج والذي يعني إلحاق الجزائر بفرنسا وجعلها مقاطعة من مقاطعاتها وكذا شرع في تطبيق هذه السياسة بعد مرسوم 30 جوان 1830م، حيث قسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات في الشمال (الجزائر- قسنطينة- وهران)، كانت تابعة إداريا لوزارة الداخلية الفرنسية، وقد تعززت القوانين الاستثنائية الفرنسية بقانون الأهالي، الذي صدر سنة 1881م في عهد الحاكم ألبرت قريفي وتدعم سنة 1886م في عهد تيرمان (1882-1891م) ومن خلاله أعطيت للسلطات الاستعمارية صلاحيات استثنائية مما كرس المزيد من الهيمنة على الجزائريين.

كما نجد أن الجزائريين كانوا محرومين من حقوقهم السياسية ومجردين بشكل كامل من ممتلكاتهم ويشدد عليهم الخناق في كل المجالات، ونجد المدمرين يتمكنون في العقد الأخير من القرن 19م من إقناع الحكومة المركزية بإعطاء الجزائر نوع من الحرية في تسيير شؤونها بنفسها بسبب اختلاف الوضعية الداخلية لسكان الجزائر عن وضعية سكان فرنسا[2].

وفعلا فقد كانت لسكان ميزانية خاصة مستقلة ابتداء من سنة 1900م يسيرها المجلس المالي الذي أنشأ سنة 1889م، وأصبح الحاكم العام هو الذي يتخذ القرار النهائي لتنفيذ مقترحات المجلس المالي، مما زاد من قوة المعمرين في التحكم في مصير الشعب الجزائري، والهيمنة على الميزانية التي تعد الركن الأساسي في تسيير نظام الدولة[3].

هذه القوانين والمراسيم الاستثنائية الفرنسية كانت بمثابة تحد أبداه الفرنسيون للجزائريين وقد تولدت عنه دور فعل مختلفة من المقاومة الجزائرية[4]، إذ عاشت الجزائر العقد الأول من القرن العشرين فترة غنية بالأحداث السياسية (الداخلية)، كان لها الأثر الكبير في نمو الوعي الوطني عند الجزائريين وتبلوره على شكل مقاومة وطنية، حيث وقفوا ضد قرارات الإدارة الفرنسية في سنة 1907م الذي يقتضي بفصل الدين عن الدولة، في حين طبقت

[1]- بلاح البشير، موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار المعرفة، الجزائر، 1999، ص 53.
[2]- صلاح العقاد، المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، ط3، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1969، ص 71.
[3]- فرحات عباس، ليل الاستعمار، تعريب: أبو بكر رحال، مطبعة المحمدية، المغرب، 2002، ص 95.
[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 107

الحكومة هذا القرار على الدين المسيحي واليهودي وجعلتها منفصلين عن الإدارة وأبقى الدين الإسلامي مرتبط بها بدعوى انه يمكن فصل الجانبين الروحي والدنيوي في الإسلام[1].

وكما وقفوا ضد التجنيد الإجباري الذي صادق عليه المجلس الفرنسي سنة 1912م فكان دافعا للوطنيين للإعلان عن موقفهم من هذا القانون، ولما وجدوا أنفسهم عاجزين عن مقاومته نشطت الهجرة نحو البلاد الاسلامية في هذه الفترة بعدما عرفت الجزائر كرمة مماثلة في أواخر القرن 19م وذلك نتيجة عدم تقبل السياسة الفرنسية من جهة والدعاية القومية الإسلامية من جهة أخرى[2].

وكان التجنيد الإجباري سببا في هجرة الجزائريين إلى المشرق، وكان تلمسان أكثر المدن التي اشتدت فيها الهجرة بحيث تذكر بعض الإحصائيات أن حوالي 800 عائلة غادرت إلى المشرق وتليها معسكر وبلعباس وسطيف وبرج بوعريريج[3].

وقد استمرت الإدارة الفرنسية في ضرب الحصار حول أبناء الجزائر لإبقائهم بعيدا عن معركة الواقع المر المفروض على البلاد منذ أن وضع الاستعمار أقدامه على أراضيها، فظهرت مجموعة من الجزائريين عشية القرن العشرين كانت تدعوا إلى إصلاح الأوضاع والاهتمام بالسكان، ويرجع ظهور هذه الفئة بصورة خاصة إلى سياسة فرنسا التعليمية، فمنذ البداية عمل أرباب السياسة والتربية الفرنسيين على عزل الجزائر عن الثقافة العربية الإسلامية ومنحهم مقدار محدودا من الثقافة الفرنسية[4].

وقد انقسمت هذه الجماعة التي حملت مشعل المقاومة السليمة ضد الاحتلال الفرنسي إلى جماعتين الأولى تعرف بجماعة المحافظين والأخرى جماعة النخبة*، تتكون مجموعة المحافظين من بعض رجال الدين والمحافظين

---

[1]- عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي، من خلال مذكرة معاصرة 1936/1920، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 04.

[2]- عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 331.

[3]- يحي بوعزير، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1983، ص ص 48-49.

[4]- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر 1914/1870م، شركة الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999، ص 210.

*- النخبة: فئة قليلة من الجزائريين تأثرت بالثقافة الفرنسية وإختلطت بالفرنسيين عن طريق الزواج والوظائف والتملك والمصير المشترك. الجماعة الجزائرية المتسببة التي طالبت بالإندماج في فرنسا ولو بالتخلي عن أحكام الشريعة الإسلامية.

المثقفين، اما جماعة النخبة فقد كانت تضم الشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية. الذين أسسوا ما يعرف بحركة الشبان الجزائريين[1]، وقد ظهرت هذه الحركة مع مطلع القرن العشرين في حين كان النضج الفكري لدى الشبان قد تغير وتبلور مع نهاية القرن التاسع عشر، وبداية العقد الأول من القرن العشرين، بالإضافة إلى أن مطالب هذه الحركة الشبانية لم تبرز إلى الوجود بشكل حقيقي إلا مع بداية سنة 1900م.

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

مع مطلع القرن العشرين كانت فرنسا قد تمكنت من إتمام مشروعها الاستعماري المتمثل في تجويع وتجهيل الشعب الجزائر والذي حققه بفضل سلسلة من القوانين التي أخذت في تطبيقها على أرض الواقع (قانون الأهالي، التجنيد الإجباري، قوانين مصادرة الأراضي) وغيرها من الإجراءات التي جعلت مظاهر الحرمان والبؤس تتجلى جراء هذه القوانين، كما كان من الأهم الأسباب التي زادت هذا الوضع تأزما، هو ارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصادي الفرنسي حيث أن ميزانية الجزائر مخصصة للمعمرين ثم أن المشاريع التجارية لا تهم إلا المعمرين[2].

ساءت الأوضاع الاقتصادية للمجتمع الجزائري، وأختل البناء الاقتصادي للبلاد بشكل كبير، بعد أن استحوذت السلطات الفرنسية على معظم مصادر الثروة القومية في كل الميادين، وحولتها لخدمة مصالحها الخاصة، ففي الميدان الزراعي بادرة إدارة الاحتلال إلى إصدار جملة من القرارات والمراسيم في ما يخص نزع ملكية الأراضي الجزائرية من بينها قرار 30 أكتوبر 1858م، الذي وسع إجراءات المعاملات العقارية وجعلها مطابقة للقانون الفرنسي، حتى يتمكن الأوربيون واليهود من احتلال الأراضي الخصبة بطرق شرعية[3].كما عملت السلطات الفرنسية على تنفيذ قانون سيناتوس كونسلت* لعام 1863م الذي كان يقضي بتنظيم أراضي العزل التي كانت تابعة قبل 1830م إلى سلطة البايلك، وأغلبية هذه الأراضي كانت موجودة في بايلك الشرق فمقدار 70% من هذه الأراضي تمكنت السلطات الفرنسية من وضعها في الدومين أي 225 ألف هكتار تمثل الراضي الخصبة الممتازة

---

[1]- حركة الشبان الجزائريين نظيم سياسي أسسه رجال النخبة للمطالبة بحقوق وطنهم وشعبهم بدأ نشاطه منذ 1892م باتصال مع السيد جول فيري الذي استمع لانشغالاته، ينظر: بوحوش، التاريخ السياسي، ص 201.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط4، 1992، ص 40.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 22.

*- سنتوس كونسلت 1863: مرسوم صادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي يعترف بالملكية الجماعية (القبيلية) للجزائريين، وترتب عليه تقسيم الأرض عن أفراد القبيلة، تسهيلا لشرعية شرائها من قبل الفرنسيين وإخراجها من يد أصحابها بطريقة قانونية.

وهي الأغنى في المنطقة بالإضافة إلى قانون 26 جويلية 1873، الذي أصدره مجلس النواب الفرنسي وقد نص على تفكيك الملكية الجماعية للأراضي الزراعية بالنسبة للجزائريين، مما اضطر بالسكان إلى التخلص من ملكياتهم الزراعية عن طريق بيعها للأوربيين، الأمر الذي جعل المعمرين يحصلون في مدة أقل من ثلاثين عاما (1871-1898م) قريبا على مليون هكتار من الأراضي الخصبة بينما أبعد الجزائريون إلى المناطق الجرداء في الجبال والصحاري[1].

كما أن السياسة الاقتصادية التي دأبت فرنسا على انتهاجها في الجزائر 1871م، قد حققت أهدافها إلى درجة ان الجزائريين أصبحوا يعيشون شبه مجاعة سنة 1912م ففي تلك السنة وقع جفاف في فصل الربيع وانخفض محصول الشعير 4726809 قنطار في سنة 1911م إلى 2686344 قنطار سنة 1912م، كما انخفض محصول القمح من 3674733 قنطار سنة 1911م إلى 2197567 قنطار في سنة 1912م، وهذا يعني انخفاض المحصول بنسبة 44% بالنسبة للشعير وانخفاض القمح بنسبة 41% كما أن الضرائب العربية قد ارتفعت في الفترة الممتدة من 1900م إلى سنة 1914م بنسبة 15% لضريبة اللزمة و11% لضريبة الزكاة[2].

في بداية مطلع القرن العشرين تواصلت عملية الاستيطان الحر والرسمي وحصل المهاجرون الأوربيون على مساحة 427 ألف هكتار ما بين 1900م و1917م منها 200 ألف هكتار. تسلموها بين عام 1901م و1914م بينها 73 الف هكتار مجانا على حساب أراضي الجزائر واقتصادها[3].

أما بالنسبة للأوضاع الاجتماعية فقد ساءت أحوال الجزائريين الاجتماعية بعدما استعملت السلطات الاستعمارية كل الأساليب الدينية من أجل الاستحواذ على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي وجدتها في الجزائر، وتوجيهها لخدمة المصالح الفرنسية والأوربية سعيا منها لتحقيق مشروعها الاستيطاني.

كما قام الاستعمار بتحطيم أركان المجتمع الجزائري سواء كانت القبلية أو الهيئات القيادية التي تعتمد على الأصل والمال أو الزعامة الدينية[4]، وتحول معظم السكان إلى مزارعينا في مزارع المعمرين وعمالا في خدمة الرأسمالية

[1]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور،ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982، ص 88.

[2]- بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، ص ص 208-209.

[3]- يحي بوعزير، سياسة التسلط، مرجع سابق، ص 36.

[4]- صلاح العقاد، المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، مرجع سابق، ص 116.

الفرنسية والأوربية، إذ كتب أحد الإداريين الفرنسيين: " لقد حطمنا بعض القبائل القوية التي كانت لها مكانة في البلاد عن طريق القوات العسكرية، وبعض الأهالي صودرت أملاكهم كما عملنا على تكسير شركة بعض العائلات ذات السمعة والشهرة[1].

ثالثا: الأوضاع الدينية والثقافية

عمد الاستعمار منذ وطأته في أرض الجزائر على طمس كل مقومات الشعب الجزائري، فرسم خطة لمحاربة الدين واللغة، فأنشأ مدارس فرنسية وبدأ في تحويل المساجد إلى كنائس، كما عمل على اضطهاد العلماء وتمزيق وحدتهم، فقلت لذلك العلوم وهاجر العلماء وتشتت وحدة القبائل التي كانت تربطها الثقافة العربية الاسلامية، وبدأت الكتاتيب القرآنية تتوارى تدريجيا في حين حاولت السلطات أن تعوضها بمدارس فرنسية، ذكر المؤرخين الفرنسيين: "لقد كان بمقدور الإدارة عندما فصلت شباب الأهالي عن قواعد كيانه اللغوية أن تبرر مواقفها بنشر التعليم الإبتدائي الفرنسي نشرا واسعا، لكن جميع الجهود التي بذلت كانت قليلة جدا"[2].

ومن المعروف أن سياسة الاحتلال كانت تتوخى منذ البداية القضاء على العروبة والاسلام كي تتمكن من تنصير الجزائريين وفرنستهم تمهيدا لإدماجهم، فسعت لتحويل المساجد إلى كنائس وهدم بعضها بحجة إصلاح الطريق أو لبناء ثكنات عسكرية للجند[3]، فصارت الجزائر بهذا مرتعا للجهل واصبحت اللغة العربية غربية وإذا وجدت فهي مدججة بالكلمات الفرنسية بل أصبحت اللغة الفرنسية هي لغة التخاطب في بعض المدن مثل الجزائر ووهران وغيرها من ولايات الساحل.

كما رأت الإدارة الفرنسية أن المغامرة الاستعمارية قد لا تنتج إلا إذا استطاعت أن تنفذ إلى أعماق الأمة الجزائرية المسلمة قصد تشكيكها في دينها وعقيدتها، فعملت على السيطرة على الزوايا التي كانت معاقل الثورات الشعبية ومراكز للمحافظة على القرآن الكريم الذي اعتبروه الصخرة التي تعترض سبيلهم والذي يستوحي منه المسلمون قانونهم الأساسي، فسرعان ما انحرفت جل هذه الزوايا عن مبادئها وأضحت عميلا للاستعمار حيث

---

[1]- فرحات عباس، ليل الاستعمار، مرجع سابق، ص 130.

[2]- عبد الكريم أبو الصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1981، ص 29.

[3]- رابح تركي، الشيخ ابن باديس فلسفة وجهود في التربية والتعليم، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، الجزائر، ص 98.

افسدت العقائد ونشرت الخرافات وفرقت الأمة وتماسكها الاجتماعي، حيث أصبحت الجماهير تعتقد في شيوخ الطرق بأنهم القابضون للأرواح البشر[1]، وهذا ما ساعد على تحقيق مأرب الاستعمار في البلاد والخضوع له، ونتيجة لهذه الأوضاع كان لابد من ظهور نخبة من أبناء الجزائر الذين تشبعوا بالثقافة العربية والذين تبوؤوا منابر التعليم والإصلاح.

[1]– عبد الكريم أبو الصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931–1945، ص 188.

الفصل الأول

بروز الحركات السياسية والاصلاحية

المبحث الأول: جماعة المحافظين:

تتكون هذه الطبقة من المثقفين التقليديين والعلماء ومن المحاربين القدماء ومن زعماء الدين، وقد كان هؤلاء معلمين ومصلحين، كما كان بعضهم ينادي بالتقدم والتسامح والتعليم، وبالإضافة إلى ذلك فقد كان منهم من ترك المقاومة وانغمس في الغموض الديني. ولكن الملاحظ وجود كثير من الملامح المشتركة بين جميع أعضاء هذه الكتلة فقد كانوا جميعا مؤيدين وتحمسين للوطنية بشكلها القديم وقد تكونت هذه الطبقة في المدارس القرآنية والمدارس العربية[1]، وكذا جامعات من الشرق الدنى والبلاد العربية الأخرى وقد قاد هذه الجماعة مجموعة من الشخصيات أهمها: **عبد القادر البجاوي، سعيد بن زكري، عبد الحليم بن سماية، حمدان بن الونيسي ومولود بن موهوب**[2].

ويتلخص برنامج المحافظين في عدة مبادئ أهمها:

- الإصلاح داخل الإطار العربي الإسلامي.
- رفض التجنيس والتعليم الفرنسي الإجباري.
- المطالبة بتنظيم المدارس العربية.
- عدم التدخل في العادات والتقاليد المحلية[3].
- المساواة في التمثيل النيابي.
- المساواة في الضرائب.
- إلغاء كل القوانين الجائرة مثل قانون الأهالي 1881م.
- العمل القضاء الإسلامي.
- حرية التنقل.

قامت هذه الفئة في 1903م بتقديم عرائض إلى رئيس الجمهورية الفرنسية "لوبير Loubuir" طالبوا توفير الوسائل.[4]

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 3، 1982، ص 158.

[2]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930/1990، ج2، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992، ص 135.

[3]– عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، مرجع سابق، ص 384.

[4]– بريم رتيبة وبونيف أسماء، تقارب تيارات الحرية الوطنية الجزائرية من 1936م إلى 1945م، مذكرة ماستر، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2016/2015، ص 07.

شخصيات من جماعة المحافظين:

1. عبد الحليم بن سماية:

هو عبد الحليم علي بن سماية من أعيان مدينة الجزائر من أسرة مشهورة بالعلم والتدين، ولد عبد الحليم بن سماية بالجزائر العاصمة في 15 جويلية 1866م.

يعتبر من الجيل الذي التحق بالمدرسة التي فرنستها قرارات شانزي، ولذلك يعتبر الشيخ عبد الحميد بن سماية من المثقفين الذين يجيدون اللغتين العربية والفرنسية كما كان متمكنا من العلوم الإسلامية. زار بلاد الشام وادى فريضة الحج إلى بيت الحرام، وانتقل إلى تونس للدراسة وتحصل فيها على إجازة من العالم الجزائري المهاجر محمد بن عيسى الجزائري، وتحصل على إجازة من شيخ زاوية الهامل ببوسعادة الشيخ محمد بن بلقاسم.[1]

تولى إبن سماية التدريس بمدرسة الجزائر التي أصبحت تسمى الثعالبية، منذ حوالي 1896م، عند إعادة تنظيم المدارس على إثر إصلاحات 1895م[2]. وإتسعت ثقافة التي سماية نتيجة الظروف أخرى، وقد تبنى مذهب الشيخ محمد عبده في الإصلاح، حيث زار الشيخ عبده الجزائر في الإصلاح، وحيث زار الشيخ عبده الجزائر كان هو مرافقه الدائم.

وكان إبن سماية مواظبا على الإطلاع على جريدة المنار، وكان له دور في معارضة التجنيد الإجباري وقد كان متأثر بروح العصر التقليدية، وهي البحث عن أسانيد العلم[3].

وقد حضر ابن سماية مؤتمر المستشرقين الرابع عشر بالجزائر سنة 1905م، وألقى بحث عن وضع الإسلام.

---

[1]– رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار المعرفة، الجزائر، ص 92.

[2]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1998، ص 95.

[3]– أبو القاسم سعد الله، نفسه، ص 94.

2. الشيخ حمدان الوينسي:

ولد سنة 1856م في مدينة قسنطينة من عائلة عريقة. وفي سنة 1881م عين مدرسا بالجامع الكبير بقسنطينة وعمره لا يتجاوز 25 سنة، وكان هذا المنصب يخصص في العادة لكبار الشيوخ وفحول العلماء، ولكن الشيخ حمدان تمكن من ملأ مكانه في الجامع الكبير، وأصبح من أعيان قسنطينة.

ظل حمدان لونيس يمارس دوره في الجامع الكبير في منصب مدرس ومربي الجيل الذي ساهم في تحقيق نهضة الجزائر العلمية والثقافية قرابة 30 سنة، وقد وصفه أحد المستشرقين الفرنسيين بأنه كان من بين المدرسين الأكثر ذكاء وإخلاص للتعليم الإسلامي.

وفي سنة 1910م طردته الإدارة الفرنسية من منصبه وكان إمام الحركة الإصلاحية، رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ عبد الحميد بن باديس قد إلتحق بدروسه في سنة 1907م وعمره آنذاك 18 سنة، وكان من أصغر تلاميذ الشيخ الونيسي.

وبعد أن تم طرد الشيخ الونيسي من الجامع الكبير فضل التوجه إلى البقاع المقدمة وزيارة الحرمين الشريفين وكان ذلك في سنة 1910م واستقر في المدينة المنورة[1].

عاصر حمدان الونيسي عددا من الشيوخ والعلماء في قسنطينة وغيرها عاصر المجاوي الذي تنقل من الجامع إلى المدرسة الكتابية، ثم إلى المدرسة الثعالبية بن العاصمة، وعاصر محمود بن الشاذلي وعاصر المولود بن الموهوب[2].

[1]– رابخ لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 93.

[2]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص 132.

المبحث الثاني: التعريف بالنخبة

تردد مصطلح النخبة الجزائرية في فترة معينة من تاريخ الجزائر، لغيره من المصطلحات الاستعمارية التي احتلت المقام الأول في نشرات الصحف والاجتماعات والنقاشات اليومية، مثل: الإدماج وما شابه ذلك، ومن هذا فالمصطلح الجديد (كونه يختلف عن المصطلح القديم الذي يمثل النخبة التقليدية أو المحافظة ذات التكوين العربي الإسلامي) كان وليد المدرسة الفرنسية التي ارادها الاستعمار ان تكون دعامته الأساسية في فرض سيطرته على الجزائر.

ويقصد بجماعة النخبة (L'élite)، أو المثقفين (Intellectuels) أو المتطورين (Evolues)، وهي أسماء رافقت كلمة النخبة. ومن تعلموا في المدرسة الفرنسية وتأثروا بالثقافة الأوربية وانبهروا بمظاهرها وتقاليدها واقتنعوا بعظم فرنسا وقوتها واعتبارها صاحبة الحق الشرعي في الجزائر[1] فحياة النخبة كانت قائمة على أساس الفكر الغربي في العيش والثقافة وطريقة العيش وهذا ما يرجع إلى كونها خريجة المدرسة الفرنسية، كما كانت جماعة النخبة ترغب في تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع غربي، حيث ظهرت لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين بتاريخ 26 جوان 1912م مقدمة مذكرة إلى الرئيس "بوانكرية" مطالبة فيها لتخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين بدلا من ثلاث سنوات أسوة بالجنود الفرنسيين، وبرفع سن التجنيد إلى ثمانية عشرة إلى عشرين سنة، كما طالب بإلغاء قانون الأهالي والعدل في توزيع الضرائب[2].

فالنخبة الليبيرالية كانت هي الأخرى ثمرة المدارس الفرنسية، فهي عبارة عن تيار إدماجي طالب بالتجنيس وإدماج الجزائر وشعبها في فرنسا[3]، وقد اسهمت هذه النخبة في نشر الأفكار الليبيرالية، ولذلك نجد من يختلفون اختلافا كبيرا عن المجتمع الجزائري، وقد استعملت خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين مصطلح المساواة

[1]– عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط، 2010، ص 251.

[2]– صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قيل التاريخ إلى غاية الإستقلال، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، د.ط، 2005، ص 403.

[3]– الحواس الوناس، نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1927–1954، دار شطابين للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 2013، ص 29.

مع الأوربيين في جميع الحقوق والواجبات والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والسياسية، وكان هذا الاهتمام في حد ذاته بداية للمطالب الجزائرية وإن كانت محتشمة لا تخرج عن نطاق سياسة الإدماج الرسمية[1].

بينما يصنفها محفوظ قداش ضمن طبقة اجتماعية متوسطة أخذت تشق طريقها في الميادين الشعبية كما يشير أن الحديث عن هذه الفئة لا يتعلق بحزب سياسي ولكن بمبادرات فردية معزولة لجماعة من المثقفين تمتاز بقدر من الثقافة السياسية تخول لها الحق في مناقشة مسألة التجنيس وتمثيل المسلمين في المجالس النيابية داخل الجزائر وفرنسا[2]، فكان من بين أعضاء النخبة المستعربة نواب ومدرسون وأصحاب مهن حرة وصحفيون وموظفون في مختلف القطاعات، غير أن النواب لم يكونوا كلهم من النخبة بل العكس فقد كانت هناك مجموعة من النواب التقليديين من أصحاب العائلات الكبيرة وأصحاب التجارة وقدماء المحاربين في الجيش الفرنسي، حيث وقرت لهم فرنسا المال والجاه، وفي المقابل خدموها بالنفس والنفيس[3].

ركزت مطالب النخبة الجزائرية على:

- المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين.
- إلغاء قانون الأهالي.
- دمج الجزائر بفرنسا.
- التمثيل النيابي الكامل للجزائريين وعدم التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية وهذا الأمر أدى إلى انقسام النخبة فيما بعد[4].

ورغم تعدد مطالب النخبة لليبرالية إلا أنها ركزت على المطالبة بالإدماج في فرنسا والحصول على الجنسية الفرنسية، فهي لم تصل إلى حد المطالبة بالثورة ضد النظام الاستعماري، وبالتالي الحصول على الاستقلال لأن تكوينها كان فرنسيا محضا[5].

---

[1] -Ahmed Mehssas, Le mouvement révolutionnaire en Algérie de 1er guére mondiale à 1954, Harmattan, Paris, 1979, p 36.

[2] -Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme algérien 1919-1954, T1, EN, AL, Alger, p 75.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصة، 2009، ص 59.

[4]- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر1830- 1925، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010، ص 167.

[5]- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، مرجع سابق، ص 271.

لقد تعلقت النخبة بمشروع بلوم فيوليت وإلتفت حوله ووضعت فيه كل آمالها وكأنه كان بالنسبة إليها هدية من السماء[1]، لأنها كانت ترحب بفكرة الإدماج عن طريق الحقوق لا عن طريق التجنس، فالأول يجعل منهم فرنسيين مسلمين أما الثاني فيجعل منهم فرنسيين مسحيين ولهذا أسهمت النخبة بشكل كبير في الدعاية له واعتبره المبادرة الوحيدة القادرة على منح التمثيل الحقيقي للمسلمين[2].

وهناك شخصيتان لعبتا دورا بارزا باسم النخبة والنواب خلال الثلاثينيات هما الدكتور محمد صالح بن جلول والصيدلي فرحات عباس، وقد بدأ نجم الأول يصعد منذ فشل حركة الأمير خالد في الجزائر، وكانت نقطة الانطلاق هي لابن جلول هي سنة 1930، ويذكر السيد فرحات عباس أن ابن جلول قد دخل المسرح سنة 1933 كرئيس لكتلة النواب في ولاية قسنطينة[3].

كما يعتبر فرحات عباس الشخصية الثانية لجماعة النخبة خلال الثلاثينات فهو يمثل رأي النخبة في الوطنية الجزائرية، وكان فرحات عباس يعتبر النزاع القائم بين الجزائريين وفرنسا هو نزاع داخل عائلة واحدة، ولذلك كان شديد الهجوم على المعمرين والعنصريين الفرنسيين الذين حالو دون التفاهم بين النخبة الأهلية وبين فرنسا الحقيقية في نظره[4].

على الرغم من اعتدال النخبة في مطالبها وضعفها أمام الإدارة الفرنسية وعدم تطرقها في ثورتها، إلا أن دورها الوطني يبقى واضحا وبارزا، حتى ولو لم يكن حاسما. فقد استطاعت على الأقل خلق وتنظيم طريقة جديدة للمقاومة، تمثلت في صافتها ووفودها وعرائضها واحتجاجاتها ضد الجهل والخرافات والاستغلال ونداءاتها لبناء المجتمع الحديث المبني على التعليم أساسا الذي كان مطلبها الرئيسي وشغلها الشاغل[5].

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائري، مرجع سابق، ص 59.

[2]– عبد الحفيظ بوعبد الله، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية (1919، 1962)، مذكر لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص 62.

[3]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 67-68.

[4]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائري، المرجع نفسه، ص 72.

[5]– عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، مرجع سابق، ص 273.

تصنيفها:

اختلف الكثير من الكتاب في تصنيف النخبة فهناك من قسمها إلى قسمين، وهناك من قسمها إلى ثلاث ومن بين هذه التقسيمات.

نجد الطاهر العمري يقسم النخبة الجزائرية إلى قسمين معربة ومفرنسة ولكل صنف مميزات وخصائص.

أ. النخبة المعربة:

ظل الكثير من الجزائريين إن لم نقل أغلبهم خلال هذه المرحلة يعارضون فكرة ذوبانهم في شخصية المستعمر "هو الأمر الذي عبروا عنه من خلال تمسكهم بالقانون الأساسي للأحوال الشخصية الإسلامية" وسوف يظل هذا الموضوع محل جدل كبير إلى وقت طويل يقول فرحات عباس في هذا الصدد، ظل الجزائريون على المستوى الاجتماعي والأخلاقي فقراء وأغنياء متمسكين بعزيمة بحضارة اجدادهم وبلغتهم الأمر وبعاداتهم وبغض النظر عن تخرجهم من المدرسة الفرنسية أو المدرسة العربية أو القادمين من عمق الدوار كانوا كلهم يشعرون بضرورة المحافظة على تراث أجدادهم.

والظاهر أن شرط التخلي عن القانون الأساسي للأحوال الشخصية الإسلامية هو مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية.

ب.النخبة المفرنسة:

لقد كان توجه النخبة المفرنسة تبعا لمرجعيتها الثقافية، بحيث تأخذ منحى العمل على توجيه المجتمع الجزائري نحو النموذج الأوربي خصوصا بين الحربين العالميتين (1919-1939) إذ كان موقف هذه النخبة في هذه المرحلة تعادي العلماء والأعيان والمرابطين وتسهم بالرجعية وبمعارضة التقدم كما شنت حملات ضد التقاليد البالية والخرافات.

وكان التعليم في أعلى مطالبهم من فرنسا فقد رفضوا الحجة الاستعمارية القائلة بأن الجزائريين من جنس غير قابل للتعليم انطلاقا من أنفسهم الذين وصلوا إلى درجات علمية عالية عندما فتحت لهم ابواب التعليم وفرص العمل[1].

أما عبد القادر حلوش فنجده يقسمها إلى نخبة تقليدية ونخبة جديدة:

1. النخبة التقليدية:

وتتكون حسب رايه من المثقفين التقليديين أو العلماء ومن المحاربين القدماء ومن زعماء الدين ومن الإقطاعيين او المرابطين وغيرهم حاربت هذه النخبة الاستعمارية عن طريق معارضتها الشديدة للتجنس والخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي وكذلك عارضت التجديد على الطريقة الأوربية أو الفرنسية التي تحمس لها زملاؤهم من النخبة الجديدة، وجماعة النخبة التقليدية تكونت في المدارس القرآنية، والمدارس العربية- الفرنسية والمدارس الإسلامية الحكومية، وكذا في بعض الدارس والمساجد والجامعات خارج القطر الجزائري، أي في كل من المغرب وتونس والمشرق العربي عموما.

وجماعة هذه النخبة حاربوا التجنس وعارضوا بشدة التجنيد الإجباري والخدمة في الجيش الفرنسي ... ولكنهم كانوا المقابل ضد التطرف والثورة ضد الاحتلال لاعتقادهم بأنه ليس من السهل أن تهزم فرنسا.

2. النخبة الجديدة:

وهم أولئك الذين تكلموا اللغة الفرنسية وهجروا لغتهم العربية وعاشروا مع الوسط الأوربي واحتكوا به احتكاكا واسعا وأرسلوا أبنائهم إلى المدارس الفرنسية، كما كانوا شغوفين يأن يلعبوا دورا وطنيا يريدون من خلاله تطوير المجتمع الجزائري التقليدي والمتخلف ذو الطابع الشرقي إلى مجتمع متقدم وحديث ذو طابع غربي، وللوصول إلى هذه الغاية لم يترددوا في التزوج في كثير من الأحيان من نساء فرنسيات وأوربيات متحدين بذلك

[1]- الطاهر العمري، النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع (1900- 1940)، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، قسنطينة، الجزائر، 2003-2004، ص 230.

غضب جماعة النخبة التقليدية (المحافظة) أو كبار العمائم، وقد لجأت إلى نشاطات اجتماعية وثقافية لنفس الغرض[1].

أما أبو القاسم سعد الله فيقسمها إلى النخبة المحافظة والنخبة الجزائرية.

أ. النخبة المحافظة:

تتكون هذه الطبقة من المثقفين التقليدين والعلماء ومن المحاربين القدماء ومن زعماء الدين.

ب.جماعة النخبة الجزائرية:

تتكون هذه النخبة من محامين والصحافين والمعلمين وبصفة عامة هم أولئك الجزائريين الذين جمعوا بين الثقافة العربية والفرنسية، وأرادت هذه النخبة أن تحول المجتمع الجزائري إلى مجتمع أوربي ونظرا لتعليمهم فقد شعروا بانهم قطعوا من بقية المجتمع ونتيجة لذلك ضاعوا بين المجتمعين[2].

أما يحي بوعزيز فنجده قد قام بتقسيم النخبة إلى ثلاثة أقسام وهي:

1. كتلة المثقفين ثقافة عربية إسلامية محضة:

تتكون من جماعة محافظة وسلفية وتقليدية كذلك ومن بين أهم أهداف هذه النخبة هو المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية للجزائر وشعبها ومقاومة الاستعمار بمختلف الوسائل.

2. كتلة المثقفين ثقافة فرنسية محضة:

من سمات هذه النخبة التنكر دائما للثقافة الوطنية العربية الاسلامية، واتهامها بالركود والجهول، وتحميلها ظلما وعدوانا، أسباب تخلف المجتمع الجزائري، وتدهور أوضاع الإقتصادية والاجتماعية.

---

[1]– عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 270-271.

[2]– أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، مرجع سابق، ص 159.

3. كتلة المثقفين ثقافة مزدوجة (عربية وفرنسية):

من سماتهم التمسك بالأصالة الوطنية الجزائرية من جهة والاستفادة من الثقافة الغربية المتطورة من جهة أخرى ومن حسنات هذه الجماعة أنها كانت تحاول أن تقرب بين الفئتين السابقتين[1].

مواقفها من بعض القضايا:

كان للنخبة الجزائرية مواقف حاسمة حول بعض القضايا من اهمها ما يلي:

- **موقفهم من الإدماج والتجنيس:**

إن النخبة المثقفة ثقافة عربية إسلامية رافضة لجميع ما يقدمه الاستعمار والتشكيك في نواياه المختلفة مثل: التجنيس وقد بررت هذه الأفكار منذ الستينات من القرن التاسع عشر مع مجيئ نابليون الثالث والذي كان متحمسا أكثر من غيره لساسة أكثر شحا اتجاه الأهالي لذلك صرح يوم 19 سبتمبر 1860 قال "إن واجبنا الأول يتمثل في اعتنائنا بالثلاثة ملايين من العرب ... وعلينا أن ننهض بالعرب إلى مستوى الانسان الحر وأن ننشر بينهم التعليم مع احترام دينهم وعلينا أن نحسن من وجودهم باستخراج كنوز هذه الأرض التي وهبها الله هذه مهمتها فلا تخالف العهد"، واعتبارها خطرا على شخصية الشعب الجزائري وهويته[2].

من هنا فإن جميع نشاطاتها المتنوعة من محاضرات او خطي أو كتابات في الصحافة العربية كانت تسعى إلى محاربة مختلف المشاكل التي يتخبط فيها الشعب. مثل: الجهل، انتشار البدع، محاربة الطرقية الفاسدة.

أما فيما يخص السياسة الاستعمارية ومختلف القوانين التي كانت تصدرها مثل: الإدماج أو التجنيس فكان الهدف منها إيجاد نوع من التعايش بين الأهالي المسلمين والأوربيين وإدماج المجتمع الجزائري داخل المجتمع الفرنسي عبر وسائل مختلفة مثل: التعليم أو فتح بعض الوظائف البسيطة لتسهيل تسيير شؤونها.

---

[1]- تين لطفي وتمبر عبد العزير، النخبة المثقفة وموقفها من الاحتلال الفرنسي، (حمدان بن عثمان خوجة "نموذجا")، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2015-2016، ص 11.

[2]- حمادي بن موسى، جوانب من السياسة الفرنسية في الجزائر واهتمامات الأعيان المسلمين خلال النصف الثاني من القرن التاسع (1850- 1900)، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004- 2005، ص 132.

لذلك فإن النخبة فئة موجودة داخل هيكل الإدارة الاستعمارية لم نجد لها اي اصطدامات معها أو تعارض رغم الأحداث الكبيرة، والآراء التي دخلت إلى النقاش مع بداية القرن العشرين مثل: الإدماج والتجنيس[1].

إن جماعة النخبة رغم قربها من الإدارة الاستعمارية لكن مواقفها كانت رافضة لسياسة تبعية الشعب الجزائري الذي يتمتع بلغة ودين وعادات وتقاليد تميزه عن غيره، وهي سر قوته، مازالت كلها الذي تتجمع فيه هذه العواطف وبحكم وضعها هذا فإنها غير قادرة على إلان التمرد ضد هذه الإدارة في المقابل فهي تدعوا دائما إلى الاتحاد ورفض الإنسياق وراء الشهادات الباطلة.

فمعرفة هذه النخبة ومختلف عناصرها ومواقفها يجعلها تتفق بما لا يدع مجالا للشك أنها وضعت في حساباتها منذ البداية تنشئة الفرد الجزائري بدعوته إلى العم ونبذ الجهل، فإنها لن تتفق على دمج شعب مسلم في مجمع عربي له عادات وتقاليد أو دين مختلف إصافة إلى أنها ترفض التنازل عن جنسيتها التي تمثل كيانها وهويتها[2].

موقفها من التجنيد الإجباري:

ما إن اقتربت الحرب العالمية الأولى حتى بدأت فرنسا في حشد قراراتها على مختلف الجبهات تحسبا لأي طارئ مع القوات الألمانية التي أصبحت تهدد المصالحة الفرنسية في أوربا وخارجها وبما أن القوات الفرنسية لم تكن كافية فإنها استعانت بمستعمراتها التي استخدمتها كمراكز للدعم المادي من اليد العاملة والمقاتلة ووصول مختلف الموارد لتزويد الحرب.

أعلنت الإدارة الاستعمارية عن ضرورة مشاركة الجزائريين في هذه الحرب خاصة عندما أعلنت عن قانون التجنيد الإجباري في 03/02/1912 والذي نص في شكله الكامل على تجنيد كل من بلغ 18 سنة في الجيش الفرنسي ومنه إلى جبهات القتال لكن فرنسا بقيت تنتظر دعم موظفيها وأفرادها وتحريك الدعاية في وسط الشعب الذي كان رفضا وناقما على المشاركة في وضع لا يعنيه.

[1]- خليل كمال، المدارس الشرعية الثلاث: الأسس والتطور (1850-1951)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص 148.

[2]- خليل كمال، نفسه، ص 149.

وأبرز ما قدم رايه بوضوح في مسالة التجنيد الإجباري هو الشيخ عبد الحليم بن سماية –رحمه الله– الذي رفض منذ بدايته وهم بالخروج والهجرة من الجزائر نحو الشرق العربي طبق هذا القانون بعدما استقال من جميع وظائفه في المسجد الجامع أو المدرسة وباع مسكنه وأهدى كتبه ولم يترك سوى مصحف لقراءة القرآن لكن سكان الجزائر وأعيانهم لم يستطيعون تركه متوسلين قائلين له: "إن هجرتنا أنت فإلى من تتركنا" فإهتز الشيخ لهذا الموقف وشكر سكان الجزائر على حبهم له وتراجع عن رأيه[1].

ولقد استدعت السلطات الاستعمارية عبد الحليم سماية لتشبثه عن رايه الخير حول مسالة تجنيد الجزائريين إلى جانب جيوشها في العرب العالمية الأولى وقد اجتمع الناس في دار البلدية يوم 25 جويلية 1911 حضر المجلس كبار شخصيات فرنسا وضباطها وبعض حكامها وحضر ايضا كثير من الأهالي المسلمين إلى جانب مفتي الحنفية الشيخ محمد بوقندورة، واول ما تحدث به الشيخ بن سماية هو طلب رأي الجمهور بالحديث قائلا: (أيها الناس أتأذنون لي أن أتكلم بالنيابة عنكم وعنه إذنكم أم لا تأذنون فأسكت وأصمت فأجاب الناس نعم نعم ... تكلم يا أستاذ: فقام من مكانه قائلا: "أي هؤلاء مشيرا إلى جماعة المسلمين لو أنهم قبلوا الخدمة العسكرية للدولة الفرنسية فإنهم لا يكونون بذلك مسلمين بمعنى الكلمة رغم ما سيحصلون عليه من الحرية وقد اعتمد على قوله بما جاء به الكتاب والسنة.

وقد قال ودعا أن ذلك يدفع فرنسا إلى فتح الحرية السياسية للجزائريين وهي دعوة باطلة واعلموا انه منح لهم ذلك مقابل تجنيدهم تكون هناك الضربة القاضية على القومية الاسلامية والجنسية معا لأن ذلك سيؤدي إلى اندماجهم في الأمة الفرنسية نهائيا.. وتكلم الشيخ عن التجنيد الإجباري وتأثيره على الشعب الجزائري وعلى العلاقات بين المسلمين خاصة وان فرنسا تحارب الدولة العثمانية حليفة المانيا وهذا ما أدى بالمفتي الحنفي الشيخ محمد بوقندورة أن يوافق على الشيخ ورفض مشروع التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي.

وكان كلما سئل عن موقفه من مسالة التجنيد الإجباري رفضها على عكس زملائه من العلماء الذين استجابوا لطلب فرنسا وقال الجزائريين لا يجوز محاربة العثمانيين فهم دولتنا"[2].

---

[1]– خليل كمال، المدارس الشرعية الثلاث: الأسس والتطور (1850-1951)، المرجع السابق، ص 149.

[2]– بوصفصاف عبد الكريم، الفكر العربي الحديث والمعاصر محمد عبده وعبد الحميد بن باديس، نموذجا، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص 157.

فهو يقصد من وراء ذلك أن المسلمين يجب أن لا يحاربوا بعضهم البعض أو يقف المسلم مع الكفار ضد المسلمين، من هنا جاء موقفه رافضا لمساندة الاستعمار الكافر والتضحية في سبيله حيث اعتبر التجنيد الإجباري حراما حتى لا يفتح لأبناء الشعب الجزائري أن يقتاتوا أو يعيلوا انفسهم من مآسي الناس لما يقوم به الجنود من أعمال العنف او القتل في باقي المستعمرات، وليس في الجزائر فقط

من هنا يتجلى موقف هذه النخبة من قضية الشعب الجزائري إلى جانب الاستعمار وهو رفض إدخال الشعب في مشاريع ونزوات الاستعمار التي لا تنتهي وهذا الموقف لا نجد عند بقية الطبقات الخرى التي بقيت قريبة من الاستعمار في جميع مواقفه ونعني بها الطبقة المثقفة التي لطالما تجنست ودعت إلى الإدماج وزارت جبهات الحرب بعدما رحبت بالتجنيد لصالح فرنسا والذي اعتبرته استمرار للدفاع عن قيم الحرية والإخاء والمساواة[1].

وما نلاحظه إن جماعة هذه النخبة لم تكن منغلقة على نفسها في قضاياها الداخلية وعلاقتها المحددة مع السلطات الفرنسية تنفذ ما يطلب منها فقط بل كانت حرة في اتخاذ قراراتها وهذا ما لمسناه في الكثير من المحطات المختلفة حيث أبدت مواقفها من مختلف القضايا التي ارتبطت بمصلحة الجزائر والأهالي مثل: التجنيس أو الإدماج او التجنيد الإجباري الذي رفضته بكل قوة وشراسة.

[1]- خليل كمال، المدارس الشرعية الثلاث: الأسس والتطور (1850-1951)، مرجع سابق، ص ص 150-151.

المبحث الثالث: الحركة الاصلاحية في الجزائر (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)

إن مظاهر الإصلاح في الجزائر أو الصحوة كما نسميها اليوم برزت في بداية القرن العشرين، بحيث كانت امتداد لحركات إسلامية، ومدارس فكرية أخذت أفكارها السياسية والثقافية تتبلور وتتطور في الجزائر وخصوصا في فترة بعد الحرب العالمية الأولى، بحيث أثرت على أفكار المثقفين الجزائريين نتيجة لظروف داخلية وخارجية ساهمت بشكل أو بأخر في تغيير نمط الفكر السياسي والثقافي في الجزائر، ولعل من أبرزها التيار الاسلامي الاصلاحي الذي عمل على تطهير الاسلام واللغة مما علق بهما من شوائب وإخراجهم من ظلمات الاحتلال.

العوامل المساعدة على نشأة جمعية العلماء المسلمين:

هناك جملة من العوامل التي تساعد على تنشأة جمعية العلماء المسلمين في الجزائر ويمكن تصنيفها إلى قسمان رئيسيان هما:

القسم الأول: العوامل الداخلية

ويشمل العوامل الجزائرية الداخلية التي يمكن حصرها في العوامل التالية:

- محاولة الاستعمار الفرنسي القضاء على الثقافة العربية الاسلامية في الجزائر.
- نشاط حركات التبشير (التنصير) المسيحي المحمية من طرف الاستعمار في العمل على تنصير أبناء وبنات الجزائر.
- سياسة الفرنسية والتجنيس التي أرادت دولة الاحتلال فرضها على الجزائريين.
- المحافظة على الشخصية الجزائرية التي أصبحت مهددة بالخطر من طرف الاستعمار وعملائه من الجزائريين من دعاة الفرنسة والادماج في فرنسا.
- انحراف معظم الطرق الصوفية في الجزائر عن جادة الاسلام القومية حيث أكثوا من البدع في الدين وتعاون معظمهم مع الإدارة الاستعمارية ضد مصالح بلادهم العليا.
- تأثير دروس الشيخ عبد الحميد بن باديس التي كان يلقيها لعدة سنوات في الجامع الخضر بقسنطينة في الدعوة إلى الإصلاح[1].

[1]- رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد الإصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، الرويبة، ط5، 2001، ص ص 198-199.

صدور بعض القوانين من طرف مجلس النواب الفرنسي:

أولا: صدر قانون عن مجلس النواب الفرنسي عام 1845م يقضي بتقسيم الجزائر إلى ثلاث عملات (وهران والجزائر وقسنطينة) وجعلها ملحقة بالعمالات الفرنسية.

ثانيا: في عام 1848م صد قانون يؤكد ان الجزائر جزء من فرنسا.

ثالثا: صدور قانون عن المجلس الفرنسي عام 1854م يصرح فيه بأن أرض الجزائر تعتبر أرضا فرنسية.

رابعا: في عام 1879م حدث جفاف عظيم بالجزائر ترتب عنه نقص كبير في محصول الغلال واصبح المواطنون المسلمون في حالة يائسة وتفشت فيهم الأمراض، ومات عدد غير قليل منهم واستغل هذه الظروف "**الكاردينال لافيجري**" وأخذ يطوف في البوادي من الشمال إلى الجنوب حاملا بيده اليمنى الصليب وبيده اليسرى الخبز والدواء وتمكن بهذه الوسيلة من تحويل جموع من مرضى المسلمين وإيتامهم عن دينهم الإسلامي وإدخالهم في الديانة المسيحية.

خامسا: في عام 1900م صدر قانون استولت بموجبه فرنسا على دور العبادة وعلى الممتلكات الموقوفة على الشؤون الدينية الاسلامية وضمتها إلى أملاك الدولة الفرنسية، ثم وضعت جميع هذه الأملاك تحت إدارتها وأصبح التعليم العربي الإسلامي في الجزائر لا يمارس إلا برخصة تمنحها السلطات الفرنسية عادة للعملاء أو الجهال.

ساسا: صدر قانون فرنسي عام 1901م يقضي بفصل الدين عن الدولة وطبق في فرنسا، أما في الجزائر فلم يطبق على المسلمين بينما طبق على اليهود والمسيحين، وبذلك بقية الشؤون الدينية للمسلمين في قبضة الدولة المستعمرة[1].

أما القسم الثاني: فيشمل **العوامل الخارجية** وهي عوامل إسلامية وعالمية مكن إجمالها في العوامل التالية:

- اليقظة العامة التي دبت في أرجاء العالم الاسلامي والعربي (ومن بينه الجزائر) نتيجة احتكاكه بأوروبا ثقافيا وسياسيا وعسكريا ابتداء من النصف الثاني للقرن التاسع عشر الميلادي.

[1]- الزبير بن رحال، الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية، 1889-1940، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص ص 70-71.

- المجلات والجرائد العربية الشرقية التي كانت تتسرب إلى الجزائر حاملة معها الدعوة الاصلاحية السلفية التي ينادي بها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وأبناءهما مثل: مجلة **العروة الوثقى** ومجلة **المنار** وجريد **اللواء** وجريدة **المؤيد** وغيرها من المجالات والجرائد التي تهتم بفكرة التجديد الاسلامي.
- عودة بعض الجزائريين الذين درسوا في المشرق العربي إلى الجزائر أمثال الشيخ **محمد البشير الإبراهيمي والطيب العقبي والعربي التبسي** وكلهم عادوا إلى الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى.
- اليقظة العامة التي دبت في الشعب الجزائري نتيجة للحرب العالمية الأولى وتطل الجزائريين إلى الإصلاح الشامل الذي ينهض بهم دينيا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا- من الوضعية السيئة التي كانوا عليها قبل هذه الحرب.[1]

تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

ظهرت بالجزائر حركة دينية إصلاحية تدعو إلى العودة إلى مبادئ الدين الصحيحة وجاءت جمعية العلماء في أدق مرحلة عبرتها الجزائر واتت في ظروف صعبة تتجسم في المشاريع الفرنسية والتي تلغي وجود الجرائد تاريخيا وواقعيا فكريا[2].

وإن اللبنة الأولى لتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت سنة 1913م، وذلك عندما كان الإمام إبن باديس مقيما بالمدينة المنورة مع رفيق الدرب العلامة البشير الابراهيمي، حينما كان يقضيان جل وقتهما في البحث عن الوضع المتردي للجزائر وسبيل النهوض بها من كبوتها وفي ذلك يقول البشير الإبراهيمي: "وأشهد لله على أن تلك الليالي من عام 1913م، هي التي وضعت فيها الأسس الأولى لجمعية العلماء الجزائريين المسلمين والتي لم تبرز للوجود إلا في عام 1931م[3].

تكونت هذه الجمعية بزعامة من علماء الدين وعضدها بعض الأثرياء الذين أخلصوا لدينهم ووطنهم ومن بين هؤلاء الشيخ عبد الحميدي ابن باديس واحمد توفيق المدني والشيخ الطيب العقبي وغيرهم دعا هؤلاء عام 1926م إلى توحيد جهود العلماء لمقاومة الفساد الذي أخذ يعم البلاد ومواجهة الحركات الهدامة التي ترمي إلى طمس تاريخنا وقوميتنا الاسلامية العربية وتقاوم الإدماج والتجنيس ودعائمها وكان الشيخ العقبي واعظ نادي الترقي

[1]- رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد الإصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر، مرجع سابق، ص 199.
[2]- محمد طهاري، الحركة الإصلاحية في الفكر الاسلامي المعاصر، دار الأمو، الجزائر، 2010، ص 11.
[3]- الزبير بن رحال، الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية، 1889-1940، مرجع سابق، ص 67.

ومرشده، يقوم بإلقاء الخطب والمحاضرات بمركز النادي[1] على أن أعضاء النادي الترقي سرعان مادي بينهم الخلاف حول عدد من المشاكل فاستغل الشيخ العقبي وقلة من أصحابه بنادي الترقي وأخذ الشيخ عبد الحميد بن باديس على رأس الأغلبية يدعو رجال الدين وحمله الثقافة العربية إلى الوحدة والعمل، وانعقدت عدة اجتماعات ومؤتمرات لدراسة الوضع، وكان الاتجاه في البداية يرمي إلى ضم كل علماء الدين وشيوخ الطرق والزوايا في رابطة واحدة باسم "جمعية علماء السنة" لكن الإدارة الاستعمارية رأت في ذلك خطرا عليها وأوعزت إلى بعض عملائها بأن يعملوا على إفساد هذه الخطة ويحولوا دون اتفاق الجميع، وفعلا انشق رجال الزوايا واستغل ابن باديس بالعمل مع الجماعة من أصحابه وتمكنوا بعد جهود على تأسيس هيئة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[2] وقد جاء تأسيسها ردا على الاحتفالات المئوية، ففي جويلية من عام 1930م بلغ عمر الاحتلال الفرنسي لعاصمة الجزائر- قرنا كاملا وبهذه المناسبة أقامت فرنسا احتفالات صاخبة في الجزائر كلها قدرت لها أن تدوم ستة أشهر كاملة ودعت إليها الدنيا كلها، وقد اتفق الفرنسيون على هذه الاحتفالات ما يزيد عن ثمانين مليون فرنك فرنسي وأعادوا ذكرى جيش الاحتلال الأول الذي فتح الجزائر في عام 1830 بملابسه وموسيقاه وحضر رئيس الجمهورية الفرنسي خصيصا إلى الجزائر لرئاسة الاحتفالات المذكورة التي اتخذت صورة استفزازية بالنسبة لمشاعر الجزائريين وإحساسهم الوطني حيث أشعرتهم بالذل والمهانة وذكرتهم بمئات الألوف من الشهداء من آبائهم وأجدادهم الذين سقطوا في ميادين الجهاد[3].

وبالفعل ففي العام التالي مباشرة، وقبل أن ينقضي عام واحد على الاحتفالات المذكورة تم تكوين "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" من صفوة من علماء الجزائر الذين ينتمون إلى مدرسة التجديد الاسلامي التي ظهرت من جديد في العالم الاسلامي.

وهكذا برزت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى الوجود رسميا على الساعة الثامنة من صابح يوم الثلاثاء 17 من ذي الحجة عام 1349هـ الموافق لـ 05 ماي 1931م واجتمع بنادي الترقي بعاصمة الجزائر اثنان وسبعون من علماء القطر الجزائري، كما حضر الاجتماع طلبة العلم ولقد كان الغرض من هذا الاجتماع هو

[1]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص ص 97-98.

[2]- يحي بوعزيز، نفسه، ص 98.

[3]- رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد الإصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر، مرجع سابق، ص 90.

تحقيق فكرة طالما فكر فيها علماء القطر وعلى رأسهم الشيخ ابن باديس، هي تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[1].

وتولى رئاستها منذ البداية الشيخ عبد الحميد ابن باديس الذي أنتخبه زملاؤه رئيسا للجمعية بالإجماع في غيبته، وتولى نيابته الرئاسة الشيخ محمد البشير الابراهيمي، الذي استمر يشغل هذا المنصب إلى أن توفى الشيخ عبد الحميد بن باديس في 16 أفريل 1940 أثناء الحرب العالمية الثانية، فانتخبه أعضاء الجمعية في غيبته بالإجماع، لرئاستها وهو في منفاه بأفلوا.

وهكذا انتخب رئيسا الجمعية في كل مرة غيابيا وبإجماع أصوات الأعضاء، وقد استمر الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، يشغل هذا المنصب حتى توقفت الجمعية بعد قيام ثورة نوفمبر 1954م وذلك في عام 1956م.[2]

أهداف الجمعية ومبادئها:

تعددت الكتابات حول أهداف جمعية العلماء، وبعضهم قصرها على التعليم العربي ومحاربة الخرافات وتصفية الإسلام مما علق به من الشوائب خلال القرون المتأخرة، وبعضهم قرنها بالنشاط السياسي ومعاداة الاستعمار وبفكرة تكوين الدولة الجزائرية، بينما أخرون نظروا إلى العلماء على أنهم مجموعة من أنصاف المثقفين وردوا على الجزائر من الخارج يحملون معهم مذاهب هدامة وأفكار أجنبية عن المجتمع الجزائري، وقد لخص أحد أعضاء الجمعية سنة 1935م، اهدافها فيما يلي: "إحياء الإسلام بإحياء القرآن والسنة، وإحياء اللغة العربية وآدابها، وإحياء التاريخ الإسلامي وآثار قادته"[3]، وقد جاء في منشور لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بجريدة البصائر ما يلي: إن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين جمعية إسلامية في سرها واعمالها جزائرية في مدارها وأوضاعها علمية في مبادئها وغايتها أسست لغرض شريف تستدعيه ضرورة هذا الوطن وطبعة أهله ويستلزمه تاريخهم الممتد في القدم إلى قرون وأجيال وهذا الغرض هو تعليم الدين ولغة العرب التي هي لسان المعبر عن حقائقها للكبار في المساجد التي هي بيوت الله، وللصغار في المدارس وفق أنظمة لا تصادم قانون جاريا ولا تزاحم نظاما رسميا ولا تضر مصلحة

[1]- الزبير بن رحال، الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية، 1889-1940، مرجع سابق، ص 72.

[2]- رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد الإصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر، مرجع سابق، ص 91.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج3، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص 86.

أحد، ولا تسيئ إلى سمعة واحدة في جميع أعمالها دائرة على الدين، والدين عقيدة اتفقت جميع قوانين الحضارة على احترامها وإكبار أهلها. [1]

وقد ذكر فرحات عباس أن أهداف الجمعية كانت تجديد الإسلام والصراع ضد المرابطين أداة الاستعمار، وتكوين إطارات الثقافة العربية بينما السيد جوزيف ديبارمي رأى سنة 1932 أن أهداف جمعية العلماء تتمثل في فهم لغة القرآن، والعودة إلى الثقافة الاسلامية القديمة، واعتبار لمغرب العربي كقلعة للعبقرية الشرقية في وجه الغرب وتنقية وتبسيط الدين الاسلامي[2].

غير انه يمكن تخليص اهداف الجمعية في هدفين رئيسيين هما: الأول الذي اجهرت به الجمعية ويتمثل في تنقية الاسلام مما علق به من شوائب والمحافظة على مقومات الشخصية الوطنية، وذلك بإحياء اللغة الربية والتاريخ القومي والاسلامي، إضافة إلى بناء المدارس والمساجد ومحاربة الآفات الاجتماعية.

أما الهدف الثاني والذي لم يعلن عنه، فهو بعيد المدى يتمثل في استرجاع الوطن واستقلاله، وتكوين دولة عربية وهو هدف وطني سياسي أراد العلماء تغطيته عن طريق التأكيد على النهضة العلمية والدينية في الجزائر[3]، وفي نفس الوقت كان العلماء يؤكدون أن السياسة لا يمكن أن تكون عن العلم وفي هذا الصدد نجد قول عبد الحميد ابن باديس سنة 1937م: "لابد لنا من الجمع بين السياسة والعلم، ولا ينهض العلم والدين حق النهوض غلا إذا انهضت السياسة بجد"[4].

فأخذت جمعية العلماء التعليم الديني ستارا لها وهي مدرسة التاريخ وتظاهرت بأنها جمعية دينية فقط لا شأن لها بالسياسة وبهذا الغطاء استطاعت أن تنهج نهجا دون مراقبة وتنشر الوعي داخل المجتمع[5]، اما مبادئها فكانت قائمة على ما يلي:

- تعمل للإسلام بإصلاح عقائده وتفهيم حقائه وإحياء آدابه وتاريخه.

[1]- البصائر، العدد 160، بتاريخ 07 أفريل 1939، ص 05.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، مرجع سابق، ص 86.

[3]- نوار خرخاشي نبيل، العلاقة بين الجمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية (1925- 1954م)، مذكرة ماستر تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013، ص ص 09-10.

[4]- البصائر، العدد 71: بتاريخ 17 جوان 1937، ص 04.

[5]- زهور أسعد، ثورة من ابن خلدون إلى ابن باديس، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 39.

- تطالب بتسليم المساجد والأفاق إلى اهلها.
- تطالب باستقلال قضائها.
- تطالب بحرية التعليم العربي.
- تدافع الذاتية الجزائرية التي هي عبارة عن العروبة والإسلام مجتمعين في وطن.
- تعمل لإحياء اللغة العربية وتاريخها في موطن عربي وبين قوم من العرب.
- تعمل لتوحيد كلمة المسلمين في الدين والدنيا.
- تعمل لتمكين أخوة الإسلام العامة بين المسلمين كلهم.
- تذكر المسلمين الذين يبلغهم صوتها بحقائق دينهم وسير أعلامهم وأمجاد تاريخهم.
- تعمل لتقوية رابطة العروبة بين العربي والعربي لأن ذلك طريق لخدمة اللغة الآداب[1].

ويمكن اختصار المبادئ التي ناضلت من أجلها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الشعار المعروف الذي كانت تكتبه على غلاف البعض من كتبها المدرسية التي يدرس فيها تلامذة مدارسها وهي: **الإسلام ديننا– العربية لغتنا الجزائر وطننا.**

وقد ناضلت جمعية العلماء نضا صامدا لا هوادة فيه، ضد كل ما يمس أحد مقومات الشخصية الجزائرية، ولذلك حاربت حرب شعواء الأمور التالية: التنصير، الفرنسة، التجنيس، الاندماج في فرنسا[2].

وتتلخص مبادئ جمعية العلماء بصفة إجمالية في الفقرات التالية التي ننقلها من مقال كتبه رئيسها الثاني الشيخ محمد البشير الابراهيمي في جريدة البصائر العدد الثالث في عام 1947 وقد جاء فيه ما يلي: "يا حضرة الاستعمار– إن جمعية العلماء تعمل للإسلام بإصلاح عقائده– وتفهيم حقائقه– وإحياء آدابه– وتاريخه – وتطالبك بحرية التعليم العربي وتدافع عن الذاتية الجزائرية التي هي عبارة عن العروبة والاسلام مجتمعين في وطن"[3].

[1]– البصائر، العدد 3، بتاريخ 08 اوت 1947، ص 02.

[2]– رابح تركي عمامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931–1956) ورؤساؤها الثلاثة، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2004، ص 34.

[3]– رابح تركي عمامرة، نفسه، ص 35.

أعلام جمعية العلماء المسلمين

1. عبد الحميد ابن باديس:

مولده ونسبه:

ولد الشيخ عبد الحميد ابن باديس يوم 04 ديسمبر 1889 بقسنطينة. تمت شجرة العائلة للشيخ ابن باديس إلى بلكين بن زيدي مؤسس دولة بني زيدي والذي بنى كل منه مدينة الجزائر العاصمة وملیانة والمدينة في القرن العاشر الميلادي، وكذلك نجد أحد أجداده هو المعز بن باديس الذي خلص البلاد من السيطرة الفاطمية في عام 1048م[1].

لم تتميز طفولته بشيء يثير الانتباه إلا أمر واحد كان له ما بعده في مستقبل حياته، ذلك أن والده- رحمه الله- لم يلحقه بالمدرسة الفرنسية كأنداده، وإنما وجهه إلى المكتب القرآني ليقرأ القرآن على الطريقة التقليدية كواحد من أبناء الطبقة الشعبية المتواضعة[2]، وكان الشيخ محمد المداسي أول معلم لعبد الحميد ابن باديس وقد اعجب بذكاء الصبي مما جعله يقدم لإمامة المصلين في صلاة التراويح ثلاث سنوات كاملة في الجامع الكبير بقسنطينة[3].

وعند التاسعة عشرة من عمره، التحق ابن باديس بجامع الزيتونة بتونس، فتحصل على شهادة العالمية بعد اربع سنوات من الدراسة، عرف فيها بكثرة المطالعة، فكان ينهل من الصحف والكتب التي كانت تأتيه من المشرق الإسلامي، وأصبح ينافس أساتذته في العديد من القضايا مثلما طرح فكرة تجديد التدريس بجامع الزيتونة، واستبدل الطريقة التقليدية بطرق وبرامج حديثة[4].

[1]- رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، الجزائر، ص 95.

[2]- محمد الصالح الصديق، أعلام من المغرب العربي، ج1، ط2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص 173.

[3]- رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد الإصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر، مرجع سابق، ص 126.

[4]- رابح لونيسي وآخرون،، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 95.

العناصر التي كونته:

هناك مجموعة من العوامل تظافرت على تكوين شخصية عبد الحميد ابن باديس من الناحية الفكرية والنفسية والأخلاقية والإسلامية والوطنية فجعلت منه هذه الشخصية الفذة. في تاريخ الجزائر الحديد والمعاصر[1] وقد ذكر هذه المكونات الأساسية في الخطاب التاريخي الذي ألقاه في حفل اختتام القرآن الكريم شاكرا فيه مختلف الوفود الحاضرة من أرجاء الوطن، في مدينة قسنطينة في شهر جوان 1938م.

أولا: توجيه والد الصالح له، حيث رباه تربية دينية وخلقية فاضلة، ووجهه وجهة صالحة في الحياة.

ثانيا: علم أساتذته وتوجيههم ونصحهم له وقد كان والده يختار له الأساتذة الذين يعهد إليهم بتعليمه وتثقيفه بعناية بالغة حرصا منه أن يوفر لابنه الجو التربوي والعملي السليم لذلك كان لهؤلاء الأساتذة تأثير كبير طوال حياته[2].

ثالثا: زملاؤه العلماء الذين آزروه في العمل.

رابعا: الأمة الجزائرية.

خامسا: القرآن الكريم[3]

أهداف جهاده:

- تكوين إنسان جزائري سلم ومتعلم ذي أخلاق عالية.
- الحفاظ على الشخصية الوطنية ومقوماتها.
- محاربة الشعوذة والخرافات.
- الحفاظ على الأمة والوطن[4].

---

[1]- رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد الإصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر، مرجع سابق، ص 138.

[2]- رابح تركي، نفسه، ص 139.

[3]- محمد الصالح الصديق، أعلام من المغرب العربي مرجع سابق، ص 174.

[4]- رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 96.

وسائل وأساليب جهاد:

استعمل عبد الحميد ابن باديس عدة اساليب ووسائل لتحقيق أهدافه منها

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في عام 1931:

كان الهدف من تأسيسها هو جمع شمل علماء دين الأمة بهدف تنسيق الجهود فيما بينهم لتحقيق الاصلاح الديني وفق اهداف محددة وخطة محكمة منسقة بينهم.

إنشاء الكشافة الاسلامية الجزائرية:

إن الشيخ ابن باديس هو الذي اوحى بفكرة إنشاء الكشافة الاسلامية الجزائرية للشهيد محمد بوراس في عام 1933م وكان الهدف منها تربية النشء على حب الوطن والدين والاخلاق العالية.

التعليم وانشاء المدارس الحرة:

ركز جهوده على انشاء المدارس الحرة بفضل اموال وتبرعات الشعب، فكانت هذه المدارس تعلم الاطفال والكبار اللغة والدين والتاريخ والتي هي مقومات الشخصية الوطنية، بالإضافة الى الحساب والجغرافية، ويعتبر الجامع الأخضر بقسنطينة من اكبر المدارس التي كان يدرس فيها الشيخ ابن باديس[1].

الصحافة:

كانت الصحفة أيضا من الوسائل الهامة والفعالة لنشر الأفكار الإصلاحية، فقد شرع ابن باديس في الكتابة في صحيفة النجاح منذ 1919م لكنه توقف عن الكتابة في هذه الصحيفة بعدما انحرفت عن خدمة الوطن والدين وأصبحت ألعوبة في يد الاستعمار فاضطر ابن باديس إلى إنشاء عدة صحف كوسيلة لنشر أفكاره وتوعية الشعب الجزائري وكشف ألاعيب الاستعمار.

[1]– رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 97.

واول هذه الصحف "منتقد" التي ظهرت عام 1925م، لكن الاستعمار أو قفها بعد أن صدر منها 18 عددا وجريدة الشهاب التي أنشأها في عام 1929م. [1]

الخطابة:

كان عبد الحميد ابن باديس يتمتع بموهبة خطابية فذه وله قدرة كبيرة على التأثير في الجماهير وإقناعهم بوجاهة الفكرة التي يدعوا غليها ويعمل من أجلها[2].

النوادي:

تعتبر النوادي من أهم الوسائل على اساس انها تساهم في التوعية والتوجيه الوطني بالخطب والمحاضرات والمسامرات والمسرحيات والأشعار والأناشيد[3]، ومن النوادي التي كان لها دور كبير في الحركة الإصلاحية نادي الترقي الذي أسس في الجزائر العاصمة عام 1927م. [4]

وفاته:

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في عام 1939م طلبت السلطات الاستعمارية من الشيخ عبد الحميد ابن باديس إصدار بيان مؤيد لفرنسا، فرفض ان يتخذ موقف من صراع لا ناقة فيه ولا جمل للشعوب المستعمرة.

وكيف يلبي طلب الاستعمار وهو المعروف بقوله "لو طلبت مني فرنسا قول لا إله إلا الله لما قلتها"، وبسبب موقفه ذاك وضع تحت الإقامة الجبرية منزله في قسنطينة حتى نعي الشعب الجزائري بوفاته يوم الثلاثاء 16 أفريل 1940م الذي اتخذ كيوم للعلم في الجزائر بعد الاستقلال، وقد قال البعض أنه قتل مسموما من طرف الاستعمار.

---

[1]- رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 98.

[2]- رابح تركي عمامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956) ورؤساؤها الثلاثة، مرجع سابق، ص 156.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج3، مرجع سابق، ص 90.

[4]- مازن صلاح حاد مطبقاني، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1931- 1939)، دار القلم، دمشق، سوريا، 1988، ص ص 94-95.

وقد هبّ الشعب الجزائري كله لتوديع الشيخ الإمام في جنازة مهيبة لم تعرف لها الجزائر مثيلا.[1]

2. محمد البشير الإبراهيمي:

مولده ودراسته:

ولد يوم الخميس عند طلوع الشمس في الرابع عشر من شوال سنة ست وثلاثمائة وألف، يوافق الثالث عشر من يونيو سنة 1889م.

من قبيلة تعرف بأولاد إبراهيم بن يحي بن مساهل، وترفع نسبها إلى إدريس بن عبد الله الجد الأول للأشراف الأدارسة[2]، تلقى تعليمه على يد عمه الشيخ محمد المكي الإبراهيمي علوم العربية ومقدمات الأصول الفقهية من منطق وبيان، وذلك نهج الجامع الأزهر في مصر إذا كانت أسرته مدرسة للمتأدبين في ذلك الإقليم ثم انصرف إلى الدراسة بالبحث والتنقيب والمطالعة والحفظ معتمدا على نفسه في اكتناز آثار العرب من علوم وآداب وفنون حتى أصبح معدودا في الرعيل الأول من أعلام الأدب العربي[3].

وكان طلاب العلم في دمشق ينهلون من علمه الغزير في "مكتب عنبر" و"المدرسة السلطانية" وكان مكتب عنبر في تلك الفترة، ومنهل المعرفة ومنارة الهدى لكل الشباب الذين ينتظرهم مستقبل البلاد، وكان أساتذة هذا المعهد خيار من عرفهم العالم العربي الإسلامي، منهم الشيخ عبد القادر المبارك، ومنهم الشيخ محمد البشير الإبراهيمي الذي قال عنه أحد تلاميذه: "أعجبنا في الشيخ سعة علمه، وقوة ذاكرته، واستقامة منهجه، حتى ولد في نفوسنا حب اللغة العربية وآدابها"[4].

عمله:

ومن دمشق ينتقل الشيخ الإبراهيمي إلى الحجاز، حتى إذا ما انتهت الحرب العالمية الأولى، عاد إلى موطنه الأصلي الجزائر ليتابع فيها جهده المخلص، وجهاد الصادق، وعمل مع إخوانه الذين دعوه للعودة إلى الجزائر،

---

[1]- رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 99.

[2]- محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 221.

[3]- رابح تركي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956) ورؤساؤها الثلاثة، مرجع سابق، ص 199.

[4]- بسام العسلي، عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2010، ص 147.

فأنشأ معهم جمعية العلماء الجزائريين ولسان حالها جريدة البصائر ومضى يكافح الاستعمار بتأسيس معاهد لدراسة اللغة العربية ومبادئ الدين الإسلامي[1].

وبعد أن توفي ابن باديس وكانت جمعية العلماء وقد أصبحت تحت أحكام الحرب القاسية الهامدة، واستمر رجالها في ممارسة واجباتهم والاضطلاع بمسؤولياتهم في المدارس والمساجد وكان الإبراهيمي العظيم قد أخذته السلطة الفرنسية عند بداية الحرب من تلمسان، وألقت به منفيا طريدا في "أفلو" الصحراوية النائية، ليذوق فيها العذاب الأليم، واجتمع العلماء بقسنطينة بعد أن غاب عنهم رائدهم ابن باديس واتفق الجميع أن يكون نائب الرئيس الإبراهيمي رئيس للجمعية، وأن يباشر عمله بمجرد إطلاق سراحه، ولم تمض فترة طويلة حتى تم الإفراج عن الشيخ الإبراهيمي، فباشر عمله في رئاسة العلماء: فكان الرئيس، وكان المعلم، وكان الصحفي، وكان الكاتب، وكان الخطيب، وكان بإيجاز العقل الدير والذراع المنفذ حتى قال عنه أحد علماء الجمعية، "ما رأت جمعية من الجمعيات رئيسا كالبشر الإبراهيمي"[2].

وعندما تولى الشيخ الإبراهيمي "رئاسة الجمعية، كانت الأسس قد ترسخت والمبادئ قد ثبتت، فوجه الشيخ الإبراهيمي جهد الجمعية نحو التعليم العربي الحر، واندفع بجرأة غريبة وسط حماسة شعبية رائعة لتأسيس مدارس البنين والبنات"[3].

واستطاعت الجمعية بفضل دعم المسلمين الجزائريين لها من تأسيس 170 مدرسة عربية حرة تعلم الدين الصحيح والتاريخ الإسلامي والعلوم العصرية، وبلغ عدد تلاميذها كل سنة ما يزيد على الخمسين الفا بين ذكور وإناث، وكونت الجمعية لهم طبقة صالحة من المدرسين، أغلبهم من خريجي جامعة الزيتونة بتونس وأنشأت "جمعية العلماء" لجنة التعليم فأوجدت هذه اللجنة البرامج التعليمية والتربوية وأخضعت كل مدارسها لمنهاج واحد[4].

وفي سنة 1952م رحل إلى الشرق بتكليف من الجمعية وكان الباعث على هذه الرحلة أمرين.

الأول: السعي لدى الحكومات العربية لتقبل لنا بعثات من أبناء الجزائر.

---

[1]- رابح تركي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956) ورؤساؤها الثلاثة، مرجع سابق، ص 199.

[2]- بسام العسلي، عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، مرجع السابق، ص 148.

[3]- بسام العسلي، نفسه، ص 148.

[4]- بسام العسلي، نفسه، ص 149.

الثاني: مخاطبة حكومات العرب والمسلمين في الإعانة المالية حتى تستطيع الجمعية أن تواصل أعمالها بقوة، فالشعب الجزائري محدود القوة المالية.

وقد ترك مسودات مؤلفاته كلها بالجزائر، و لم يصحبها معه لتطبع[1].

شخصيته:

اعتداده بنفسه واعتماده على عبقريته هو رأس ثروته في تأسيس مترلته القائمة على تقدير إخوانه له، وهو موضع ثقتهم في ذائه وبلاغته وثروته من العلوم والآداب، ثم له الميزة الفاصلة في تقدير الفضيلة وإشادة بها أينما وجدها، ثم في النداء عليها في المحافل والأندية التي تشخص إليه وهو يخدم الفضيلة بمنطقه وبيانه[2].

مؤلفاته:

- عيون البصائر: وهي من المقالات التي كتبها بقلمه في جريدة البصائر في سلسلتها الثانية.
- كتاب بقايا فصح العربية في اللهجة العامية بالجزائر.
- كتاب النقايات والنفايات في لغة العرب.
- كتاب أسرار الضمائر في العربية.
- كتاب التسمية بالمصدر.
- كتاب الصفات التي جاءت على وزن فعَل.
- كتاب نظام العربية في موازين كلماتها.
- كتاب الأطراد والشذوذ في العربية.
- كتاب ما أخلت به كتب الأمثال من الأمثال السائرة.
- رواية كاهنة أوراس[3].
- كتاب شعب الإيمان.

[1]- محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة، مرجع سابق، ص 248.

[2]- رابح تركي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956) ورؤساؤها الثلاثة، مرجع سابق، ص 199.

[3]- محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة، مرجع سابق، ص ص 245-246.

3. الشيخ العربي التبسي:

ولادته ودراسته:

هو الشيخ العربي التبسي بن بلقاسم بن مبارك بن فرحات، ولد سنة 1885م بناحية أسطح جنوب غرب تبسة، والتي تعرف بقبيلة بأجروم النموشية، والنمامشة قبيلة بربرية كبرى من مدينة خنشلة إلى شرق تبسة[1].

ولد في عائلة فلاحية فقيرة وكان والده إلى جانب عمله الزراعة يتولى تحفيظ أولاد القرية القرآن الكريم في كتابه بالطريقة المعروفة في المغرب الإسلامي.

وقد تتلمذ العربي التبسي على يد والده الذي توفى تارك ابنه في السنة 08 من عمره استمر العربي في حفظ القرآن الكريم حتى بلغ السنة الثانية عشر من عمره، ثم انتقل بعدها إلى زاوية خنقة سيدي ناجي الرحمانية في الجنوب الغربي لجبال النمامشة وهناك أمضا 03 سنوات حفظ خلالها القرآن الكريم، ثم أوفده أهله إلى زاوية الشيخ مصطفى بن عزوز في مدينة نفطة جنوب تونس الغربي وهناك شرع في دراسة مبادئ العلوم الشرعية والعربية ومكث بها ثلاث سنوات[2].

وبعد أن كون قاعدة علمية متينة في الزوايا التي مر بها في تعلمه الأول انتقل إلى الزيتونة ليتم دراسته الثانوية، ونتيجة الجد الذي أظهره هناك في طلب العلم[3]، والأخلاق العالية التي كان يتحلى بها كان أقرب ما يكون إلى أساتذته يزورونه ويحضرونه مجالسهم الخاصة.

وفي ظل هذا الجو الذي يعكس حب الرجل واجتهاده، نال العربي التبسي شهادة الأهلية في تونس واستعد لنيل شهادة التحصيل من جامع الزيتونة غير انه فضل الانتقال إلى القاهرة في عام 1920م حيث التحق بالجمع الأزهر في القاهرة وكان يعيش على ما يمنح للطلبة من أوقاف رواق المغاربة.

---

[1]- خالد أقيس، الشيخ العربي التبسي الرئيس الثالث لجمعية العلماء المسلمين، دار الألمعية، الجزائر، ط1، 2011، ص 11.

[2]- رابح تركي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956) ورؤساؤها الثلاثة، مرجع سابق، ص 251-252.

[3]- خالد أقيس، آثار العربي التبسي، دراسة فنية، مذكرة ماجستير في الأدب العربي، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص 24.

ويبدوا انه تأثر بالجو الفكري والسياسي الذي كان يسود مصر في العشرينيات من القرن العشرين الميلادي في عز انتفاضها، ولذلك صمم على العودة إلى الجزائر لمشاركة رجال الإصلاح فيها جهادهم وكان مطلعا على نشاطهم حيث غادر القاهرة بعد أن أمضى فيها سبع سنوات ينهل العلم من جامعها ومن مكتباتها الدينية[1].

نشاطه:

بعد أن عاد العربي التبسي إلى الجزائر واستقر بتبسة فقد عمل مدرسا، ومرشدا، وبدأ في إلقاء دروس خصوصية بجامع تبسة الكبير والمعروف بجامع ابن سعيد، في الحديث النبوي وتفسير القرآن، فتلقى آنذاك من حاكم المدينة بوجوب التوقف عن التدريس، ولما لم يتمكن من ذلك طرده من المدينة.

وفي سنة 1931م تلقى استدعاء من زملاء له من مدينة سيق من مقاطعة وهران، فقام بالتدريس هناك، ثم عاد بعدها إلى تبسة فبدأ ببناء مدرسة تهذيب البنين والبنات، وانظم إليه بعض الأساتذة منهم الشيخ العيد مطروح، ومحمد الشبوكي، والشيخ الحفصي فرحات[2].

قام الشيخ العربي التبسي بجمع التبرعات المالية من الشعب وأسس في عام 1934 مدرسة حرة لتعليم الأولاد والبنات مبادئ اللغة العربية والدين الإسلامي، كما أسس مسجدا حرا بأموال الشعب وأصبح يؤم فيه المصلين نهارا ويعطي فيه دروسا ليلية للكبار في الوعظ والإرشاد وتفسير القرآن الكريم وشرح الحديث النبوي، لكن السلطات الاستعمارية لم تسكت عنه حيث حاربته واضطهدته ولكنه صبر واستمر في المقاومة رغم السجون التي دخلها عدة مرات وخاصة في عام 1945م بعد أحداث 08 ماي الرهيبة، عين امينا عاما لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مجلس إدارتها الجديدة في عام 1935[3].

شغل منصب نائب رئيس جمعية العلماء من عام 1952م إلى عام 1956م حيث حلت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نفسها وأنطوت تحت قيادة جبهة التحرير الوطني (1954-192) وجيش التحرير الوطني أثناء ثورة الجزائرية المظفرة.

---

[1]- رابح تركي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956) ورؤساؤها الثلاثة، مرجع سابق، ص 252.

[2]- رابح تركي، نفسه، ص 263.

[3]- رابح تركي، نفسه، ص ص 248-249.

دوره في الثورة المباركة: (1954–1956)

في عام 1954م عندما اندلعت الثورة قام بدور هام في الدعوة إلى الثورة وحث الشباب على الانضمام إليها وخاصة في المنطقة التي ينتمي إليها وهي مدينة تبسة وضواحيها وعروش النمامشة الأوراس.

بدأ الجهاد ضد المستعمر مبكرا، يعبئ الشعب بدعوته إلى الجهاد، وفي يوم نصحه قادة الثورة بالسفر للخارج، خوفا من أن ينال منه الاستعمار، كان رد الشيخ على هذه الدعوة: "وإذا ما خرجنا كلنا فمن سيبقى مع الشعب يوعيه ويبعث فيه الحماس".

ورغم الظروف التي كانت صعبة جدا في العاصمة والأعمال الوحشية التي كانت تسلطها القوات الاستعمارية ضد كل جزائري وإن كان بسيط الحال، بقي الشيخ يلقى الخطب في جامع بلكور بالعاصمة والدعوة كانت تبلغ كل أرجاء الوطن وكان يلمح إلى وجوب الجهاد، ويدعوا إلى تأييد الثورة الإسلامية المسلحة قصد تحرير الجزائر[1].

وخطر ببال الإستعمار أن هذا الشيخ الذي يتمتع بشعبية كبيرة والذي تتعدى صدى خطبه الأرجاء، أن يستعمله في إيقاف لهيب الثورة ضد الاستعمار وارسلت إليه الحكومة الفرنسية عدة مبعوثين– تارة تستعمل الإغراء– وتارة التهديد، تزيد منه أن يكون عامل بناء في ايقاف الثورة.

كان موقفه الثابت والدائم إن كنتم تريدون التفاوض فالمفاوض الوحيد هو جبهة التحرير الوطني القائد للشعب.

هذا الرفض المستمر كان يزيد في قلق وغضب الاستعمار الفرنسي، فوقع اعتداء على مسجد بلكور الذي كان يخطب فيه وكان ذلك بمثابة التحذير لكنه رفض الخروج من الجزائر والذهاب إلى الخارج ويرى في بقائه مع شعبه أفضل وسيلة يساعد بها الثورة[2]، هذا الموقف المتصلب ما كان ليرضى الأعداء وهم في حيرة من أمره، كيف يقومون باعتقاله أو قتله.

[1]– خالد أقيس، الشيخ العربي التبسي، مرجع سابق، ص 119.

[2]– رابح تركي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931–1956) ورؤساؤها الثلاثة، مرجع سابق، ص 65.

استشهاده:

في مساء يوم الخميس 04 رمضان 1376هـ/ 04 أفريل 1957م، وعلى الساعة الحادية عشر ليلا اقتحم جماعة من الجند الفرنسي التابعين لفرق المظلات سكنى فضيلة الشيخ الأستاذ الجليل الشيخ العربي التبسي، الرئيس الثاني لجمعية العلماء المسلمين، والمباشر لتسيير شؤونها، وأكبر الشخصيات الدينية الإسلامية بالجزائر، بعد أن حطموا بعض نوافذ الأقسام المدرسية الموجودة تحت الشقة التي يسكن بها بحي بلكور طريق التوت، وذلك شأنهم في اقتحام ديار المسلمين لا يأتونها غالبا من ابوابها بل من السطوح والنوافذ، لتتم حسب زعمهم المفاجأة، أو ليشتد الإرهاب والنكال، ثم طرقوا باب الشقة، ففتح لهم وكانوا يرتدون اللباس العسكري الرسمي للجيش الفرنسي مسلحين بالأسلحة التي يحاربون بها الشعب الجزائري والمدنيين المسلمين. وقد وجدوا فضيلة الشيخ في فراش المرض الملازم له. وقد اشتد عليه منذ أوائل شهر مارس 1957م، وأخذت نوباته تتوالى عليه[1]، عنيفة مرات في الأسبوع، فلم يراعوا حرمته الدينية ولا سنه العالية، ولا مرضه الشديد وأزعجوه من فراش المرض بكل وحشية وفضاضة، ثم أخذوا في التفتيش الدقيق للسكن والملفات والكتب والرسائل بعد ان حجزوا العائلة، وفصلوا عنه أبناءه وبناته، واعتدوا بالضرب على أكبرهم، لما حاول مساعدة والده المريض، ثم أخذوا محفظته بما فيها، ثم أخرجوه حاسر الرأس حافي القدمين، غير مندثر بأي شيء إلا لبسه المتفضل، ولكنهم أرغموه على ارتداء سروال ولده الإفرنجي ومعطفه، وكلاهما لا يصلح له لباسا لصغر[2].

وقد كان من المحقق لدى العائلة أنهم ذهبوا به إلى التحقيق معه، وإنما عوامل هذه المعاملة لأنهم لم يشاؤوا أن يميزوه عن شعبه زيادة في النكال والاستفزاز، وكان هذا شانهم عند التحصيل على التفويضات خاصة في مارس 1956م، وخصوصا منذ حجزت الجزائر إلى القائدين لفرق المظلات "ماسو" و"بيجار".

ولكن المفاجأة كانت تامة، عندما سئل عنه في اليوم الموالي والأيام بعده في الإدارة الحكومية المدنية والعسكرية والشرطية والعدلية فتبرأت كل إدارة من وجوده عندها أو من مسؤوليتها عن إعتقاله، أو من العلم بمكانه حتى وصل للإدارة العليا بمقر الوزير المقيم والوالي العام فتظاهرت بإنكار العلم واستنكار الفعل.

[1]– بسام العسلي، عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 187.

[2]– خالد أقيس، الشيخ العربي التبسي، مرجع سابق، ص 124.

ووعدت بالبحث وقد بقيت المسألة كذلك إلى أن أرسل مكاتب جريدة "لوموند" الباريسية بخبر صغير نشر في زاوية مهملة[1]، يعلن فيها أن رجال المظلات، قد اعتقلوا الشيخ العربي التبسي، وهو عضو هام في جمعية العلماء، وانه تحت أيديهم لأجل التحقيق والاستجواب وكان بعد يومين من الاعتقال، وإذا بمؤسسة الصحافة الفرنسية، تبادر بإذاعة بلاغ على العالم تزعم فيه أن الشيخ العربي التبسي قد اختطف من قل مجهولين، ويظهر من هذا البلاغ المضلل انها محاولة لتبرئة فرنسا من القضية[2].

وهكذا قتل الشيخ التبسي بعد مسيرة الإصلاحية الحافلة هو انتقام فرنسي من الجزائريين وثورتهم، وتعبر عن طبع الاستعمار الذي لا يفهم من الحياة إلا ما يخدم مصلحته ويشبع نهمه.

[1]– خالد أقيس، أثار العربي التبسي، مرجع سابق، ص 77.

[2]– بسام العسلي، عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 188-189.

الفصل الثاني

بروز دعاة الادماج

المبحث الأول: بداية الفكر الإدماجي

أعلن الفرنسيون منذ البداية أن هدفهم هو "تمدين" الجزائريين "المتوحشين"، وأن لهم رسالة حضارية يؤدونها، تتمثل في إحلال النظم الفرنسية محل للنظم الإسلامية القائمة، وجعل اللغة الفرنسية هي لغة السيادة، ومن ثم كان هدفهم هو الوصول إلى نقطة الاندماج حين يصبح المجتمع الجزائري مجتمعا مفرنسا لغة ودينا ونضما. وقد تضافرت الجهود لتحقيق هذا الهدف، فالعسكريون كانوا يحطمون المقاومة حيثما وجدت وفي جميع أشكالها، والمدنيون كانوا يحطمون النظم والمؤسسات القائمة من أوقاف وتعليم وقضاء وحتى المعالم كالمساجد والزوايا والجبانات[1]، وكان رجال الاستشراق وللاستغراب يتعاونون على تحطيم اللغة العربية بإهمالها وإحياء العاميات واللهجات المحلية وتدريس كل ذلك باللغة الفرنسية وتربية الجزائريين المتصلين بهم على هذه الفكرة.

وكان من المخطط الاندماجي الفرنسي هي إنشاء نواة تكون هي الوسيلة إلى ذلك، ومن الممكن تسميتها بنواة الاستغراب والاندماج والتفرنس[2] باعتبار أن تكون الوسيلة للفتنة الاجتماعية واللغوية، على أن تتولى هي المناداة بالاندماج، وكانت المقاومة العنيفة والمعاملة الجماعية السيئة قد أخذت ظهور هذه النواة.

إن القادة الفرنسيين الأوائل قد نفوا وعزلوا عنهم حتى أخلص الجزائريين إليهم، أولئك الذين انبهروا بهم وظنوا بهم خيرا، أمثال: حمدان خوجة وأحمد بوضربة، ولكن بعد الاستقرار النسبي أخذو يسفرون الأعيان من الجزائريين الموالين لهم ليزوروا فرنسا فترة معينة ثم يعيدونهم الى الجزائر وإلى وظائفهم وعائلاتهم ليتحدثوا بالنعمة التي تمرغوا فيها والعجائب التي شاهدوها وذلك للتأثير في نفوسهم وأشخاصهم وقد بدأت هذه العمليات الدورية منذ عهد "كلوزيل الثاني"، أي سنة 1830م وقد طلبت فرنسا أن يرسل المخلصون لها من الجزائريين أبناءهم أيضا إلى فرنسا، أما الأثر الذي ستحدثه الزيارات على عقول الأطفال الجزائريين أبناء المخلصين لفرنسا أنه سيكون لقصصهم تأثير على الآخرين الذين لم يزوروا، وسيطلبون بدورهم الزيارة، وهكذا تسرى العدوى ويصبح الحج إلى فرنسا بدل مكة، وتتغير العقليات ويحدث التقارب عن طريق الاندماج المنشود[3].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، 1830 – 1654، ط1 دار الغرب الإسلامي، 1998، ص 197.

[2]- أبو القاسم سعد الله ، نفسه، ص 198.

[3]- أبو القاسم سعد الله ، نفسه، ص 198

مفهوم الإدماج: Assimilation.

يعتبر الإدماج الركيزة الثالثة والأخيرة بعد كل من الفرنسة والتنصير في السياسة التعليمية الفرنسية التي سطرها للجزائريين[1]. إن ظاهر الإدماج غير باطنه فظاهره هو تحقيق التماثل بين المستعمرة ودولة الأصل، أما باطنه فهو لا ينطبق في الجزائر إلا على الأرض ومن عليها من المستعمرين دون السكان الأصليين الذين تستهدف السياسة الاستعمارية اقصاءهم وإجلاءهم من أراضيهم، فالذي يريده المستعمرون هو إدماج أرض الجزائر في فرنسا، لا التسوية بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات، كما يقضي بذلك منطق الاندماج فهو إذن إدماج بالنسبة للمستعمرين ولكنه إخضاع بالنسبة للسكان الأصليين، وتمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي ناطق بذلك[2] إذ بينما كان للمستعمرين حق انتخاب نواب عنهم في البرلمان الفرنسي منذ عام 1848م لم يحصل الجزائريون على هذا الحق إلا في 17 أوت 1945م، ورغم أن المستعمرين لا يزيد عددهم عن 800 ألف نسمة، بينما يصل عدد الجزائريين إلى 11 مليون نسمة فإن لكل من الفريقين 16 نائبا، ومعنى ذلك وجود فئتين من السكان تتفوق إحداهما عن الأخرى في الحقوق السياسية مما يتعارض مع قاعدة المساواة التي هي أولى مظاهر الاندماج وأساس هذه التفرقة ديني وعنصري في وقت واحد هذا هو الاندماج وهذا هو مدلوله في السياسة الفرنسية[3].

مفهوم الإدماج من الناحية السياسية:

يعني جعل الجزائريين سياسيا واقتصاديا، واجتماعيا، فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم وخارجها، ويتلقون التعليم الذي يتلقونه ويرقون إلى الوظائف العامة بالطرق ذاتها التي تخولها القوانين الفرنسية للفرنسيين، كما أن لهم نفس الميزات الاجتماعية.

[1]- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 75.

[2]- رابح تركي عمامرة ، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط 05، منشورات ANEP، رويبة، 2001، ص 86.

[3]- رابح تركي عمامرة، نفسه، ص 86.

مفهوم الإدماج من الناحية الإدارية:

يعني أن تكون الجزائر إقليما، فرنسيا يتشكل من مقاطعات ويتجزء إلى مديريات، كما تتشكل إداريا، كل الأقاليم الفرنسية في فرنسا[1]، وعليه فإن الإدماج هو إقامة سد أمام كل محاولة للإستقلال الداخلي أو الذاتي، وعدم السماح للجزائريين بالوصول إلى الإستقلال التام[2] كما يعني إغلاق الأبواب أمام أية مفاوضات مع المواطنين الجزائريين[3]. لذلك نلاحظ بأن فرنسا بمجرد إحتلالها للجزائر عملت على مسخ الشعب الجزائري عن طريق مايلي:

- طرد اللغة العربية من كل الإدارات الحكومية.
- إستولت على معاهد التربية والتعليم التي كانت موجودة في الجزائر قبل الإحتلال وحولتها إما إلى مدارس للغة الفرنسية، وإما إلى ثكنات لجيشها، كما استولت على أغلب المساجد وحولتها إلى كنائس مثل جامع كتشاوة.
- إن العمل السياسي المجدي غير الممكن في ظل قوانين الأنديجينا الرهيبة التي كان الشعب الجزائري إبتداء من 1874م حتى عام 1930م يعيش تحت سيفها المسلط على رقابه، وهي تحصى عليه حتى أنفاسه خصوصا وأن الوعي الشعبي العام كان في هذا الوقت في ركود وخمود تام[4].

1. نشأة الإدماج:

أصدرت فرنسا مرسوما في 22 جويلية 1834م يتعلق بضم الجزائر إلى فرنسا، ولتسهيل السيطرة أنشأت المكاتب العربية سنة 1844 التي هي همزة الوصل بين الجنس الأوروبي وللأهالي[5]، تهدف إلى استيياب الأمن

[1]– عبد القادر حلوش ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، المرجع السابق، ص 75.

[2]– بسام العسلي ، الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 171

[3]– بسام العسلي ، نفسه، ص 171

[4]– رابح تركي عمامرة ، الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الاسلامية العربية في الجزائر المعاصرة، ط3، موفر للنشر، الجزائر، 2013، ص 156 – 157 - 121

[5]– عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، المرجع السابق، ص 75.

وحماية المصالح الفرنسية[1]، وبعدها تركزت السياسة الفرنسية على فكرة إقامة إدارة في الجزائر مشابهة لإدارة فرنسا وهكذا تقرر تقسيم الجزائر إلى ثلاث مناطق وفق المرسوم الصادر في 15 أفريل 1845م[2].

1- منطقة مدنية تخضع للإدارة المدنية وتشمل المدن والقرى الساحلية التي يكثر فيها العنصر الأوربي.

2- منطقة مزدوجة يقل فيها العنصر الأوروبي، فيخضع الأوروبيون للحكم المدني والأهالي للحكم العسكري.

3- منطقة عسكرية ينعدم فيها العنصر الأوروبي تماما، وتشمل الهضاب العليا والصحراء، فيخضع فيها الأهالي للحكم العسكري[3] .

الإدماج قبل العهد الجمهوري:

منذ الإحتلال الفرنسي للجزائر تضاربت الآراء الفرنسية حول مصير المستعمرة الجديدة التي كانت غايتها هي ربط الجزائر بالوطن الأم (فرنسا). وقد اعتبرت المدرسة الفرنسية الوسيلة الفعالة والناجحة لفرض هذا الإلحاق بعد أن عجز كل من الجيش والكنيسة فيما بعد بتحقيقه[4]. ففي **1850م** ففي **1850م**، أثناء تأسيس المدارس العربية الفرنسية كتب الجنرال Haut poul يقول في شأن الغزو الفكري للجزائريين: " من إحدى الوسائل البناءة للوصول إلى اقرار الأمن الكامل في الجزائر هو بث ونشر اللغة الفرنسية بين السكان، والطابع الإدماجي في التعليم الخاص بالجزائريين ليس هو نقل التعليم الفرنسي إلى الجزائر فقط، وإنما هو عمل سياسي مدروس وفقا لأهداف فرنسا الإستعمارية"[5].

كانت حكومة نابليون الثالث قد اتبعت سياسة الإدماج، حين انشأت وزارة خاصة بالجزائر وألغت وظيفة الحاكم العام، وتسلم هذه الوزارة[6] "جيروم"شقيق نابوليون الثالث الذي كتب يقول في **31-08-1858**: "نحن

---

[1]- عمار عمورة ، موجز في تريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص128.

[2]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962م، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 125.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830 – 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 207، ص،12

[4]- لوكور غرانميزون أوليفيه ، في نظام الأهالي، تر العربي بوينون، ط1، نشورات السائحي، الجزائر،2011، ص76

[5]- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، المرجع السابق، ص76.

[6]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص323.

أمام قومية مسلحة وصلبة يجب إخمادخا بالدمج". ولم يخفي هذا الأخير الغاية التي يسعى إليها، وهي تفكيك الشعب الجزائري عن طريق الإدماج، وكان ينوي إزالة الأرستقراطية الأهلية وإضعاف سلطة القادة وتفكيك القبلية[1].

واستمرت السياسة الإدماجية نفسها في عهد الوزير لوبا شاسولو Laubat chaseloup[2] الذي ألغى القضاء الإسلامي وأحل محله المحاكم الفرنسية [3] والحقيقة أن السياسة الإدماجية تبلورت أكثر في العهد الجمهوري عندما ظهرت قوانين ربط الجزائر بفرنسا في جميع المجالات.

الإدماج في العهد الجمهوري:

بلغت سياسة الإدماج أقوى مراحلها منذ أن صدر مرسوم إلحاق الجزائر إداريا بفرنسا سنة **1881م**[4]، وهو المرسوم الذي كان معمولا به حتى سنة **1896م**، كما استخدمت سياسة الإدماج بالمقابل لطمس السمات المميزة للمجتمع الجزائري[5]، فحوربت جميع المؤسسات الإسلامية خاصة بين عامي (**1870-1890**)، حيث أصبح الاندماج بمثابة راية الصليب التي يحملها الاستيطان، وقد كان الاستيطان أكثر من راية، بل آلة حرب مهمتها تدمير جميع أشكال المقاومة التي يمثلها الإسلام والمجتمع الأهلي[6]. ولم يلبث الإدماج بشكله هذا أن غدا الراية التي يسير في ظلها الاستيطان، فالمدرسة التي أرادها الجمهوريون وعلى رأسهم "جون فيري" هي المدرسة التي تدعو إلى الإدماج الكلي الذي يشمل جميع الميادين (القضاء، الإدارة، الاقتصاد، الثقافة، ... وغيرها) فالسياسة الإدماجية كانت عند الجمهوريين هي الفكرة الرائدة اتجاها وهدفا[7]، وكانوا يرون أن التعليم هو العامل الرئيسي لتحقيق هذه السياسة الإدماجية، والتي من شروطها الرئيسية فرنسة المجتمع الجزائري، ولتحقيق هذا الإدماج ركزت السلطات الفرنسية على عناصر معينة من السكان التي استفادت من التعليم الفرنسي الإبتدائي والثانوي وأحيانا العالي كذلك ودائما في إطار السياسة الإدماجية بعد أن فشلت المدرسة والكنيسة في تحقيقها ظهر تياران آخران يدعوا كل

[1]- عبد القادر حلوش ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، المرجع السابق، ص77.

[2]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 324

[3]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 -1919، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 57.

[4]- ابراهيم مياسي ، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830، 1962، ط2، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 131.

[5]- عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962م المرجع السابق، ص 198

[6]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 -1919 المرجع السابق، ص 897

[7]- عبد القادر حلوش ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، المرجع السابق، ص 78

منهما إلى الإدماج بطريقته الخاصة، المختلفة عن طريقة الجمهوريين (المدرسة) ورجال الدين (الكنيسة)، هي الثكنة والمعمل، فالتيار الذي يمثله: "العسكريون" يرى امكانية إدماج الجزائريين عن طريق إلحاقهم بالمؤسسة العسكرية (الجيش) يرى بسولس "Passols" أن في الخدمة العسكرية الإلزامية وسيلة لتحقيق الإدماج "سنجبرهم للقدوم إلينا، لمعرفتنا وحب المدرسة الكبيرة، وهي الجيش".[1]

أما التيار الثاني الذي يمثله "أرباب العمل" يرى أن العمل يساهم هو الآخر في تحقيق الإدماج، لأن المتدرب والمتعلم الجزائري يعيش مع معلمه أثناء تعلمه لحرفة معينة. ومن هذا المنطلق بدأ الإهتمام بخلق الوظائف أكثر من خلق المدارس. وطالب فريق آخر من دعاة الإدماج كذلك سياسة التقارب والإشتراك، باعتبارها مرحلة أولى من الإدماج "الإدماج الأهلي"، وفي هذا الإطار يقول برنارد Barnard، أنه لا يجب تحويل العرب إلى فرنسيين، وإنما جعلهم يقتربون منا وفقا لضرورات الإتصال الإقتصادي والثقافي والفكري، الذي هو أساس الإشتراك، لأن الإدماج تعتبر حالة مثالية وفلسفية يصعب تحقيقها. وقد كان هذا كله من باب الخوف على مصير المستوطنين، عندما يصبح الجزائريون في نفس مرتبتهم ومكانتهم السياسية والإجتماعية، إذ تحقق الإدماج الحقيقي.[2]

أما عن أهداف سياسة الإدماج، خاصة في نهاية القرن التاسع عشر لا يمكن فهمه إلا من خلال فهم هذه السياسة.

يقول "ديفاجس" أن تعليم الجزائريين ليس إدماجيا لأنه معطى بالفرنسية، ولكن كونه إدماجيا في الأساس فقد أعطي باللغة الفرنسية، فهو يبحث فرنسة الجزائريين وتعليمهم لغة وحضارة تختلف كليا عن لغتهم وحضارتهم. فالإدماج كان هو الطابع الأساسي للسياسة التعليمية الفرنسية[3]، وأكثر ذلك فالعملية الإدماجية تهدف إلى جعل الجزائريين يقبلون بالحضارة الأوروبية في وقت قريب أو بعيد، ومعنى ذلك تحويلهم إلى مواطنين، بل رعايا يعرفون اللغة الفرنسية وحب الوطن الفرنسي. و لم يكن دمج الجنسيين العربي والأوروبي هو الغاية في السياسة التعليمية الفرنسية، وإنما وسيلة للسيطرة الفرنسية ووضع حد لمقاومة الجزائريين[4] ورفضهم للإحتلال بل

[1]- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، المرجع السابق، ص78

[2]- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر تونس المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية،1993، ص293

[3]- بسام العسيلي، الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص165

[4]- شارل روبير آجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 897

أكثر من ذلك هو ضرب الوطنية المحلية والدينية للجزائريين والقضاء على كل عامل يساهم في إبراز الوطنية الجزائرية.

ولقد عرفت فكرة الإدماج مفاهيما مختلفة، خلال القرن **19م**، لكنها تلتقي في غرضها البعيد الهادف إلى القضاء على الوجود العربي بعد دمجه في الكيان الأوروبي.

ويذهب آخرون إلى أن فكرة الدمج أنشأت نتيجة لتطور الأعمال العسكرية، وتفكيك الجهاز الإداري الفرنسي وزيادة صلاحية الجيش الفرنسي في الجزائر، ففي البداية كانت مهمات الجيش الفرنسي مقتصرة على النواحي العسكرية البحتة[1] . إلا أن هذه المهام إمتدت إلى الميادين المدنية البحتة، وأصبح الجيش الفرنسي في الجزائر يتدخل في شؤون كثيرة لم تكن له علاقة بها من قبل. وهنا النتيجة التي وصل إليها الجيش هي الإدماج الذي يجعل من الجزائر مقاطعة فرنسية، وتحويل المواطنين الجزائريين إلى فرنسيين، وبذلك يصبح بإمكان الجيش الفرنسي أن يعتبر حرب فرنسا في الجزائر حربا أهلية داخلية، ويتخذ منذ ذلك حجة ارتكاب الفضائح[2]، والمجازر الرهيبة، بداية من عمليات التعذيب الإفرادي ونهاية بأعمال الإبادة الجماعية[3] . وبهذا أصبحت الجزائر ملجأ يرسل إليه المعارضون الفرنسيون للأسرة النابوليونية إلى الجزائر. وكان لهذه المعجزة الفرنسية وجه آخر هدفها مساندة فكرة الإدماج. فقد قسمت الجزائر إلى 03 ولايات[4] بدل النواحي العسكرية القديمة، وعلى رأس كل ولاية وال مدني إلى جانبه قائد عسكري للولاية، كما قسمت كل ولاية الى مجموعة من البلديات وكل بلدية لها مجلس منتخب[5]، وكل الناخبين فرنسيون مع بعض الاستثناء للجزائريين المرخص لهم. وكان رؤساء البلديات غير منتخبين يعينون من قبل الحاكم العام، ثم أصبحوا يعينون من قبل الوالي، أما الجزائريون فضلوا يحكمون من قبل المكاتب العربية[6]، وشمل هذا الدمج عدة نواحي آخرى كالقضاء ووقع الفصل منذ 1848م فما هو متعلق بالمسلمين بقي تحت الوزارة الحربية، وما هو متعلق بالفرنسيين قد ضم إلى وزارة العدل. أما بالنسبة للجزائريين المسلمين فقد بقي

---

[1]– فرحات عباس، تشريح الحرب، تر، أحمد منور، الجزائر، 2010، ص 226.

[2]– بسام العسلي، الثورة الجزائرية المرجع السابق، ص 165.

[3]– بسام العسلي، نفسه، ص 165

[4] – عبد المجيد بن عدة ، مظاهر الإصلاح الديني والإجتماعي، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 1993، ص :10

[5]– صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، 1830، 1925 مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010، ص 398.

[6]– صالح فركوس، نفسه، ص 164.

القضاء الإسلامي تحت الوزارة الحربية، وتم الفصل بين القانون الجنائي والمدني وجعل القضايا الجنائية المتعلقة بالجزائريين من اختصاص المحاكم الفرنسية[1].

في حين تم إخضاع القضاء المدني إلى المراقبة الاستعمارية المستمرة[2].

وفي 04 نوفمبر 1848 أعلن دستور الجمهورية الثانية في فرنسا المادة "109" منه بأن الجزائر تعتبر "أرضا فرنسية"[3].

إن الإحصائيات المتعلقة بالتجنيس بالجنسية الفرنسية بينت خلال عشر سنوات (1865م-1875م) تجنس 371 جزائريا فقط، الذين تخلو عن أحوالهم الشخصية الإسلامية من أصل 2462936 جزائري. وفقا لإحصاء عام 1876م. والذين تم تجنيسهم جملة واحدة هم اليهود الذين منحهم اليهودي "كريمو" عضو لجنة الدفاع الوطني الجنسية مع إحتفاظهم بأحوالهم الشخصية اليهودية، وذلك بموجب مرسوم 24 أكتوبر 1870م. وقد ربط هذا المرسوم الجزائر مباشرة بوزارة الداخلية الفرنسية، كما صدر قانون 24 ديسمبر 1900م، الذي أعطى الجزائر نوعا من الحكم الذاتي، خاصة في الميدان المالي[4]، وهكذا كان التناقض في سياسة الجمهورية الثالثة، فبينما ترغب في ادماج الجزائر بفرنسا، تمنح في نفس الوقت نفسه حكما ذاتيا للجزائر[5] وتعترف بشخصيتها المحلية. ومعنى ذلك منح المعمرين السلطة الكاملة على الأهالي.

لقد كانت سياسة الدمج تعني في الواقع دمج المعمرين مع الفرنسيين بفرنسا في نفس الحقوق، الساسية والإقتصادية وغيرها[6]. أي تأمين الحضانة القانونية لهم، ثم إطلاق أيديهم في حكم الجزائر. وأصبح للرأي السائد

---

[1]- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنقيين إلى خروج الفرنسيين 541 ق.م، 1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002، 2003، ص 229.

[2]- صالح فركوس، نفسه، ص 165

[3]- رابح تركي عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح الإسلامي والتربية، الجزائر، المرجع السابق، ص، 244

[4]- صلاح العقاد، المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، ط3، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965، ص، 71.

[5]- حسين تركي، هذه الجزائر، وحدة الرغاية، الجزائر، 2002، ص 68

[6]- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، تر: محمد المعراجي، وحدة الرويبة، الجزائر،2008، ص، 172

خلال الفترة بين 1870-1898م، أنه لا لزوم لإعتبار الجزائريين كالفرنسيين، بل العكس فإن سياسة الاستسلام والخضوع هي التي يجب أن تفرض عليهم، ومن هنا جاء قانون الأهالي الرهيب*.

*- قانون الأهالي، يشير إلى مجموعة من القوانين الأستثنائية الخاصة التي أصدرتها السلطات الفرنسية لردع المسلمين الجزائريين (أنضر الأنديجينا)

المبحث الثاني: إنعقاده:

نشأة هذه الحركة في عام 1930م، عن طريق تجمع بين النواب الجزائريين في المجالس العمالية الثلاثة، الذين يؤمنون بسياسة المراحل، وقد أعادوا تكوين هذه الهيئة في عام 1930م، التي كان الأمير خالد قد أسسها بعد الحرب العالمية الأولى[1].كانت جل مطالب هؤلاء النواب تنصب على المطالبة بمساواة الجزائريين بالفرنسيين، في الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية أي تحقيق الإندماج[2].

وكان نشاطها يتمثل في محاولة تحرير الجزائريين من الأنظمة الإستعمارية الصارمة المفروضة عليهم، بوصفهم رعايا فرنسيين. وبعبارة أخرى أن هدف أعضاء هذه الحركة، هو الحصول تدريجيا على الحقوق الفرنسية للجزائريين عن طريق الإندماج في فرنسا، مع المحافظة على الشخصية الإسلامية المتمثلة في قانون الأحوال الشخصية الإسلامي، في الزواج، الطلاق، الميراث، ويرون أن الإندماج هو الخطوة الأولى للوصول إلى مرحلة تقرير المصير في النهاية. وهيئة المنتخبين تتبنى برنامج مسيو "موريس فيوليت" وزير الدولة في حكومة للجبهة الشعبية سنة 1936م، الذي ينادي بإعطاء الجنسية الفرنسية لعدد محدود من الجزائريين بدون إلزامهم بالتخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي.

ويلاحظ أن جماعة صغيرة من اتحاد نواب المتخبين على رأسها الدكتور زناتي، صاحب جريدة "صوت الأهالي"* والسيد "عمر قندوز"، صاحب جريدة "صوت المتواضعين"** قد تطرفت فأصبحت تنادي بالتجنيس الكامل للجزائريين. بحيث يصبحون فرنسيين في كل شيء، بما في ذلك التنازل عن الشخصية الجزائرية وقانون الأحوال الشخصية الإسلامي[3]. غير أن هذه الجماعة كانت قليلة العدد[4].

---

[1]– رابح تركي عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح الإسلامي والتربية، المرجع السابق، ص، 87

[2]– الفرحي بير كاشة، صفحات مشرقة من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، جريدة "المنار" نموذجا، ج1، الجزائر، 2010، ص 21.

*– صوت الأهالي: صاحبها زناتي كانت تصدر في مدينة قسنطينة باللغة الفرنسية.

**– صوت المتواضعين: لعمر قندوز تصدر باللغة الفرنسية في الجزائر العاصمة.

[3]– رابح تركي عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المرجع السابق، ص،87

[4]– فرحات عباس، ليل الإستعمار، وحدة الطباعة، الرويبة، 2010، ص، 131

كما أنها كانت لا ترتكز على أي سند شعبي، وقد وجدت مقاومة صلبة لفكرتها في الدعوة للتجنيس من مختلف طبقات الشعب الجزائري[1].

ونستنتج أنه في الوقت الذي بدأت فيه حملة القومية العربية تنتشر في الشرق الأدنى، أصبحت سياسة الإدماج الوحيدة الممكنة لمحاولة فرنسة الشعب الذي بدأ يشعر أنه شرقي[2].

ويقول محمد حربي في كتابه "الثورة الجزائرية" أن الإندماجيون لم يؤسسوا قط حزبا سياسيا قائما بذاته، كانوا ينشطون بطرق شتى: في الصحافة "الشبان الجزائرين" وحركة المعلمين الاهليين، وداخل فديرالية المنتخبين التي يرأسها الدكتور بن جلول 1928، و"إتحاد شعب الجزائري" الذي كان ينشطه فرحات عباس 1938.[3]

[1]- رابح تركي عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المرجع السابق، ص، 87.

[2]- شارل روبير آجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص ص 893-894

[3]- محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: عياد صالح المثلوثي، موفم للنشر، 1994 ص 107

المبحث الثالث: أعماله

كانت هذه الحركة تنادي لفكرتها عن طريق الصحافة الناطقة باللغة الفرنسية، التي كان بعض أفرادها يصدرونها كما كانت تطالب بتحقيق الإندماج.

وقد لقيت الدعوة إلى الإندماج بصفة عامة، معارضة قوية من أفراد الشعب الجزائري، لأنهم اعتبروها مقدمة لسلخ الأمة من مقوماتها الأساسية، وهي الإسلام والعروبة، كما أن المستوطنين الأوروبين في الجزئر حاربوا فكرة الإندماج، كما حاربوا فكرة إعطاء بعض الجزائريين الجنسية الفرنسية.

لأنهم اعتبروا ذلك خطرا يهدد نفوذهم في مستقبل الايام، وهكذا فشلت فكرة الإندماج كما فشلت فكرة التجنيس[1]. والملاحظ أن كلا من الإندماج والتجنيس انتهى دورهما ببداية الحرب العالمية الثانية، حيث اجتازت كل الحركات السياسية الجزائرية أنصاف الحلول، وأنصاف المطالب لتقترب كثيرا من برنامج حزب الشعب الجزائري، الذي ينادي بالاستقلال التام للجزائر في إطار حضارتها العربية الإسلامية، وهو الحزب الذي يعتبر بعد حركة "جمعية نجم شمال إفريقيا"، رائدا في الدعوة إلى استقلال الجزائر التام في تاريخ الحركة الوطنية الحديثة[2].

من مطالبهم:

وضعت فدرالية المنتخبين المسلمين برنامجا لها حددت فيه مطالبها الآتية:

1- تمثيل الأهالي في البرلمان.

2- المساواة في الخدمة العسكرية.

3- المساواة في التعويض للموظفين الأوربيين والأهالي.

4- ألغاء الإجراءات المفروضة، على العمال الأهالي والسماح لهم بالانتقال الى فرنسا.

[1]- رابح تركي عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المرجع السابق، ص 88

[2]- رابح تركي عمامرة، نفسه، ص 89.

5- إلغاء قانون الأهالي[1].

6- تطوير التعليم والتكوين المهني لدى الأهالي.

7- تطبيق القوانين الاجتماعية في الجزائر.

8- إعادة تنظيم البلديات المختلطة، وانتخاب الأهالي، حسب قانون **1910م** الخاص بانتخاب المستشارين في المندوبات المالية[2].

كانت جماعة فيدرالية المنتخبين تدافع عن حقوق الجزائريين المسلمين، وتطالب بتحسين وضعيتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولكن في إطار القوانين الفرنسية والداعية الى سياسة الإندماج[3].

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900- 1930، ج2، دار الغرب الاسلامي، ط4، 1992، بيروت، لبنان، ص 356

[2]- Mahfoud Kaddache، OP.CIT.P:23. D'aprés spielmann la tribune indigene Algérienne du 25 Novembre 1927

[3]- أحمد مهساس ، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة، تر: الحج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص61

البحث الرابع: بعض رواد

فرحات عباس:

ولد فرحات عباس يوم 24 أوت 1899م*، ابن السعيد وأمه معزة عاشورة بنت علي، وعندما بدأت سياسة "غايدون" الاندماجية، قرر والد فرحات عباس عملا بالروح الجمهورية التي ميزت تلك المرحلة الحاسمة، أن يدخل أبناءه الى المدرسة الفرنسية[1] . غادر فرحات عباس مسقط رأسه عندما بلغ سن العاشرة سنة 1909م، للدراسة بالطاهير[2] في المدرسة الفرنسية الأهلية. كان فرحات عباس يقرء كثيرا من الكتب المدرسية التي قدمت له فرنسا كنموذج للحرية، ففي دليل "لافيس" المدرسي المقرر أنذاك، بإمكانه مثلا أن يقرأ مايلي: «تريد فرنسا أن يصبح الأطفال العرب أكثر علما من الأطفال الفرنسيين»، وهذا ما يجعل الطفل يعتقد أن فرنسا لديها نية حسنة، وأنها سخية تجاه الشعوب التي خضعت لها[3].

بعد الدراسة في جيجل انتقل عباس إلى مدرسة :"فيليب فيل" في سكيكدة، وفي سنة 1914م عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، انتقل فرحات للدراسة في ثانوية قسنطينة. بعد نجاحه في شهادة البكالوريا، جند فرحات عباس سنة 1921م لتأدية الخدمة الوطنية. وفي سنة 1923م عاد إلى الحياة المهنية، فانتقل إلى العاصمة لدراسة الصيدلة، تحصل على الشهادة الجامعية سنة 1931[4]، وفي سنة 1926 انتخب رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين في الجزائر العاصمة[5]، وتحت الاسم المستعار "كمال بن سراج" الذي يجمع بين شخصيتين مسلمتين متناقضتين، الأولى هي تركية متمثلة في " كمال أتاتورك" الذي قاوم الاحتلال والخلافة الاسلامية، انتهج اللائكية كقاعدة استراتيجية له في مجتمع مسلم، الهدف الوصول بالركب الحضاري الذي تمثله أوروبا الغربية في تلك الفترة، أما الاسم الثاني "ابن سراج" فيتمثل في قمة افهيار الحكم العربي الإسلامي في الأندلس. أما أسباب اختياره

---

*- أنظر شهادة ميلاده في ملحق رقم 01

[1]- عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل جمهورية، دار المعرفة ،الجزائر،2007، ص18-25.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900- 1930، ج2، المرجع السابق، ص 353

[3]- عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل جمهورية، المرجع السابق، ص27-28

[4]- عبد القادر حميد ، فرحات عباس رجل جمهورية، المرجع السابق، ص 28-31

[5]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص 353

لهذا الإسم المستعار هو خوفه من إدارة الإحتلال، إذ كشفه بأنه يمارس السايسة سوف تقطع عنه المنحة الدراسية وتفصله عن الدراسة[1].

يعتقد فرحات عباس أن اندماج البربر في الحضارة الاسلامية حدث بسهولة، لإن الفاتحين أعادوا لهم أراضيهم التي صادرتها روما، واحترموا التقاليد المحلية وتسامحو معها، ويذهب فرحات عباس الى الإقتداء بالفتوحات الإسلامية حتى تظهر بذور الحضارة والتقدم.

كتب فرحات عباس سلسلة من المقالات خلال العشرينات كانت عموما تعكس اتجاه الحزب اليبيرالي، وكانت جل مقالاته قد نشرت في جريدة :"التقدم الذي كان حررها الدكتور ابن التهامي[2]، وفي سنة 1931م جمع فرحات عباس هذه المقالات ونشرها في كتابه "الشباب الجزائري"[3] الذي أثار جدلا.

رفع فرحات عباس بهدوء العلم الذي سقط من يدي الأمير خالد، ويعتبر الأمير خالد من حركة الشباب الجزائري، وقد سار فرحات عباس على نفس الدرب الذي سار عليه الأمير خالد، فقد كار كان يعمل على دمج الجزائر المحتلة بفرنسا إدماج كليا مع احتفاظ المسلمين بأحوالهم الشخصية[4]. وهنا يشترك مع الأمير خالد في كونهما مثقفين ثقافة فرنسية ومخلصين لعاداتهما وتقاليدهما الإسلامية، كان فرحات عباس يسعى الى تحقيق المساواة بين الجزائريين والأوروبيين في الحقوق والواجبات[5]. وكانت المطالب التي يلح عليها فرحات عباس في الثلاثينات من القرن 20م هي استمرارية لمطالب الأمير خالد، التي تهدف الى البحث عن وسائل للدفاع وتحسين الوضعية المادية والأخلاقية والثقافية والاقتصادية والسياسية للمسلمين الجزائريين، من خلال تأسيسه لجمعية الأخوة الجزائرية في 23 جانفي 1922م.

---

[1]- Ferhat Abbas، le jeune Algérien، op، cit p: 65

[2]– ثنيو نور الدين، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، بيروت، مارس 2015، ص 425

[3]– الشاب الجزائري: كتابه عن انسان الجزائري، وكانت الإدارة الفرنسية الإستعمارية أكثر استخداما لهذا، فقد صار من تقاليد أن يخلع شعب: الشباب الجزائري على المتعلم الجزائري الذي يتخرج من المدارس الفرنسية ويشق لنفسه خطأ " سياسيا " يكافح من أجله، أنضر في هذا الخصوص مياه كاملة لشاب جزائري

[4]– صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 404.

[5]– يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص269

وقد ألقى خطابا بإسم الإتحاد في سنة 1935 بحضور وزير الداخلية الفرنسي فقال: " لم يبقى هناك شيء في هذا البلاد إلا الإتفاق على سياسية الإدماج وذوبان العنصر المحلي في المجتمع الفرنسي.[1]

توفي فرحات عباس يوم الثلاثاء 24 ديسمبر 1985، ومن خلال دراستي نستطيع تلخيص نضاله السياسي في أربع مراحل:

المرحلة الأولى: هي مرحلة البحث عن وطن داخل فرنسا، ففي هذه المرحلة كانت تنقصه النضرة الواقعية، فقد كان كسياسي مبتدئ مبهور بأنوار الحضارة الغربية، وكان هدفه إنقاذ الجزائريين المسلمين من الاحتلال والظلم والقهر والقوانين الإستثنائية وإدماجهم في الحضارة الغربية، أو بفرنسا مباشرة.

المرحلة الثانية: تمثلت في البحث عن الوطن مع فرنسا، بوصوله سن الأربعين سن الحكمة والتعقل.

عرف الواقع أكثر من خلال نشاطه السياسي داخل المجالس النيابية، ووجد أن **اللوبي الكولونيالي** في فرنسا هو اليد المحركة لسياسة فرنسا في الجزائر، فاختلط عليه الأمر وخاب أمله، وتوجه برسالة الى **الماريشال بيتان** عساه أن يستجيب له في إلغاء الإحتلال وتحقيق المساواة، لكن دعوته ذهبت في مهب الريح، ووجد أمله في الميثاق الأطلسي فحرر بيان 10 فيفري 1943 طالبا بإلغاء الإحتلال وتأسيس جمهورية متحدة فيديراليا مع فرنسا، وذلك لاعتقاد أن خروج فرنسا من الجزائر معناه ضياع الشعب الجزائري في الجهل والتخلف.

المرحلة الثالثة: البحث عن وطن خارج فرنسا وذلك بعد مجازر 08 ماي 1945.

المرحلة الرابعة: البحث عن الديمقراطية في الجزائر المستقلة.

- **الدكتور بن جلول:**

ولد محمد الصالح بن جلول في منطقة الأوراس سنة 1894م[2] من عائلة ثرية، تلقى تعليمه الأول بمدينة قسنطية، ثم انتقل الى باريس لمواصلة دراسته، وسجل بكلية الطب التي تخرج منها سنة 1924م، وبدأ ممارسة مهنة الطب بالجزائر.

[1]– صلاح العقاد، المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، المصدر السابق، ص 294

[2]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ص 354

- **نشاطه السياسي:**

بدأ بن جلول ممارسة السياسة منذ العشرينيات، حيث أصبح مستشارا بالمجلس البلدي، وظهر منذ البداية يدافع عن النخبة المثقفة باعتباره من عائلة غنية. وقد أظهر في بداية نشاطه السياسي ميلا نحو أفكار الأمير خالد الإصلاحية قبل أن يتحول عنها الى المطالبة بالإدماج[1] باعتباره عضو في فيدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين التي يترأسها الدكتور بن التهامي، وتضم أغلب النخب الجزائريين الممثلين في المجالس المنتخبة مثل: فرحات عباس، وبن جلول وغيرهم.

مع مطلع الثلاثينيات برز نجم بن جلول يتراسه فيدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين[2]، ودعوته الصريحة الى المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في كل المجالات كالخدمة العسكرية، العمل ...الخ وكان يكتب مقالاته في جريدة "التقدم" لسان حال الفيدرالية[3].

أنشا سنة 1938م التجمع الفرنسي الجزائري "R.F.M.A" وحافظ على منصبه كنائب متميز بعد الحرب العالمية الثانية، عند اندلاع الثورة التحريرية لم يظهر موقفا صريحا رغم مشاركته في توقيع عريضة النواب الـــ 61 بعد هجومات 20 أوت 1955م، والمؤكد على أن سياسة الإدماج لم يعد لها معنى.

وفاته:

اختفى عن الحياة السياسية بعد الاستقلال الى غاية وفاته سنة 1986م بقسنطينة[4]

الدكتور بن تهامي:

ولد أبو القاسم ابن التهامي في 20 سبتمبر 1873م بمدينة مستغانم، تلقى تعليمه الإبتدائي بمسقط رأسه، والثانوي بالجزائر العاصمة، بعد حصوله على شهادة البكالوريا انتقل إلى "مونبيليه" بفرنسا، وسجل في كلية

[1]- رابح لونيسي- بشير بلاح- العربي منور- نبيل دادوة، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830- 1989، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 108

[2]- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 179

[3]- رابح لونيسي- بشير بلاح- العربي منور- نبيل دادوة، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830- 1989، المرجع السابق، ص 108.

[4]- رابح لونيسي- بشير بلاح- العربي منور- نبيل دادوة، نفسه، ص 108

الطب، واختار تخصص طب العيون، بعد تخرجه عاد إلى الجزائر. برز بدوره العلمي في نشر عدة مقالات علمية، إضافية إلى نشاطه الإجتماعي في مساعدة الفقراء والمرضى في الجزائر العاصمة.

نشاطه السياسي:

ظهر نشاطه السياسي مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى، إذ تزعم حركة الشباب الجزائري، كان من المطالبين بالإدماج ضمانا للمزيد من الحقوق السياسية للجزائريين، إلى جانب السماح لهم بالتجنيد في الجيش الفرنسي.[1]

ترشح ابن التهامي إلى الانتخابات البلدية بالجزائر العاصمة، وفاز بعضوية المجلس البلدي، ودخل في خلاف وخصومه مع المعمرين الرافضين لمطالب الإدماج، كما اختلف مع الأمير خالد حول كيفية الحصول على الجنسية الفرنسية، بعد نفي الأمير خالد سنة 1923م[2]. وأصدر جريدة "**التقدم**" للدفاع عن فكرة الاندماج، وظل يكتب مقالاته المعبرة عن الفكر الإندماجي إلى غاية 1931م تاريخ انسحابه من النشاط السياسي. وفي سنة 1936م أيد مطالب المؤتمر الإسلامي، وقدم عدة محاضرات في نادي الترقي بالعاصمة، وترشح من جديد في الإنتخابات البلدية وصار مرة أخرى عضو في المجلس البلدي لمدينة الجزائر، إلى أن توفي في جوان 1937م[3].

ربيع الزناتي:

عاصر ابرز أحداث الجزائر بين الحربين: حركة الأمير خالد، وميلاد النجم، وميلاد هيئة النواب، والإحتفال المئوي، وميلاد جمعية العلماء وغيرها. كان الزناتي من المؤمنين المفرطين بالإدماج والمأخوذين بالتأثير الفرنسي، حتى لم يعد يرى الجزائر في غير الإطار الفرنسي، ولعل ذلك راجع إلى كونه من المتعلمن بالفرنسية الموجهة وإلى كونه أيضا من المتجنسين.

[1]- رابح لونيسي- بشير بلاح- العربي منور- نبيل دادوة، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830- 1989، المرجع السابق، ص 109

[2]- فرحات عباس، الجزائر من المستعمرة إلى مقاطعة الشباب الجزائري 1930، تر: أحمد منور، برج البحري، الجزائر، ص 64، هناك اختلاف في الروايات ففي كتاب فرحات عباس يقول أن الأمير خالد نفي سنة 1922 في الصفحة 64.

[3]- رابح لونيسي- بشير بلاح- العربي منور- نبيل دادوة، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830- 1989، المرجع السابق، ص 109

ولد الزناتي في عين الحمام (فور ناسيونال)، تلقى تعليميه الابتدائي في مسقط رأسه، والغالب على الظن أنه درس في مدرسة ترشيح المعلمين في بوزريعة في القسم الخاص بالمعلمين الأهالي. تولى إدارة مدرسة ابتدائية أهلية[1]. ثم تقاعد منها سنة 1938، دعا الزناتي إلى الإندماج وأعلن أنه بطل المتخبين الذين يسايرون هذا النهج.

وقد انسحب منهم يوم أن حاول بعضهم الإنحراف عن البرنامج المسطر للإندماج**، بما أن الزناتي جعل افتتاحية العدد الأول من جريدته بعنوان : "يجب أن تصبح الجزائر فرنسية"[2].

سعيد الفاسي:

كان الفاسي من شباب زواوة وقد تخرج مثل الزناتي، من المدرسة الفرنسية المبكرة هناك، دخل مدرسة ترشيح المعلمين (النورنال) في بوزريعة، ثم أصبح من المعلمين. كان الفاسي متحمسا للإندماج الذي كان يراه الخلاص الوحيد من حالة الإستضعاف، رغم أنه كان متجنسا، أنشأ الفاسي صحيفة وكان أول عدد من مجلة " صوت المستضعفين" في ماي 1922م، وقد استمرت 18 سنة، وكانت شهرية ثم تحولت الى نصف شهرية، وخلال العشرينيات كانت الأطروحة الوحيدة الرئيسية التي تعالجها المجلة هي الإندماج[3] .

وكان هدف "صوت المستضعفين" هو التقارب والإندماج ومزج الأجناس في الجزائر من خلال التعليم والتفاهم والزواج المختلط لإنتاج جيل راق من المتجنسين : الجزائري والفرنسي[4]، وبالإضافة إلى ذلك يوجد مجموعة أخرى من الإندماجيين وهم: بلحاج الذي كان أستاذا للشريعة في مدرسة الجزائر، وقد لعب دورا بارزا في المؤتمر الإسلامي سنة 1936م، ثم ايبازيزن بلقاسم وزنتور، والحاج حمو عبد القادر وطاهرات والليشاني[5] وغيرهم، ويمكن الإشارة إلى أن الفئة الإندماجية المستغربة بين الحربين، كانت ذو لباسين: إحدهما سكوني

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص، 225-256

*– المقصود بذلك: ابن خلدون وفرحات عباس، لأن كل واحد منهما كون حزبا سنة 1937. ينظر: الحركة الحركة الوطنية، ج3.

[2]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص 257

[3]– أبو القاسم سعد الله، نفسه، ص 257

[4]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص 259

[5]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، 1900، 1930، المرجع السابق، ص 353.

اندماجي، يضم المتجنسين منهم خاصة مثل: ربيع زناتي، وثانيهنا حركي إندماجي أيضا، ولكن غير المتجنسين مثل: محمد صالح بن جلول[1] .

سعى "الشبان الجزائريون" إلى إخراج الجماهير من سلطة ونفوذ الأعيان والأولياء الصالحين الذين يعتبرونهم عناصر ظلامية، وأخذو على عاتقهم مهمة التقريب بين مجتمعهم وفرنسا . فقبل الحرب العالمية الأولى برهنوا عن ولائهم لفرنسا وقاموا بحملة لتجنيد الجزائريين غير عابئين بمشاعرهم .تواصلت الحركة الاندماجية داخل "فيدرالية المنتخبين "وقد عرفت هذه الحركة أوجها حين حظيت بمساندة الحزب الشيوعي الجزائري و"العلماء"لكن مشروع بلوم–فيولت الذي إعتمده الاندماجيون للتجمع داخل "المؤتمر الاسلامي" 1936كان مآله فاشل .وهكذا تكون "الجبهة الشعبية" الفرنسية قد صوبت ضربة قاسية لتلك النخب التي قبلت المواطنة الفرنسية مقابل قطيعتها مع الشعب الذي تنتمي إليه[2].

برنامج فيولت:

برزت في العالم الجزائري فكرتان :

فكرة أبداها الوالي العام الأسبق، موريس فيوليت، وصادق عليها زعيم الحكومة الاشتراكية، ليون بلوم وهي تقضي باعطاء الحقوق الفرنسية لعدد كبير من المثقفين المسلمين ،كي يشاركوا مع نفس الفرنسيين في انتخابات القسم الفرنسي بالمجالس النيابية. أما بقية المسلمين فتستقل بقسمها الثاني. على أن يكون المسلمون ممثلين بالمجالس النيابية الفرنسية .

وقد كان الوالي العام فيوليت، قد قاوم الاستعماريين الفرنسيين وقاوموه بصفة عنيفة، إذ تمكنوا من عزله عن الولاية العامة فاخترع برنامجه هذا وألف كتابه الشهير "هل تعيش الجزائر"؟

[1]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3

[2]– محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 108– 109

وأظهر حقائق لم يكن يعرفها الناس وكانت آراءه تتلخص في الكلمات الآتية :إذ لم تنصف الجزائريين، وتسرع باءدخالهم ظمن العائلة الفرنسية، متساوين في الحقوق والواجبات، فانهم سيندفعون في الميدان الاستقلالي التحرري، وعندئذ تخسر فرنسا أرض الجزائر نهائيا [1].

التمثيل البرلماني للمسلمين مطلب قديم كان يرمي الى منح المواطنة الفرنسية، وكان يهدف الى التحرير التدريجي للمسلمين الجزائرين انطلاقا من النخب، ظهر هذا المشروع في 30ديسمبر 1936 .كان ينص على قبول بعض الشرائح من الرعايا الفرنسيين في الجزائر.تقول مجلة الشهاب :"إن أغلبيتنا تقبل مشروع بلوم فيوليت كدستور للجزائر وتعلق آملا كبيرة حول المصادقة على هذا المشروع". [2]

فبالنسبة للمنتخبون فانهم أعطوا موافقتهم الحماسية وأكدوا تعلقهم بفرنسا، أما أنصار المؤتمر الآخرون أي العلماء والشيوعيون والإشتراكيون فأنهم عددوا التصريحات لصالح المشروع. [3]

لقد تصلب موقف العلماء الذين أزعجتهم سياسة الإرتباط ،[4] وإنتقادات النجم والذين خيب أملهم عدم تحرك الجبهة الشعبية.إن مشروع بلوم فيوليت وسياسة الإرتباط السياسي للجزائر قد تم التنديد بها وبكيفية عنيفة من طرف وطنيي نجم شمال إفريقيا.دافع فرحات عباس خلال اللقاء الذي تم في 23 جويلية* عن سياسة الإندماج، فيما ظل ميصا لي متمسكا بفكرة الإستقلال .[5]وبعد مناقشة طويلة حادة ومثيرة توصل ميصالي واثر عودة الوفد إلى الجزائر صرح إبن باديس قائلا :"لقد عدنا با أياد فارغة، وسنظل كذالك ،صحيح أننا تحصلنا على كثير من الوعود والآمال، لكن علينا أن ننتظر ". [6]

---

[1]– أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ،1956.ص 170

[2]– أحمد بوشمال، الشهاب ،العدد 126،دار الغرب الاسلامي ،بيروت ،لبنان .ص 522.

[3]– محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830–1954، المرجع السابق.ص 318

[4]– مراد علي، الحركة الاصلاحية الاسلامية في الجزائر، تر: محمد يحياتن،دار الحكمة،الجزائر،2007.ص500.

*– سافر فرحات عباس بعد المؤتمر إلى باريس ضمن وفد ترأسه الدكتور بن جلول لعرض ميثاق المؤتمر على حكومة الجبهة الشعبية وفي 23جويلية إلتقي بعض من أعضاء الوفد ,وهم فرحات عباس وابن باديس بمصالي الحاج العائد من منفاه في جنيف وخلال اللقاء إنتقد مصالي وبشدة ميثاق المؤتمر الإسلامي وإعتبره كوسيلة جديدة مطبوخة على الطريقة الفرنسية غرضها تقسيم الشعب الجزائري وعزل النخب عن الجماهير

[5]– عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل جمهورية، دار المعرفة ،الجزائر،2007، ص74

[6]– عبد القادر حميد، نفسه، ص75

فشل فيوليت

تحرك اللوبي الكولونيالي في باريس لإفشال مشروع بلوم فيوليت، بعد فشل بلوم فيوليت بسبب مناورات اللوبي الكولونيالي، وعدم حصول الإتفاق بين عباس وابن باديس الذي انسحب من المؤتمر الإسلامي عملا بوصيه مصالي، أنشأ فرحات عباس حزبا جديدا وهو "الوحدة الشعبية الجزائرية" فانفصل عن الدكتور بن جلول، أصبح فرحات عباس راديكالي، واقترب من ميصالي، ليؤسس رفقته" حركة احباب البيان والحرية" يوم 1945/03/14، ويطالب بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.[1]

في 1938 تم التخلي عن مشروع بلوم فيوليت، وكانت وقتها عزيمة الجزائريين مجمعة[2]، وقد تحطمت الفكرة التي كانت في ذهن فرحات عباس فكرة الامة التي لا وطن لها إلا فرنسا[3] وأصبحت مسألة " الإدماج" خانة فارغة.[4]

[1]- عبد القادر حميد، نفسه، ص75 .08.09

[2]- مسعودة يحياوي مرابط، المجتمع المسلم والجماعات الاروبية في الجزائر القرن 20، مجلد 2، ترجمة محمد معراجي، دار هومة، الجزائر، 2010. ص 309

[3]- صالح فركوس، تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال، المرجع السابق. ص 410

[4]- فرحات عباس، تشريح الحرب، المصدر السابق. ص 255

الفصل الثالث

موقف الحركة الاصلاحية من دعاة الادماج

المبحث الأول: مقاومة جمعية العلماء للتجنيس.

إن أحد مقتضيات الإندماج، كما طرحتها التشريعات الفرنسية، هو الحصول على الجنسية الفرنسية التي تعد بدورها مقدمة للتمتع بحق المواطنة، لكن المسألة، كما رآها الشبان، هي أن التجنيس، أي طلب الجنسية الفرنسية، لا يعني مطلقا الإندماج.

لذا فإن الحصول على الجنسية الفرنسية هو تكليف بمهمة لخدمة الأهالي المسلمين بعد أن توافر شرط الوظيفة العمومية، أكان في المجالس البلدية أم في المجالس القضائية[1].

ويمكن تعريف التجنيس بكونه تخلي الفرد تخليا كاملا عن قوانينه وعاداته التي تتعارض مع قوانين البلد الذي أصبح مواطنا فيه، والوقوع مستقبلا تحت طائلة القوانين المدنية والسياسية لهذا البلد[2].

فالجنسية كانت تعني تحسين الوضع،أي المركز القانوني والسياسي، خاصة أولئك الذين كانت القوانين الجمهورية تعاملهم في نطاق الإستثناء لا في نطاق الأصل والعادي[3].

يمكن الإشارة إلى بداية تجنيس الجزائريين ومحاولة إدماجهم في فرنسا إلى قانون 24 فيفري 1862 الذي يقول: "بما أن دستور فرنسا المحرر في 04 نوفمبر 1848 يلحق الجزائر إلحاقا تاما بفرنسا فإن المسلم الجزائري هو فرنسي، إنما المسلم الجزائري لا يمكن إعتباره وطنيا فرنسيا مادام يحافظ على قانونه الخاص الإسلامي في الأحوال الشخصية وهي الزواج، الطلاق، الميراث، فهو لذلك يعتبر راعية فرنسية[4].

وقد ركزت السياسية الفرنسية في الجزائر خصوصا مابين الحربين العالميتين (1920- 1940)عملها على محاولة دفع الجزائريين إلى التجنيس بالجنسية الفرنسية، بعد أن تنازلوا عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي، ثم

---

[1]- ثتيو نورالدين، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، بيروت، مارس 2015، ص 86-87.

[2]- جمال قنان ، نصوص سياسية الجزائري في القرن التاسع عشر 1830-1914، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 269

[3]- ثتيو نورالدين، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص87.

[4]- رابح تركي عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر المعاصرة، ط3، موفمر للنشر، الجزائر، 2013، ص86

بعد ذلك العمل على إدماج الجزائر شعبا وأرضا في فرنسا وراء البحر الأبيض المتوسط، وذلك لكي يسلخوا الجزائريين من جسم العروبة والإسلام فتصبح لا قدر الله أندلسا ثانية في القرن العشرين الميلادي[1].

و في هذا الصدد يؤكد بن حبيلس أن "التجنيس" لا يتناقض مع غايات هذا الدين :

"فالتجنيس فعل تقبله ،مبدئيا، جميع النخب التي تعتقد أن الشعور الديني مجرد قناعة شخصية، لكن الإسلام ليس مجرد عقيدة إنه منظومة قوانين، والإسلام، منذ الهجرة، دين يميز ما هو ديني وماهو زمني"[2].

كذلك يقول ابن التهامي " إن المسلم صاحب النفوذ لا يستطيع أن يشرح نفسه للنيابة إلا بعد أن يكون متجنسا وتصريح "النجاح" مرارا وتكرارا بأن التجنيس الجديد لا يمس بالدين"[3]

جدول رقم 01: يمثل طلبات التجنيس من 1865 إلى 01 أكتوبر 1916[4]

السنوات	عدد الطلبات			السنوات	عدد الطلبات		
	المقدمة	المقبولة	المرفوضة		المقدمة	المقبولة	المرفوضة
1865	00	00	00	1891	21	16	05
1866	20	14	06	1892	52	46	06
1867	36	36	00	1893	43	37	06
1868	39	30	09	1894	51	48	03
1869	42	26	16	1895	34	31	03
1870	57	20	37	1896	51	42	09
1871	00	00	00	1897	79	75	04
1872	38	35	03	1898	40	32	08
1873	55	52	03	1899	31	21	10
1874	37	36	01	1900	51	20	31
1875	137	124	13	1901	33	13	20
1876	19	17	02	1902	47	30	17

[1]- رابح تركي عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص87

[2]- برفيليي عني، الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية 1880-1962، تر: حاج مسعود، أ.بكلي، ع.بلعربي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص408

[3]- مجلة الشهاب ، العدد 132 ، ص 15

[4] -Mahfoud KADDACHE ، histoire du nationalisme algérien ، T2 ، p : 887.

23	38	61	1903	01	17	18	1877
18	39	57	1904	16	23	39	1878
18	33	51	1905	00	30	30	1879
22	41	63	1906	02	18	20	1880
26	39	65	1907	00	30	30	1881
08	47	55	1908	00	26	26	1882
20	20	40	1909	00	33	33	1883
21	49	70	1910	03	47	50	1884
27	36	63	1911	01	55	56	1885
13	50	63	1912	03	23	26	1886
23	54	77	1913	02	13	15	1887
15	42	57	1914	00	27	27	1888
02	23	25	1915	02	25	27	1889
00	20	20	1916	04	26	30	1890
المجموع: المقدمة: 2207 / المقبولة: 1725 / المرفوضة: 482							

نلاحظ من خلال إحصائيات المتجنسين التي مرت علينا* * أن عدد المتجنسين من 1865 إلى 1916 هو 1725 متجنسا، وهذا العدد ضعيف جدا[1]، وأن عدد المتجنسين منذ صدور قانون 1865 وقانون فيفري 1919 إلى سنة 1925 وصل عدد إلى 2482 متجنس*

*- إرجع جدول رقم 01 في هذا البحث

[1]- شارل روبير آجرون ، تاريخ الجزائر المعاصر من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954، المجلد الثاني، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص540

*- سنتوس كونسلت 1865: المرسوم الفرنسي الذي ينص على منح المسلمين الجزائيين حق إختيار المواطنة الفرنسية بشرط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، فإذا رفضوا الشرط فإنهم يبقون على حالة الرعية (أندجين) إي يعاملون معاملة من الدرجة الثانية.

جدول رقم 02: يمثل عدد المتجنسين منذ صدور قانون سيناتوس-كونسولت 14 جويلية 1865 إلى سنة 1925.[1]

المرحلة	عدد المتجنسين	معدل السنوي
من 1865 إلى 1900	1151	30
من 1901 إلى 1910	340	36
من 1911 إلى 1918	350	44
من 1919 إلى 1925	319	53
المجموع	2482	

شن ابن باديس حربا لا هوادة فيها على دعاة الإندماج والتجنيس لأنه يرى في هذين التيارين أكبر خطر يهدد الجزائر، لأن نتيجة الفكرتين بالنسبة إليه شيء واحد[2].

1. مقاومة جمعية العلماء للتجنيس:

تقوم إستراتيجية الشيخ عبد الحميد بن باديس "لمقاومة سياسية فرنسا" على أساس عمل نشيد ومضاد لأهداف السياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر، والذي يتمثل في العمل بكل وسيلة ممكنة من أجل المحافظة على مقومات الشخصية الجزائرية[3]، بكل أبعادها الروحية والثقافية والحضارية والوطنية[4].

و لقائل أن يقول لماذا لم يتجه الشيخ عبد الحميد بن باديس منذ البداية عندما شرع يعمل في ميدان التربية والتعليم والإصلاح الديني في عام 1913 إلى السياسية مباشرة؟ والجواب هو أن الشيخ عبد الحميد لم يتجه إلى السياسية مباشرة لعدة إعتبارات وهي كالآتي:

---

[1]- عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنبية ومرحلة الإستقلال 1899-1985، الأستاذ عبد الكريم بوصفصاف، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص79

[2]- عبد القادر فضيل، محمد الصالح رمضان، إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص145

[3]- عبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830-1962، ج2، دار الطباعة للنشر، الجزائر، 2009، ص 143

[4]- الموسوعة الديبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، ط2، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص131

1. عدم جدوى العمل السياسي الذي كان في ذلك الوقت يتمثل في الخطب العامة والإجتماعات والمظاهرات والإحتجاجات، حيث أن الإستعمار لا يفهم إلا لغة واحدة فقط وهي القوة.
2. إن العمل السياسي المجدي غير ممكن في ظل قوانين الأندجينا، خصوصا وأن الوعي الشعبي العام كان في ذلك الوقت (1913م) في ركود وخمود تامين.
3. إن الأخطار كانت تهدد الكيان الجزائري في صميمه تهديدا مباشرا، ولهذه الإعتبارات قامت إستراتيجية الشيخ عبد الحميد بن باديس على أساس إحباط وإفشال خطط فرنسا العدوانية ضد الكيان الجزائري[1] كسياسية التجنيس التي فرضتها فرنسا على الجزائريين بمقتضى القانون الإمبراطوري الصادر في 14 جويلية 1865[2]، وقد نص القانون المذكور في أحد فصوله على أن الأهلي الجزائري "فرنسي"، ونص في فصل آخر على أن الجزائري لا ينال الحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطن الفرنسي الأصل، إلا إذا تجنس بالجنسية الفرنسية.

وفي عام 1919م صدر قانون آخر لم يدخل على قانون 1875 أدنى تحسين بل ألقي المسلم الجزائري مخيرا بين أمرين:

- إما أن يكون فرنساويا بلا حقوق.
- و إما أن يتجنس بالجنسية الفرنسية، التي هي جنسية رسمية.

لقد هال الأمر جمعية العلماء بعد تكوينها عام 1931، فشنت على التجنيس ودعاته حملة شعواء بواسطة:

الخطابة: المتمثلة في حرية إلقاء الخطب والمواعظ في المساجد، ولعل ذلك يكفي لكي يبين أن إستعمال منابر المساجد ظل حتى نهاية عام 1932 وسيلة الدعاية الأكثر فعالية.

[1]– رابح تركي عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المرجع السابق، ص 246

[2]– عبد المالك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2010، ص 65

الندوات العامة: حيث كانت تجرى لقاءات وتنظم ندوات خاصة كانت تقدم الوعظ والإرشاد، وكانت مكانا للقاء الشباب[1]، ومن بين هذه النوادي " النادي الثقافي الإصلاحي "كان تطور عدد هذه النوادي والمراكز الثقافية مؤشرا موثوقا على مدى إنتشار الحركة الإصلاحية.

الدروس الدينية: تتمثل في القرآن الكريم الذي هو أساس الدين الإسلامي[2]، والأساس الذي قامت عليه دعائم الحضارة الإسلامية كلها[3].

و نشير أن الشيخ عبد الحميد بن باديس قد جعل من دروسه في التفسير والحديث ومن مقالاته في "الشهاب" وجرائد جمعية العلماء المسلمين وسيلة فعالة لمحاربة التجنيس حتى قضى عليها جميعا، وجعل الشعب كله يردد معه نشيده الخالد:

شَعْـــبُ الجَزَائِـــرِ مُسْلِمٌ * * * وَإِلَى العُـــرُوبَةِ يَنْتَسِـــبْ

مَـــنْ قَالَ حَادَ عَنْ أَصْلِهُ * * * أَوْ قَالَ مَاتَ فَقَدْ كَـــذَبْ

أَوْ رَامَ إِدْمَـــــــاجَا لَهُ * * * رَامَ المُحَـــالُ مِنَ الطَّلَـــبْ

*****

هَكَـــذَا لَكُمْ عَهْدِي بِهِ * * * حَـــتَّى أُوسَدَ فِي التُـــرَبْ

فَإِذَا هَلَكْتُ فَصِيحَتِي * * * تَحْـــيَا الجَـــزَائِرُ وَالعَرَبْ[4]

---

[1]- كلاخي ياقوت، نشاط الجزائريين المسلمين السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي في منطقة تيارت 1936-1954، إشراف الأستاذ مجاود محمد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2012-2013، ص 85.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1930-1945، ج3، المرجع السابق، ص 111

[3]- رابح تركي عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة العربية الإسلامية في الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 63

[4]- بن باديس، مجلة الشهاب، ج4، م13، عدد يونيو (جوان) (حزيران) سنة 1937، ص 202

ثم بواسطة جريدتها البصائر: التي أصدرتها جمعية العلماء المسلمين في شهر ديسمبر 1935، ثم نقلت أوائل شهر سبتمبر 1937 إلى المطبعة الجزائرية بقسنطينة، وإستمر صدورها إلى أن توقفت هي الأخرى، على إثر إعلان الحرب في سبتمبر 1939م[1].

فقد كتب رئيس تحريرها الشيخ الطيب العقبي إفتتاحية عنيفة تحت عنوان " مكمن الصرعية في التجنيس والمتجنسين " جاء فيه قوله: " التجنيس، بمعناه المعروف في شمال إفريقيا حرام، والإقدام عليه غير جائز بأي وجه من الوجوه ".

ومن إستحل إستبدال حكم واحد من أوضاع البشر، وقوانينهم، بحكم من أحكام الشرع الإسلامي فهو كافر، مرتد عن دينه بإجماع المسلمين، ولا يرجع إلى دائرة الإسلام وحظيرة الشرع الشريف حتى يرفض بتاتا كل حكم وكل شريعة تخالف حكم الله وشرعه المستبين "[2].

وكتب الشيخ العربي بن بلقاسم رئيس لجنة الإفتاء بجمعية العلماء إفتتاحية في البصائر تحت عنوان: " التجنيس كفر وإرتداد "، جاء فيها ما يلي:

"... فهؤلاء المبتدعون للتجنيس على علم بتلك الحقيقة الإجتماعية الدينية وهي 'من كثر سواد قوم فهو منهم' فيكون التجنيس غزوا للعقيدة الإسلامية، ومحاولة لتكفير المتجنيسن بطريقة يستهوي الذين يؤثرون الحياة الدنيا على الآخرة. وأنا أتحقق كما يتحقق كل عاقل أن هذه المكفرات لا يفعلها من ربي في أحضان الإسلام، وأشرب قلبه حب ما جاء في كتاب الله، وإنما يرتكبها من أنشئ نشأة بعيدة عن الإسلام وتعاليمه ".

ثم أضاف إلى ذلك قوله: " التجنيس أي صيرورة المسلم من جنس غير المسلمين برفضه لأحكام الإسلام الإلهية وإيثاره لأحكام وضعية بشرية حتى أنه يصير من يوم إمضائه للعقد القاضي بارتحاله من أسرة الإسلام إلى أسرة غيره، لا حق له في الإسلام، وتشريعه، ولا في تحليله، وتحريمه، ولا في آدابه وتاريخه، ولا في أحسابه وأنسابه،

[1]- أنظر مجلة الأصال، العدد 24، (مجلة ثقافية شهرية تأسست سنة 1971)، م4، وحدة الرغاية، الجزائر، 2012، ص 101

[2]- رابح تركي عمامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956)، المرجع السابق، ص 48

لأنه تركها مهتارا راغبا في سواها، كارها لها، وأين ذلك من قوله عز وجل في كتابه المحكم: " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما بينهم ... " فهل ينطبق الحكم على المتجنس؟[1] اللهم لا ..."

كذلك إستخدمت جمعية العلماء المسلمين كلا من الصحافة ووسائل الإعلام، وكذا المظاهرات في الشوارع وإصدار الفتاوى الدينية بقصد محاربة سياسة التجنيس[2].

يقول صالح العقاد في كتابه المغرب العربي أن جمعية العلماء هاجمت سياسة التجنيس في سنة 1938 [3]، وكتب يقول :"إن التجنيس الذي هو في الحقيقة إختيار جنسية غير إسلامية للمسلمين ،ينطوي على التنكر للشرائع المقدسة التي تنظم شؤون حياة المسلمين وتضع لهم قوانين دنيوية وبشرية "...ثم أنهى القول "ستكون الثمرة لدعايتنا إنهاء عهد سياسة الإدماج التي يسير عليها بطريقة معيبة بعض الموظفين الذين يؤثرون الاظرار بالعروبة والإسلام إرضاء للسلطات الفرنسية .

وستؤدي دعايتنا إلى الإنتهاء من ذلك الإدماج الروحي ،الممثل في بعض الأشخاص المتفرنسين الذين يجهلون ما لعنصرهم من نبل وعراقة ...و يتزينون بأزياء الغرب ،بحيث يصعب التمييز بينهم وبين سادتهم المستعمرين"[4].

[1]- جريدة البصائر، عدد 95، السنة الثالثة، الصادر في 12 ذي القعدة 1356ه الموافق ل 14 جانفي 1938، ص 01

[2]- رابح تركي عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المرجع السابق، ص 245

[3] -kaddache mahfoud , l'Algérie des algériens ,enag , réghaia –algérie , 2009 . p: 739

[4]- صلاح العقاد ، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، المصدر السابق .ص ص:297

المبحث الثاني: فتوى الجمعية في التجنيس والمتجنسين

ختمت جمعية العلماء المسلمين حملتها ضد التجنيس والمتجنسين بإصدار فتوى دينية بتكفير كل من يتجنس بالجنسية الفرنسية[1] . ويتخلى عن أحكام الشريعة الإسلامية – وقد أصدرها رئيس الجمعية الشيخ "عبد الحميد بن باديس " وصادقت عليها لجنة الإفتاء بالجمعية . ونشرتها جريدة البصائر لسان حال الجمعية[2] .

ونضرا لأهمية هذه الفتوى – وما أحدثته من صدى كبير حيث كانت بمثابة الضربة القاضية على التجنيس والمتجنسين في كامل أقطار المغرب العربي الثلاثة، حيث كانت كالتالي:

-التجنس بجنسية غير إسلامية يقتضي رفض أحكام الشريعة ومن رفض حكما واحد من أحكام الإسلام عد مرتدا عن الإسلام بالإجماع ، فالمتجنس مرتد بالإجماع، والمتجنس بحكم القانون الفرنسي يجري تجنسه على نسله فيكون قد جنى عليهم بإخراجهم من حظيرة الإسلام – وتلك الجناية من شر الظلم وأقبحه، وإثمها متجدد عليه – ما بقي له نسل في الدنيا خارجا عن شريعة الإسلام بسبب جنايته، فإذا أراد المتجنس أن يتوب فلا بد لتوبته من إقلاع كما هو الشرط اللازم بالإجماع في كل توبة، وإقلاعه لا يكون إلا برجوعه للشريعة الإسلامية – ورفضه لغيرها ولما كان القانون الفرنسي يبقى جاريا عليه. رغم ما يقول هو من رجوعه، فإقلاعه لا يتحقق عندنا في ظاهر حاله – وهو الذي تجري عليه الأحكام بحبسه، إلا إذا فارق البلاد التي يأخذه فيها ذلك القانون إلى بلاد تجري عليه فيها الشريعة الإسلامية، قد يكون صادقا في ندمه، فيما بينه وبين الله، ولكننا نحن في الظاهر الذي أمرنا بإعتباره في إجراء الأحكام لا يمكننا أن نصدقه وهو ما يزال ملابسا لما ارتد من أجله، من أحكام تلك الجنسية، ولهذا لا تقبل توبته ولا تجري عليه أحكام المسلمين[3] .

بعد صدور هذه الفتوى وإنتشارها بين الناس، فزع المتجنسون والإستعمار ،لأنها كانت بمثابة المعول الذي حطم كل آمال المتجنسين ،وكذلك سياسة الإستعمار في العمل على حمل الجزائريين على التجنس بالجنسية الفرنسية، والتخلي عن أحد أهم مقومات الشخصية الجزائرية وهو "الإسلام" . ومن هنا تتجلى براعة جمعية

[1]- مراد علي، الحركة الاصلاحية الاسلامية في الجزائر، المرجع السابق .ص 494

[2]- رابح تركي عمامرة ،جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية، المرجع السابق . ص 49

[3]- عبد الحميد بن باديس، جريدة البصائر، عدد 95، السنة الثالثة، 12 ذي القعدة 1356، 13 يناير

العلماء في محاربة سياسة التجنيس، ثم القضاء عليها في نهاية المطاف[1] . وقد إتبعت الجمعية في محاربة تلك السياسة سبيلين هما :

أ. أنها أصدرت فتوى دينية شرعية بتكفير كل إنسان يتجنس بالجنسية الفرنسية ،ويتخلى عن أحكام الشريعة الإسلامية، وبتالي حرمانه من الصلاة عليه عند وفاته، ودفنه في مقابرالمسلمين .

وفيما يلي نماذج من آراء ابن باديس الإجتهادية في الدين:

1) رأيه في تجنس المسلم بالجنسية الفرنسية :

أصدر فتوى بتكفير كل مسلم جزائري أو تونسي أو مغربي يتنازل عن قانون الأحوال الشخصية باختياره، ويتجنس بالجنسية الفرنسية للتمتع بالحقوق المدنية، فقد اعتبر هؤلاء مرتدين عن الإسلام بمحض إرادتهم، لا يجوز التعامل معهم إلا بصفتهم أجانب عن الإسلام، فلا تزاوج معهم، ولا يصلى عليهم إذا ماتوا، ولا يدفنون في مقابر المسلمين، قال ابن باديس " ما أكثر ما سئلنا عن هذه المسألة ،و طلب منا الجواب في الصحف، ومن السائلين رئيس المتجنسين التونسيين الأستاذ التركي (الذي لم يجد من يفتيه في تونس)[2]

و كاتبنا برسالتين، فأدينا الواجب بهذه الفتوى :

"بسم الله الرحمن الرحيم ،و صلى الله على محمد وآله":

التجنس بجنسية غير إسلامية يقتضي رفض أحكام الشريعة الإسلامية ومن رفض حكما واحدا من أحكام الإسلام عد مرتدا عن الإسلام بالإجماع، فالمتجنس مرتد باالإجماع، والمتجنس بحكم القانون الفرنسي – يجري تجنسه على نسله، فيكون قد جنى عليه بإخراجه من حظيرة الإسلام، وتلك الجناية من شر الظلم وأقبحه، وإثمها متجدد عليه مابقي له نسل في الدنيا، خارجا عن شريعة الإسلام بسبب جنايته ...و العلم عند الله ..." خادم العلم وأهله "عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء "[3].

---

[1]– رابح تركي عمامر ، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المرجع السابق. ص98

[2]– عبد القادر فضيل،، رمضان محمد الصالح إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس، المرجع السابق، ص170

[3]– البصائر ،عدد95 بتاريخ14-01-1938،جمادى الثانية 1356ه

2) رأيه في تزوج المسلم الجزائري بالفرنسية :

بالرغم من أن الإسلام يبيح الزواج بالكتابية فقد أفتى ابن باديس بحرمة زواج الجزائري المسلم بالفرنسية، وعلل ذلك بكون النتيجة التي يؤدي إليها هذا الزواج هي خروج الأبناء عن حظيرة الإسلام لأن القانون الفرنسي يقضي بأن أبناءه منها يتبعون جنسية أمهم فيكونون فرنسيين، ولا يستطيع الأب منعهم من ذلك، وبذلك يكون قد ورط نسله في الخروج من حظيرة الإسلام . فإن كان راضيا بذلك فهو مرتد عن الإسلام، جان على أبنائه، ظالم لهم، وإن كان غير راض لهم بذلك وإنما غلبته شهوته على الزواج فهو آثم بجنايته عليهم ،وظلمه لهم، لا يخلصه من إثمه هذا إلا إنقاذهم مما أوقعهم فيه..." . إنه إجتهاد ذكي وشجاع، معلل وومدلل من ابن باديس لأن الأب مسؤول شرعا عن أبنائه[1] .

3) رأيه في دفن أبناء المتجنسين في مقابر المسلمين :

سأل أحد من أهالي (ميشلى) من القبائل الكبرى عن أبناء المتجنسين بالجنسية الفرنسية هل يجوز دفنهم في مقابر المسلمين ؟

فكان جواب ابن باديس كما يلي :

بعد الحمد لله والصلاة والتسليم على النبي وآله:

قال " فابن المطوري ،أي (المتجنس) إذ كان مكلفا ،ولم يعلم منه إنكار ماصنع أبوه والبراءة منه، فهو مثل أبيه لا يصلى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين، وإن كان صغيرا فهو مسلم على فطرة الإسلام ،يدفن معنا ونصلي عليه "، كتبه خادم العلم وأهله "عبد الحميد بن باديس"[2] .

الوسيلة الثانية لمحاربة التجنس فهي تتمثل في العمل على نشر الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر، وبث روح الإعتزاز بالتراث العربي الإسلامي في نفوس الجزائريين .

[1]– عبد القادر فضيل، رمضان محمد الصالح ، إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس، المرجع السابق .ص171

[2]– عبد القادر فضيل، رمضان محمد الصالح ، نفسه، ص 171

وبالتالي فإن الجزائر ترتبط روحيا، وتاريخيا وحضاريا بالعالم العربي والإسلامي، وليس بالثقافة الفرنسية ولا حضارتها أو تاريخها أو جنسيتها .ومن هنا ركزت جمعية العلماء عملها على بناء المدارس العربية، والمساجد، والنوادي[1]، وإنشاء الصحف للدعوة لهذه الفكرة .

و يقول الشيخ عبد الحميد بن باديس ... "...إنما ينسب للوطن أفراده ،الذين ربطتهم ذكريات الماضي، ومصالح الأخر، وأمال المستقبل، والنسبة للوطن، توجب علم تاريخه، والقيام بواجباته من نهضة علمية وإقتصادية وعمرانية، والمحافظة على شرف إسمه، وسمعة أبنائه، فلا شرف لمن لا يحافظ على شرف وطنه، ولا سمعة لمن لا سمعة لقومه . هذه هي المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية العربية الإسلامية التي كافح الشيخ عبد الحميد بن باديس طيلة حياته (1913-1940) النضالية، من أجل المحافظة عليها، والدفاع عنها، في وجه أعدائها من المستعمرين، والمنصرين المسيحين من دعاة الفرنسة والتجنيس والإندماج، من الجزائريين والأوربيين[2].

[1]- محمد الصالح الصديق، المصلح المجدد الإمام ابن باديس، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ، 2009 .ص99

[2]- رابح تركي عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المرجع السابق، ص258.

المبحث الثالث: الإستعمار وسياسة التجنيس

إن الإستعمار طول الحقبة التي قضاها في الجزائر، لم يكتف بإستغلال الأرض وما فوقها وما تحتها، وإستعباد الإنسان وتسخيره في شتى الميادين بل تعدى بأسلوبه إلى تشويه التاريخ وإفراغه من محتوبياته الإيجابية، وذلك ليتمكن في مرحلة أولى من فصل المجتمع الجزائري عن قاعدته المتينة التي يرتكز عليها والمتمثلة في الثقافة الوطنية، وما تشمل عليه من ثروات هائلة وهي دروع واقية وأسلحة فتاكة ليتوصل في مرحلة ثانية إلى فرض حلوله الكثيرة من بينها الإدماج المزيف والمسخ والتذويب.

لذلك بدأت المواقف السياسية لجمعية العلماء تبرز في 1932م من خلال قيام أعضائها بحملة تحسيسية تدعو لمقاطعة البضائع اليهودية ومحاربة فكرة إعطاء الجنسية الفرنسية الجماعية للجزائريين[1].

وقد قاومت سياسة التجنيس حيث أصدرت فتاوى بتكفير كل جزائري أو تونسي أو مغربي بتخلى عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية من أجل الإندماج والتجنيس بالجنسية الفرنسية واعتبارهم مرتد عن الإسلام.

وقاومت الإدماج حيث عبر ذلك ع ابن باديس يقول: "إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تريد أن تصير فرنسا ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت، بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها، في أخلاقها وفي عنصرها وفي دينها، لا تريد أن تندمج، ولها وطن محدد معينا هو الوطن الجزائري[2].

ولقد كانت فتاوى جمعية العلماء بإرتداد المتجنسين وخروجهم من حظيرة الدين الإسلامي بمثابة الضربة القاضية لسياسة التجنيس، ليس في الجزائر ولكن في كل من تونس والمغرب أيضا وهذا ما أثر غضب قادة الإحتلال ضد الجمعية ودعوتها وأعمالها.[3]

---

[1]- زوليخة سماعيل المولودة علواش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، دار دزاير أنفو، الجزائر، ط1، 2013، ص 411.

[2]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص 371-372.

[3]- رابح تركي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 931-1956، مرجع سابق، ص 79.

وتعرضت جمعية العلماء منذ عام 1933م لحرب شعواء من جانب الإدارة الإستعمارية التي كانت تعتبر مدارس الجمعية خلايا سياسية والإسلام الذي يمارس العلماء مدرسة حقيقية للوطنية.

ولقد أصدر السيد بريفي (والي) الجزائر وعمالتها الفرنسي في 16 فبرار 1933م منشورا عاما وزع في كامل أنحاء العمالة هاجم فيه العلماء المصلحين من أعضاء جمعية العلماء المصلحين، من أعضاء جمعية العلماء واعتبرهم أناس مشوشين يعملون لجهات أجنبية هي الجامعة العربية والجامعة الإسلامية، اللتان كانت الدعوة إلى قيامهما منتشرة في صحف، ومجلات المشرق العربي في ذلك التاريخ، ثم أردف منشر المذكور بقرار مؤرخ في 18 فبراير 1933م يمنع فيه رجال جمعية العلماء بين التدريس بالمساجد، وإقامة حلقات الوعظ والإرشاد للمسلمين الجزائريين في المساجد الجزائرية، كما قام الكاتب العام لعماله الجزائر الفرنسي بدوره يحل الجمعية الدينية الإسلامية في عاصمة الجزائر بتاريخ 27 فبراير 1933م، جمعي دينية إسلامية إختار أعضاء لها من بين أعوان الإدارة وتولى هو رئاستها وأصبح إسم الجمعية الجديد "الجمعية الدينية الإسلامية" برئاسة مسيو "ميشال"[1].

ومنعت السلطات الاستعمارية العلماء من التدريس في مساجل تلمسان في فيفري 1933م.

وإعلاق عدد من مدارس الجمعية في عدد من مدن عمالة وهران، وتغريم وسجن العشرات من معلميها بتهمة التعليم في ذلك العام والأعوام التالية[2].

إغلاق صحيفة السنة في 29 يونيو 1933م، ثم الشريعة، فالصراط[3].

- مرسوم ديني Régnier وزير الداخلية الفرنسي الصادر في 05 أفريل 1935م والذي قضى بالسجن ما بين شهرين وسنتين على كل من يقاوم السيادة الفرنسية في المستعمرات ويقف ضد تطبيق القوانين وضعت السلطات الفرنسية في الجزائر عدة عراقيل أمام منح رخصة التعليم، فكان على المعلم –الشيخ– التعرض لنواقف والرضوخ لشروط مهنية يلتزم يتنفيذها نصا وروحا في مدرسته، حتى يحصل على رخصة التعليم القانونية وكانت تلك الشروط تنص على ما يلي:

[1]– رابح تركي، نفسه، ص 80.

[2]– بشير رابح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830– 1989، مرجع سابق، ص374.

[3]– بشير رابح، نفسه، ص 375.

1. إقتصار التعليم على تحفيظ القرآن لا أكثر.
2. عدم التعرض بأي وجه كان إلى تفسير الآيات القرآنية، وخاصة تلك التي تحض على الجهاد في سبيل الله، وتدعوا إلى محاربة الظلم والإستبداد.
3. استبعاد تدريس تاريخ الجزائر، وتاريخ العرب المسلمين وجغرافية الجزائر والبلاد العربية.
4. استبعاد الأدب العربي، بجميع علومه والإمتناع عن تعليم المواد العلمية والرياضية.

وفرضت السلطات الفرنسية على حامل رخصة التعليم القانونية أن يبث روح السخط والإشمئزاز بين الناشئة من الثقافة العربية والإسلامية، وأن يخلص للسلطة الإستعمارية، وأن يتبع تعليماتها وينفذ توجياتها المتعلقة بالثقافة العربية، وإلا تعرض لما جاء في القانون ذاته: "جوز لنفس السلطة أن تسحب رخصة التعليم لأجل معين، أو نهائيا، من المعلمين الذين يرتكبون أي عمل من شأنه أن يمس بحسن السلوك أو الأخلاق، كما يجوز لها أن تأمر بإغلاق أبواب هذه المكاتب بصورة تأديبية[1].

وفي سنة 1936م إعتقلت السلطات الفرنسية الشيخ العقبي بتهمة إغتيال مفتي الجزائر الشيخ محمود كحول، ووضع في السجن رغم أنه كان بريئا، ولكن الهدف تجريم العلماء وإتهامهم بأبشع التهم وقد وقع الإختيار على عالم من العلماء له مكانته في الحركة الإصلاحية[2]، كما حاولوا من قبل إغتيال ابن باديس، إذ كان اللجوء إلى تدبير الإغتيالات وإتهام العلماء بذلك مما يجعلهم مجرمين في نظر الناس أسلوب منحط، ودنيء لا يليق بإدارة تدعى أنها تمثل دولة متحضرة.

واصلت السلطات الفرنسية محاربة اللغة العربية، إذ أصدر شوظان وزير داخلية فرنسا في مارس 1938م قار اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية، ومنع تدريسها في الجزائر إلا بإذن مسبق تمنحه الإدارة الاستعمارية سوءا أكان ذلك في دروس الوعظ أو بالمدارس ومن يخالف القانون يسجن ومن لم يسجن يشدد الخناق عليه ويبقى يعيش متخوفا من السلطات حتى أن التلاميذ كانت تزج بهم في السجن وكانت الإدارة الفرنسية تصعب منح رخصة التعليم اللغة العربية، حيث سعى الإمام البشير الإبراهيمي جاهدا لتمنح له الرخصة، حيث كان يدخله المكلف بمنح

[1]– بسام العسيلي، عبد الحميد ابن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 50-51.

[2]– عبد القادر فضيل، رمضان محمد الصالح ، إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس المرجع السابق، ص 95.

الرخصة في مجموعة من الإجراءات، زيادة على السخرية والإحتقار، وإذا خرج من مكتب يدخل في مكتب، وذلك كله لتصعب عليه منحه الرخصة ويحرم منها من كان:

- عضوا في جمعية العلماء المسلمين.
- أو كان منتميا إليها بالفكر أو بالإيديولوجية.
- أو كان إشتراك يوما ما في جمعية ثقافية.
- أو كان قدر له أن استمع يوما إلى النشيد الوطني.
- أو كان منخرطا في حزب سياسي.

فإنه بهذا لا يمنح له رخصة، لأن واحدة من هذه الصفات تجعله متمردا على الإستعمار[1].

وصدور مرسوم 27 أغسطس 1939م الذي جوز منع كل المطبوعات المضرة "بالأمن الوطني" وبذلك منعت جريدة "لاديفانس La défense"[2] (الدفاع 1934-1939)، اللسان غير الرسمي للحركة الوطنية.

هدفت فرنسا منذ دخولها الجزائر إلى إذابة الكيان الجزائري واقتلاعها من انتمائها العربي الإسلامي وإنهاء وجود كيانها وذلك باتخاذ عدة إجراءات قانونية منها منع السكان الجزائريين من الحصول على حقوقهم السياسية والإقتصادية[3].

وادركت السلطات الإستعمارية أن نشاط علماء الجمعية بدل يزداد ويأخذ شكل نظامي أكثر مما كانت الإدارة الفرنسية تتوقعه، فبدأت تصدر في القوانين والإجراءات الإدارية لتعرقل نشاطها من جهة، وإصدار عدة قوانين ومشاريع تهدف إلى إدماج الجزائر بين فرنسا وتقديم تسهيلات لهم ومن بينها مشروع بلوم فيوليت الذي وضعه موريس فيوليت في كتابه الشهير هل ستعيش الجزائر؟ حيث وضع فيه بعض الأفكار السياسية الإصلاحية من جهة نظر فرنسية، ثم حول هذه الأفكار إلى مشروع وقدمه غلى مجلس النواب الفرنسي وكان محل نقاش في

[1]- نوار خرخاشي نبيل، العلاقة بين جمعية العلماء والطرق الصوفية (1925-1954)، مرجع سابق، ص 22.
[2]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، مرجع سابق، ص 375.
[3]- زوليخة سماعيل المولودة علواش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، مرجع سابق، ص 375.

فرنسا، وقد عرض وزير الدولة فيوليت المشروع على مجلس الوزراء في 15 أكتوبر 1936م[1]، وظهر في الجريدة الرسمية يوم 30 ديسمبر 1936م مشتملا على ثمانية فصول وخمسين مادة تتمحور حول العناصر التالية:

- إدماج الجزائر فغي فرنسا.
- تمكين ما يقارب من 25000 جزائري من حملة الشهادات، وبعض الموظفين وقدماء المحاربين، وحملة الأوسمة والقيادة .. من إكتساب الجنسية، ومن الانتخاب في القسم الأول مع الفرنسيين، دون إلزامهم بالتخلي عن قانون الأحوال الشخصية الأسلامية، ومعنى ذلك إبقاء أغلبية الشعب الجزائري في حاله، وينتخب قسم منه فقط في القسم الثاني.
- القيام بإصلاح زراعي وتعليمي لصالح الأهالي.
- زيادة تمثيل الجزائريين في المجالس البلدية والولائية.
- إلغاء لمحاكم الرادعة.
- تمكين الجزائريين من انتخاب ممثليهم في البرلمان الفرنسي[2].
- تأمين الحقوق والحريات التي يتمع بها الفرنسيون لفئة من الجزائريين .
- إم مشروع بلوم فيوليت درس بعمق من قبل الأخصائيين في الشؤون الإسلامية، فالعشرون ألف من الأهالي الجزائريين الذين أختيرو ليصبحا مواطنين أخيروا بدقة فهم ينتمون أغلبيتهم إلى فئة برجوازية تجارية وكبار ملاكي الرض والمثقفين فهي عملية إلباس هؤلاء لباس المواطنة الفرنسية وتستهدف إلى مناورة حاذقة وخطيرة[3].

وبهذا المشروع تكون فرنسا قد تمكنت من إعادة منح الجنسية الفرنسية لعدد من الجزائريين ضعاف النفوس إلا أن المواقف قد تباينت من المشروع أشد التباين، فتحمس له الاندماجيون ورأوا فيه فرصة لخلاص الجزائر من الحالة الأهلية (الأنديجينا)، وتحفظ منه العلماء و لم يرفضوه صراحة، مفضلين كتم عواطفهم الحقيقية إلى أيام خيبة الأمل من المشروع، بالرغم من ترحيبهم بما قد يتيحه للجزائريين من التمتع بحق المواطنة دون التخلي عن الأحوال

[1]- مريم حداد، الأوضاع السياسية في الجزائر الحربين العالميتين (1919-199)، مذكرة ماستر تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 59.

[2]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، مرجع سابق، ص 380.

[3]- زوليخة سماعيلي، المولودة علوش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، مرجع سابق، ص 413.

الشخصية الإسلامية، وعبرت عن ذلك التحفظ مجلة الشهاب في عدة مقالات، وصفحته في إحداها بأنه "ليس من البرامج الكاملة التي تغير حالة المسلمين من التعاسة الحاضرة إلى السعادة المنشودة ..." ذلك قبل أن يظهر الموقف النهائي الرافض عامي 1937 و1938م، كما عبرت عنه مجلتا الشهاب والبصائر مثلا في عدة مقالات ورد في إحداهما: "إن المسلمين لا يمكنهم مقايضة دينهم بكل الأموال الدنيا، ومن باب أولى بالحقوق التافهة التي يعدهم بها مشروع فيوليت"[1].

والحق بمشروع بلوم فيوليت مذكرتان تتعلقان بالجزائر الأولى تقترح إيجاد مجموعتين إنتخابيتين في الجزائر والثانية كانت تتضمن تقرير عن مشاكل الميزانية فالمذكرة الأولى قضي بدمجهم بالجزائر والثانية بضرورة دمجهم نفسيا وعقليا وان تصبح اللغة الفرنسية هي اللغة الأم للأطفال الوطنيين[2].

وعقد المؤتمر الإسلامي لدراسة مشروع بلوم فيوليت والرد عليه والواقع ان المؤتمر الإسلامي هو بديل لمشروع بلوم فيوليت بل هو مجموعة المطالب الخاصة بكل فئة تتكامل لتمثل كافة النواحي حياة الدين والاجتماع والسياسة والاقتصاد[3].

لكن هذا المؤتمر لم يلق نجاحا، كما فقدوا الثقة تماما في البرلمان الفرنسي بخصوص مشروع بلوم فيوليت، وأعلنوا أن الوسائل التي استخدمتها حكومة الجبهة الشعبية غير كافية لأن هذه الأخيرة أعلنة أنه إذا تم التصويت على المشروع تتصدع وزارته.

وظل المشروع بين مد وجزر، والتصويت عملية يتأجل مرة بعد مرة إلى أن قبر في نهاية المطاف من قبل البرلمان الفرنسي تحت ضغط المستوطنين في عهد حكومة دلادييه (Daladier) عام 1939م[4].

وقد كان عدد المتجنسين من الجزائريين لسنة 1930م، كان مرتفعا جدا لتلك السنة وقد وصل غلى 152 جزائريا متجنسا وهذا العدد لم يصل في أية سنة منذ 1865م إلى 1930م، ويظهر من ذلك أن تأثير احتفالات

---

[1]- زوليخة سماعيلي، المولودة علوش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، مرجع سابق، ص 381.

[2]- خديجة نعيجي، إسهامات كتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين في تفعيل النشاط السياسي بالجزائر (1927-1938)، مذكرة ماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 82.

[3]- خديجة نعيجي، نفسه، ص 84.

[4]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، مرجع سابق، ص 382.

الذكرى المئوية للإحتلال، كان تأثير على بعض النفوس الضعيفة من الجزائريين، فلقد أبهرتهم قوة ودعابة فرنسا، وبقيت الزيادة مرتفعة طوال مدة الثلاثينات من القرن الماضي ففي سنة 1932م وصل عدد المتجنسين إلى 127 متجنسا، وفي 1934م وصل إلى 155 متجنسا، وفي 1936م وصل إلى 142 متجنسا، وفي 1938م وصل غلى 190 متجنسا.

ويعود ربما إرتفاع هذا العدد من المتجنسين إلى تأثير سياسة المحتلين ودعا يتهم داخل الجزائر، مستعملين في ذلك أحيانا الترغيب وأحيانا الترهيب[1].

خلال زيارة ديغول إلى قسنطينة يوم 12 ديسمبر 1943م رفقة الحاكم العام ألقى خطابا باسم اللجنة الفرنسية للتحرير في ساحة لابراس La Bréche، أعلن فيه عن جملة من الإصلاحات، حيث جاء في خطابه: "... وعليه فقد قررت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني أن تمنح عشرات الآلاف من المسلمين الجزائريين حقوقا كاملة ...، كما قررت رفع عدد المسلمين في مختلف الجمعيات وإن الحكومة الفرنسية مصممة على إصلاح أوضاع الجماهير الجزائرية، إضافة إلى زيادة عدد المسلمين في المجالس العامة[2].

وقد أدرجت في أمرية 07 مارس 1944م، التي شملت على وجه الحصوص تجنيس ما بين 50000 و70000 الف جزائري دون اشتراطهم تخليهم عن أحوالهم الشخصية الإسلامية ما يسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات وإدارة الحكومة العامة بالجزائر وكانت ترديد الأفكار مشروع بلوم فيوليت لعام 1936م، فرفضتها الحركة الوطنية[3].

والظاهر من نقاط الإصلاحات تلك التي جاءت في تصريح ديغول خاصة ما تعلق بمنح عشرات الآلاف من المسلمين حقوق كاملة بعد حصولهم على المواطنة دون التخلي عن الأحوال الشخصية، وكذا حديثة عن زيادة نسبة عدد النواب الجزائريين بصفة عامة وأعضاء الحركة الوطنية الفاعلين في الساحة السياسية يومئذ بصفة خاصة ولم تكن قرار ديغول التي صدره في مارس 1944م والتي تعلقت بحقوق في التجنيس والمساواة محققة للأماني الوطنية، لأنها دعت إلى الاندماج في ظل مساواة نظرية مزيفة، معتبرة الجزائريين مواطنين من الدرجة الثانية.

---

[1]- عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنبية ومرحلة الإستقلال 1899-1985، المرجع السابق، ص 95.

[2]- محمد شبوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939- 1945)، مذكرة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة، وهران 01، 2014-2015، ص 176.

[3]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، مرجع سابق، ص 454.

ورفضت قرارات 1944 باعتبارها إصلاحات وهمية[1]. ونلاحظ أن هذه الإصلاحات التي جاءها شارل ديغول، وهي إصلاحات ماضية وأن مثل هذه الحلول تأتي دائما في ظروف تكون فيه إدارة المحتل في مأزق فتقدم لها تلك النقاط لغاية، إما لإسكات القاعدة الشعبية أو لربح الوقت.

وفي سنة 1944م غدت الحركة الوطنية أنضج وأقوى من أي وقت مضى، فدخلت في صراع شديد مع فرنسا، أفضى إلى مجازر 08 ماي 1945م، التي كانت منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر ومسار الحركة الوطنية، تمثل في بداية قطيعة نهائية مع النظام الاستعماري ومع اساليب النضال القديمة، وظهور جيل رسالي يؤمن مذابح 08 ماي 1945م شددت السلطات الاستعمارية ضغوطها على الجمعية، واعتقلت آلاف الجزائريين وحكمت عليهم بالإعدام والسجن والنفي التغريم واعتقلت الشيخ البشير الإبراهيمي وفرحات عباس، وأدت تلك المجازر إلى انهيار التيار الاندماجي[2].

ورغم ما اسفرت عنه الحرب العالمية الثانية من انتشار لموجة حركة التحرر العالمي من جهة وسياسة حكومة فرنسا تجاه التنظيمات السياسية من جهة أخرى ورغم النتائج الوخيمة لمجازر 08 ماي 1945م والحصيلة الثقيلة من الشهداء إلا أن قادة الفكر السياسي ظلوا يراهنون على النضال الحربي عند البعض أما البعض الأخر فرأى في العمل السياسي أداة للتجنيد والإعداد للعمل المسلح[3].

واستأنفت جمعية العلماء برئاسة البشير الإبراهيمي نشاطها في مجالات التعليم والإرشاد الإسلامي وإرسال البعثات العلمية وبناء المدارس لاستعادة الهوية العربية الإسلامية المضطهدة[4].

[1]- زوليخة سماعيلي، المولودة علوش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، مرجع سابق، ص 429.
[2]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، مرجع سابق، ص 463.
[3]- زوليخة سماعيلي، المولودة علوش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، مرجع سابق، ص 431.
[4]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، مرجع سابق، ص 464.

الخاتمة

بعد عرضنا لموضوع "موقف رجال الإصلاح من دعاة الإدماج" توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

بدأت معالم الوعي السياسي والتعاقدي والإصلاحي تنتشر في الجزائر وتجلت في:

- اتجاه المحافظين: تكون عام 1900م، دعا هؤلاء إلا معارضة الفكر الغربي وتجنيس الجزائريين، التجنيد الإجباري وجمع المخططات التي تهدف إلى تغيير المجتمع الجزائري تغييرا جذريا ودعوا إلى الإبقاء على النظم الإسلامي، التعليم العربي، ومن أبرز قادته عبد القادر المجاوي، عبد الحليم سماية، حمدان لونيسي، سعيدين زكري، وهم من ذوي الثقافة العربية الإسلامية (صحفيين، معلمين، نواب، رجال دين)
- جماعة النخبة: تعتبر أول تعبير عن المطالب السياسية، تكونت سنة 1907م من المثقفين باللغتين العربية والفرنسية كالمترجمين والمحامين والأطباء، وكانت هذه الجماعة على نقيض سياسي واجتماعي في أغلب المواقف مع المحافظين، وتركزت مطالبهم على المساواة في الحقوق السياسية مع إلغاء قانون الأهالي، وكانت تهدف إلى توحيد الجزائر مع فرنسا وتبنت أفكار الغرب وانقسمت هذه الجماعة إلى تيارين أول قبل بشروط الإدماج بزعامة ابن تهامي وابن جلول، أما التيار الثاني بقيادة الأمير خالد والحاد موسى لم يقبل بتلك الشروط التي لا تمت بالشخصية الإسلامية والهوية الجزائرية

تأسست جمعية العلماء المسلمين في سنة 1931م وجاءت كرد فعل على الاحتفالات المئوية الفرنسية، دعت إلى ضرورة عودة المجتمع الجزائري إلى أصوله العربية الاسلامية والدفاع عن اللغة العربية والتقاليد ومحاربة الخرافات، وحاربت بقوة سياسة التجنس والاندماج.

دعاة الادماج: تكون هذا التيار من الحزب الشيوعي وفيدرالية المنتخبين المسلمين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي تبنى خيار العمل السلمي كأسلوب لتحقيق الأهداف السياسية المرجوة وكان دعاة الإدماج بقيادة المناضل فرحات عباس، وتضمن المشروع الاندماجي واصلاحات سياسية، اقتصادية واجتماعية في اطار حكومة فدرالية مع فرنسا، لكن هذه المطالب لم تتجسد على أرض الواقع بسبب تعنت الإدارة الفرنسية، وبالتالي فشل هذا المشروع الاندماجي مع فشل مشروع بلوم فيولين الذي أدى بدوره إلى فشل المؤتمر الإسلامي.

قاومت جمعية العلماء المسلمين سياسة التجنيس وشنت على التجنيس وعاته حملة شعواء بواسطة الخطابة والندوات العامة والدروس الدينية ولذلك اصدرت فتاوي بتكفير أي جزائري أو مغربي أو تونسي يتخلى عن

قانون الأحوال الشخصية الإسلامية من أجل الاندماج والتجنس بالجنسية الفرنسية واعتبارهم مرتدين عن الاسلام، حرمانهم من الصلاة عليهم عند وفاتهم ومن دفنهم في مقابر المسلمين ومنعهم من الزواج من الجزائريات. وعمات جمعية العلماء على نشر الثقافة العربية الإسلامية الجزائر.

إن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ترى من واجبها السياسي أن تتصدى للاندماج في جميع مظاهره وتحارب العنصرية التي يغذيها الاستعمار ويستعملها سلاحا حاد لقطع أوصال الشعب الجزائري الواحد وتقف ضد أمرية السابع مارس 1944م، لما تنطوي عليه من دسائس ولأنها وسيلة إلى الاندماج.

تخوفت الإدارة الاستعمارية من نشاط جمعية العلماء المسلمين حيث قامت الإدارة بإغلاق المدارس في وجه الأطفال والامتناع عن اعطاء رخص التعليم واغلاق المساجد في وجه العلماء واعتقال زعماء الجمعية وعلى الرغم من هذا الى ان لجمعية دور حاسم في تحرير العقول والحفاظ على مقومات الشعب الجزائري في بعث نهضة الجزائر وتعزيز الانتماء العربي الاسلامي الجزائري ومساهمتها في توحيد الشعب وايقاظ الحس الوطني وإضعاف الحكم الفرنسي.. كل هذا جعل منها أهم هيئة إصلاحية وتربوية في تاريخ الجزائر الحديث إلى غاية أن حلت الجمعية في جانفي 156م والتحق أعضاؤها بصفة نهائية بالثورة الجزائرية.

الملاحق

الملحق رقم (01)

شهادة ميلاد للمجاهد فرحات عباس

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

شهادة الميلاد

نسخة كاملة

ولاية جيجل
دائرة الطاهير
بلدية الطاهير

الحالة المدنية
رقم 0729

في يوم ① الرابع والعشرين أوت عام ألف وثمانمئة وسبعة وسبعين على الساعة الثانية بعد الزوال
وُلِدَ ②: عباس فرحات مكي بالسجنة
الجنس: ذكر ابن: السعيد بن أحمد
و ابنة: معزة عاشورة
الساكنين بالسجنة
حُرِّرَ في ① الرابع والعشرين أوت عام ألف وثمانمئة وسبعة وسبعين الساعة
بإغلان أدلى به السيد ③ الأب المذكور أعلاه

حررت من طرف القول ان رقابي

الإمضاءات

حررت طبقا للسجل الأصلي
لبلدية الطاهير المحتفظة وسابقا
أمر رقم 81/70
تاريخ 1970

نسخة مطابقة للأصل
حرر بالطاهير يوم 17 أوت 2004

① بكامل الحروف
② إسم ولقب الولد
③ الأب، الطبيب، أو القابلة، أو غيرهم ممن شهد الولادة.

الكتابة السابقة للإسم واللقب
- ABBAS FERHAT -
MEKKI

ج. م. ش - المطبعة الرسمية

1. معزة عز الدين، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال 1899-1985، تحت إشراف الأستاذ عبد الكريم بوصفصاف، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005

الملحق رقم (2)

الشيخ ابن سماية، وإلى يساره الشيخ محمد عبده أثناء زيارته الجزائر سنة 1903

بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 347.

الملحق رقم (03)

رائد الحركة الإصلاحية الشيخ ابن باديس، ورائد الحركة الوطنية الأمير خالد

بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 437.

الملحق رقم (04)

أعضاء جمعية العلماء الأساسيون: الجالسون من اليمين، المشايخ: المهاجي، القاسمي، الإبراهيمي، ابن باديس، الميلي، العقبي. الواقفون من اليمين: إبراهيم بيوض، أستاذ من الحاضرين، محمد العيد، محمد خير الدين، الأمين العمودي، محمد الزاهري

بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 438.

الملحق رقم (05)

قطبي الحركة الاصلاحية في الثلاثينيات:

عبد الحميد ابن باديس، والطيب العقبي

بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 442.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية:

المصادر

1. أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ،1956
2. عباس فرحات، الجزائر من المستعمرة إلى مقاطعة الشباب الجزائري 1930، تر: أحمد منور، برج البحري، الجزائر.
3. عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي، من خلال مدكرة معاصرة 1936/1920، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
4. العقاد صلاح ، المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، ط3، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1969.
5. محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، تر: محمد المعراجي، وحدة الرويبة، الجزائر،2008
6. محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة، دار الأمة، الجزائر، 2007.
7. محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: عياد صالح المثلوثي، موفم للنشر، 1994.
8. مراد علي، الحركة الاصلاحية الاسلامية في الجزائر، تر: محمد يحياتن،دار الحكمة،الجزائر،2007
9. الموسوعة الديبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، ط2، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.

المراجع:

1. ابراهيم مياسي ، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830، 1962، ط2، دار هومة، الجزائر، 2011.
2. أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 -1919، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
3. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط1، 1982.
4. أحمد بوشمال، الشهاب ،العدد 126،دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان.

5. أحمد مهساس ، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة، تر: الحج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة، الجزائر، 2003.
6. أسعد زهور ، ثورة ن ابن خلدون إلى ابن باديس، دار هومة، الجزائر، 2005.
7. برفيليي عني، الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية 1880-1962، تر: حاج مسعود، أ.بكلي، ع.بلعربي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
8. بسام العسلي ، الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.
9. بسام العسلي، عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2010.
10. بشير بلاح ، موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار المعرفة، الجزائر، 1999.
11. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
12. جمال قنان ، نصوص سياسية جزئية في القرن التاسع عشر 1830-1914، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر
13. حسين تركي ، هذه الجزائر، وحدة الرغاية، الجزائر، 2002.
14. خالد أقيس، الشيخ العربي التبسي الرئيس الثالث لجمعية العلماء المسلمين، دار الألمعية، الجزائر، ط1، 2011.
15. رابح تركي عمامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956) ورؤساؤها الثلاثة، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2004.
16. رابح تركي، الشيخ ابن باديس فلسفة وجهود في التربية والتعليم، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، الجزائر.
17. رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد الإصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، الرويبة، ط5، 2001
18. رابح لونيسي، بلاح بشير، منور العربي، نبيل دادوة، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830، 1989، دار المعرفة، الجزائر، 2010
19. الزبير بن رحال، الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية، 1889-1940، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009

20. زوليخة سماعيل المولودة علواش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، دار دزاير أنفو، الجزائر، ط1، 2013.

21. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

22. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992

23. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، ط4،دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992

24. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1930/1990، ج1، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992

25. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار الرائد، الجزائر، 2009.

26. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1998.

27. سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 3، 1982.

28. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور،ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982.

29. صالح العقاد ، المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، ط3، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965

30. صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنقيين إلى خروج الفرنسيين 541 ق.م، 1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002، 2003

31. صالح فركوس ، تاريخ الجزائر من قبل التاريخ الى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005

32. صالح فركوس ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، 1830، 1925 مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010

33. صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قيل التاريخ إلى غاية الإستقلال، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، د.ط، 2005.

34. صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر1830- 1925، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010.

35. صلاح العقاد ، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر تونس المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية،1993

36. عباس فرحات ، ليل الاستعمار، تع: أبو بكر رحال، مطبعة المحمدية، المغرب، 2002

37. عباس فرحات، ليل الإستعمار، وحدة الطباعة، الرويبة، 2010.

38. عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

39. عبد القادر حلوش ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

40. عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر 1914/1870م، شركة الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999.

41. عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل جمهورية, دار المعرفة ،الجزائر،2007.

42. عبد القادر فضيل ومحمد الصالح رمضان، إمام الجزائر عبد الحميد ابن باديس، دار الأمة، الجزائر، 2010.

43. عبد الكريم أبو الصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1981.

44. عبد الكريم بوصفصاف ، الفكر العربي الحديث والمعاصر محمد عبده وعبد الحميد بن باديس، نموذجا، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2005

45. عبد المالك مرتاض ، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2010

46. عبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830-1962 ، ج2 ، دار الطباعة للنشر ، الجزائر، 2009.

47. عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.

48. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962م، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

49. عمامرة تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الاسلامية العربية في الجزائر المعاصرة، ط3، موفر للنشر، الجزائر، 2013

50. عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص:128.

51. غرانميزون أوليفيه لوكور، في نظام الأهالي، تر العربي بوينون، ط1، نشورات السائحي، الجزائر،2011

52. الفرحي بير كاشة، صفحات مشرقة من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، جريدة "المنار" نموذجا، ج1، الجزائر، 2010

53. مازن صلاح حاد مطبقاني، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1931- 1939)، دار القلم، دمشق، سوريا، 1988

54. محمد الصالح الصديق، أعلام من المغرب العربي، ج1، ط2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009

55. محمد طاهري، الحركة الإصلاحية في الفكر الاسلامي المعاصر، دار الأمو، الجزائر، 2010

56. مسعودة يحياوي مرابط، المجتمع المسلم والجماعات الاروبية في الجزائر القرن 20، مجلد 2، ترجمة محمد معراجي، دار هومة، الجزائر، 2010.

57. ناصر الدين سعيدون، الجزائر منطلقات وآفاق، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000

58. نورالدين ثتيو ، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، بيروت، مارس 2015.

59. الوناس الحواس ، نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1954، دار شطابين للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 2013.

60. يحي بوعزير، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1983

61. يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

62. يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830 – 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

المرجع باللغة الأجنبية:

1. Ahmed Mehssas، Le mouvement révolutionnaire en Algérie de 1er guére mondiale à 1954، Harmattan، Paris، 1979.
2. Ferhat Abbas، le jeune Algérien، op، cit .
3. kaddache mahfoud ,l'Algérie des algériens ,enag ,réghaia –algérie ,2009 .
4. Mahfoud KADDACHE , histoire du nationalisme algérien , T2.
5. Mahfoud Kaddache، Histoire du nationalisme algérien 1919-1954، T1، EN، AL، Alger.
6. Mahfoud Kaddache، OP.CIT.P:23. D'aprés spielmann la tribune indigene Algérienne du 25 Novembre 1927.

المجلات:

1. مجلة الأصالة، العدد 24، (مجلة ثقافية شهرية تأسست سنة 1971)، م4، وحدة الرغاية، الجزائر، 2012.
2. مجلة البصائر، العدد 160، بتاريخ 07 أفريل 1939،
3. مجلة البصائر، العدد 3، بتاريخ 08 اوت 1947،
4. مجلة الشهاب، ج4، م13، عدد يونيو (جوان) (حزيران) سنة 1937، ص 202
5. جريدة البصائر، عدد 95، السنة الثالثة، الصادر في 12 ذي القعدة 1356ه الموافق ل 14 جانفي 1938.
6. مجلة الصائر، العدد 71: بتاريخ 17 جوان 1937، ص 04.
7. مجلة البصائر، عدد95 بتاريخ 14-01-1938، جمادى الثانية 1356هـ
8. جريدة البصائر، عدد 95، السنة الثالثة، 12 ذي القعدة 1356، 13 يناير
9. جريدة المجاهد،ج2، الصدرة في 1959/06/14.

المذكرات:

1. بريم رتيبة أسماء، تقارب تيارات الحرية الوطنية الجزائرية من 1936م إلى 1945م، مذكرة ماستر، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2016/2015.
2. بن موسى حمادي ، جوانب من السياسة الفرنسية في الجزائر واهتمامات الأعيان المسلمين خلال النصف الثاني من القرن التاسع (1850- 1900)، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004- 2005.
3. تين لطفي وتمبر عبد العزير، النخبة المثقفة وموقفها من الاحتلال الفرنسي، (حمدان بن عثمان خوجة "نموذجا")، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2015-2016.
4. خالد أقيس، آثار العربي التبسي، دراسة فنية، مذكرة ماجستير في الأدب العربي، جامعة منتوري قسنطينة، 2007
5. خديجة نعيجي، إسهامات كتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين في تفعيل النشاط السياسي بالجزائر (1927-1938)، مذكرة ماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
6. خليل كمال، المدارس الشرعية الثلاث: الأسس والتطور (1850-1951)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.
7. الطاهر العمري، النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع (1900- 1940) بحث مقدم لنيل شهادة الدكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة المير عبد القادر للعلوم الإنسانية، قسنطينة، الجزائر، 2004-2003.
8. عبد الحفيظ بوعبد الله، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية (1919، 1962)، مذكر لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006
9. عبد المجيد بن عدة ، مظاهر الإصلاح الديني والإجتماعي، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 1993.

10. عز الدين معزة ، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنبية ومرحلة الإستقلال 1899-1985، إشراف الأستاذ عبد الكريم بوصفصاف، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005

11. كلاخي ياقوت، نشاط الجزائريين المسلمين السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي في منطقة تيارت 1936-1954، إشراف الأستاذ مجاود محمد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2012-2013

12. محمد شبوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939- 1945)، مذكرة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة، وهران -01-، 2014-2015

13. مريم حداد، الأوضاع السياسية في الجزائر الحربين العالميتين (1919-1999)، مذكرة ماستر تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015

14. نوار خرخاشي نبيل، العلاقة بين الجمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية (1925- 1954م)، مذكرة ماستر تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013.

الفهرس

الشكر والتقدير .....

الإهداء .....

دليل المختصرات .....

مقـــــــدمة .....

مدخل: الوضع العام للجزائر في بداية القرن 20 05

الفصل الأول: بروز الحركات السياسية الاصلاحية

المبحث الأول: جماعة المحافظين 14

شخصيات من جماعة المحافظين 15

المبحث الثاني: التعريف بالنخبة 17

المبحث الثالث: الحركة الاصلاحية في الجزائر (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) 27

الفصل الثاني: بروز دعاة الادماج

المبحث الأول: نشأة الإدماج 47

المبحث الثاني: إنعقاده 56

المبحث الثالث: أعماله 58

البحث الرابع: بعض رواد 60

الفصل الثالث: موقف الحركة الاصلاحية من دعاة الادماج

المبحث الأول: مقاومة جمعية العلماء للتجنيس 70

المبحث الثاني: فتوى الجمعية في التجنيس والمتجنسين 78

المبحث الثالث: الإستعمار وسياسة التجنيس 82

الخاتمة 91

الملاحق 94

قائمة المصادر والمراجع 100